Mngool.com

شيخ الإسلام

ابن تيمية
إمام السيف والقلم

بقلم
سعد صادق محمد

دار اللواء للنشر والتوزيع
الرياض

الطبعة الأولى

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

منشورات

دار اللواء للنشر والتوزيع

الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً) .

صدق الله العظيم

مقــدّمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون .

والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد المبعوث رحمة للعالمين ، تلقى الرسالة من ربه ، فدعا إلى الحق ، ففتح الله به قلوباً غلفاً ، وأعيناً عمياً ، وآذاناً صماً ، اللهم صل وسلم وبارك على هذا النبي الكريم وعلى آله وصحابته ، ومن دعا بدعوته من بعده ، أما بعد :

فإن التاريخ الإسلامي مليء بسير الأبطال والعظماء ، زاخر بقصص القادة والزعماء ، حافل بأمجادهم ، مزدحم بكفاحهم .

وسير العظماء وأعمال المصلحين ، هي زينة التاريخ وحليته ، وهي فوق هذا كله ، تلعب دوراً هاماً في حياة الشعوب التي تعيش في تيه الضلال ، الضاربة في مجاهل الغفلة والباطل .

وحينما يتحدث التاريخ عن هؤلاء القادة والأبطال ، يذكرهم في صفحاته بريشة التعظيم والإعزاز ، ويتكلم عنهم في سطوره بكل فخر وإكبار .. ذلك لأن لهم مواقف عظيمة ، وأدواراً مجيدة خليقة بأن تذكر في مجال الإعزاز ، وجديرة بأن تكون مفخرة في مجال الفخر .

والكتاب الذي نقدمه للقارئ المسلم ، وللمكتبة العربية ، يحوي بين سطوره ، سيرة رجل من طراز هؤلاء القادة الذين تحدث التاريخ عنهم بكل

فخر وإعتزاز، والذين لعبت آراؤهم دوراً هاماً في حياة الشعوب .. رجل مصلح بار ، عاش في مجتمعه برأيه .. وعقيدته ومبدئه .. وعاش لربه .. ودينه .. وإسلامه ..

وعندما يريد المرء أن يكتب عن رجل معروف ونادر مثل هذا ، يصعب عليه أن يتعمق في كل حياته ، ليبرز جوانبها المتعددة ، وصورها المختلفة ، وخاصة إذا علمنا أن هذا الرجل صاحب شخصية نادرة فريدة في التمسك بالحق والمبدأ والعقيدة ، إذ منذ أن عرف هذا الطريق ووضحت له معالمه لم يتزحزح عنه ، ولم يرض بغيره بديلاً ، بل عاش من أجله ، ومات من أجله .

نقول : مع صعوبة التعمق في كل حياة هذه الشخصية ، لكننا سنحاول ـ في هذا الكتاب ـ أن نلقي الضوء على كل جوانبها المختلفة التي عاشتها هذه الشخصية المصلحة ، بصورة تجعل القارئ يقف على شيء من حياته .. ونشأته .. وعصره .. وآرائه في الدين والحياة والفقه والتفسير ، وفي الاجتماع وسياسة الحكم ، كما سنشير إلى مكانته العلمية .. وإلى خصومه .. وإلى أنصاره .. وإلى جهاده في سبيل الحق الذي آمن به ، وكافح في سبيله ، ومات في ساحته ..

والله ولي التوفيق .

ومنه وحده نستمد العون والسداد .

المؤلف

الباب الأول

ابن تيمية

نشأته ـ عصره ـ دراسته ـ دفاعه عن الوطن

نشأته

لم تكن نشأة هذا العالم الجليل تختلف عن نشأة علماء زمانه ، ومفكري عصره من الفلاسفة والمناطقة المسلمين .

ولد ابن تيمية[1] بمدينة « حران » [2] يوم الاثنين في العاشر من ربيع الأول عام ٦٦١ هـ ، واسمه الكامل هو « تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية » .

وكانت ولادته في أسرة دينية ، عرفت بنزعتها إلى الورع والتقي ، وحرصها على التزود من علوم الفقه والدين ، وتتابع المعرفة الحقة ، والعلم الصحيح ، فأبوه هو شهاب الدين « عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية » نزيل دمشق ، ولد بحران عام ٦٢٧ هـ وسمع العلم من أبيه وغيره من العلماء ، حتى إذا أتقن العلوم والفقه ، وملك ناصية البيان ، جلس للتدريس

---

(١) في تاريخ أربل : أن جده سئل عن اسم (تيمية) فأجاب : إنه عندما حج ، كانت امرأته حاملاً ، فلما كان بتيماء ـ بلدة قرب تبوك ـ رأى جارية حسنة الوجه وقد خرجت من خباء ، فلما رجع وجد امرأته قد وضعت جارية ، فلما رفعوها إليه ، قال ياتيمية ، ياتيمية أي أنها تشبه التي رآها بتيماء ، فسمي بها ..

(٢) حران : بلـد موطن الصّابئة بالشام ، والصابئة طائفة اختلف المؤرخون في عقائدها قيل : إنها لم تكن تدين بدين سماوي ، بل كانت باقية على فطرتها ، وقيل : إنها كانت تدين بالتوحيد ، وقيل : غير ذلك .. راجع : تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤ .

والإفتاء ، وصار شيخ البلد وخطيبه وحاكمه .

ويذكر الذهبي في تاريخه : إنه درس المذهب الحنبلي على أبيه حتى أتقنه ، فدرَّس وأفتى وصنف ، وكان إماماً محققاً غزير العلم جم المعرفة وكان ديناً متواضعاً حسن الأخلاق ، وكان علماً على طريق الهدى ، ونجماً في طريق الحق ، كما كان جواداً كريماً بالحسنات في عصره .

ويقول البرزانعنه : **إنه كان من أعيان الحنابلة ، باشر بالشام دار الحديث، السكرية ، وكان له كرسي بالجامع ، يتكلم عليه أيام الجمع من حفظه**[1] .

ذلكم هو أبوه .. أما جده ، **فهو شيخ الإسلام** ، مجد الدين أبو البركات « **عبد السلام بن عبد الله بن تيمية** » **الحراني** ، **الفقيه** ، **الحنبلي** ، **الإمام** ، **المقرئ** ، **المحدث** ، **المفسر** ، **الأصولي** ، **النحوي** ، **وأحد الحفاظ الأعلام** .

ولد بحران عام ٥٩٠ هـ ، وأجاد حفظ القرآن الكريم بها ، وسمع من عمه الخطيب « فخر الدين » وغيره من العلماء الأجلاء ، ثم رحل في طلب العلم إلى بغداد ، وأقام بها ست سنوات ، ينهل من موارد العلوم ، وينابيع المعرفة .

ويروي ابن تيمية « الحفيد » عن جده ، فيقول « **كان جدنا عجباً في حفظ الأحاديث وسردها ، وحفظ مذاهب الناس بلا كلفة** »[2] .

ويروى غير حفيده عنه أيضاً فيقول « **ألين للشيخ الجدّ الفقه ، كما ألين الحديد لداود** »[3] .

ويذكر الذهبي في تاريخه : إن الشيخ مجد الدين كان معدوم النظير في زمانه ، رأساً في الفقه وأصوله ، بارعاً في الحديث ، له فيه اليد الطولى في معرفة القراءات ، والتفسير ، وكان فرد زمانه ، مفرط الذكاء ، متين الديانة ، كبير الشأن .

---

(١) راجع : جلاء العينين لابن الألوسي البغدادي ص ١٩ ، وراجع شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٦ .

(٢) راجع : تذكرة الحفاظ للذهبي .

(٣) راجع المصدر السابق .

وإذا تجاوزنا أباه وجده ، إلى غيرهما من أعضاء أسرة ابن تيمية « الحفيد » ، نجد أن كثيرين منهم ، كان له مقامه الجليل في ميادين العلم والمعرفة ، وسيرهم مذكورة في كتب الرجال ، ومعروفة في التاريخ لمن يريد أن يعرف ما كان لهم من عظيم الشأن ، ورفيع المنزلة .

هذه هي أسرة شيخ الإسلام ابن تيمية ..

ولقد أكد العلم المعاصر ما سبق أن عرفه العرب القدامى من تأثير عاملي الوراثة والبيئة على نشأة الإنسان وتربيته ، ومن انتقال الاستعدادات العقلية والخلقية من جيل إلى جيل عن طريق الوراثة .. كما أكد العلم دور البيئة والأسرة في التمهيد لظهور استعدادات الشخص العقلية .

كان ابن تيمية من طراز هؤلاء الرجال الذين جمعوا بين أكثر من عامل للنبوغ .. وحين جمع ابن تيمية بين هذه العوامل ، جعلت منه شخصية عظيمة في الفقه ، فريدة في العلم والمعرفة .

وتجلت هذه العوامل :

في أسرة ورث منها ما عرف عنها من النبوغ والتفوق والإحاطة .

وفي بيئة تمتاز بالصلاح ، وتمتلئ حياتها بالعلم ..

وفي ذهن صاف يحفظ ما يقرأ ...

وفي عقل متزن يميز الطيب من الخبيث ..

وفي حافظة قوية ، تعي وتختزن ما تسمع وما تقرأ .

وفي ذاكرة رقيقة تستجيب له ، وتعطيه كل ما يريد أن يفيض القول فيه ..

هذه العوامل مجتمعة ، توفرت للإمام ابن تيمية ، فاتجه ـ منذ نعومة أظافره ـ اتجاه أسرته في البحث والشغف بعلوم الدين والفقه بها ، حتى أصبحت القراءة والاطلاع ، والتزود بالمعارف لديه أشبه بالشراب والطعام .

عاش الإمام أحمد بن تيمية في كنف أبيه ، وتحت رعايته ، ثم رحل عام ٦٦٧ هـ مع أبيه وإخوته إلى دمشق ، وكانت جيوش التتار قد قدمت إلى

الشام ، وكادت أسرة ابن تيمية أن تتعرض لخطر التتار الزاحف على الشام لولا عناية الله ، فنجوا من بلاء التتار ، وكان هذا تمهيداً لأن يأخذ ابن تيمية دوره في المجتمع آنذاك كمصلح اجتماعي عظيم ، وكداعية لدعوة التوحيد ، وكسلفي يريد أن يعيد للإسلام عقائده ومبادئه ، وينشر أحكامه وشرعه ، ويقضي على كل ما هو مخالف لدعوة التوحيد ، وأمور الإسلام من الخرافات والبدع والأباطيل .

وفي دمشق ـ إحدى مراكز العلوم والمعارف الكبيرة في ذلك الوقت ـ نشأ أحمد بن تيمية ، ونما ومضى في ركب العلم ، فدرس ، وأكب على تحصيل العلم ، فحفظ القرآن والحديث ، وعلوم اللغة وآدابها ونحوها .. ثم اتجه إلى دراسة الأحكام الفقهية ، والعلوم الدينية ، عن طريق البحث والتنقيب ، وكانت وجهته في ذلك علماء عصره ، ومفكري زمانه ، وكان أبوه أحد هؤلاء الذين ساهموا بتعليمه وتثقيفه .

كذلك استمع ابن تيمية إلى مناقشات العلماء ، وآراء الأدباء ، ومساجلات الفقهاء كما قرأ دواوين الإسلام الكبار ، مثل : صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما من كتب السنة الصحيحة والمؤلفات الفقهية .

وحين استوت قراءاته وبحوثه ، وحين نضج فكره ، وبلغ أشده ، آتاه الله العلم والحكمة ، وصار أحد الأئمة الأعلام ، ومن كبار شيوخ الإسلام الذين خلد الزمن أسماءهم ، وحفظ لهم التاريخ علمهم .. وحينئذ ، دخلت حياته طوراً جديداً يختلف عن طور البحث والتحصيل ، فأخذ يلاحظ قومه عن قرب ، ويراقبهم عن كثب .

وقبل أن نتحدث عن جهاد ابن تيمية لقومه ، ومكافحته لعوامل الفساد والخرافات والأباطيل التي زخر بها مجتمعه .. **يحسن بنا أن نتحدث عن عصره لنبين مدى كثافة الجهل ، وظلام الفكر في ذلك العصر ، ومدى ما كان يلاقيه هذا الإمام المجاهد الصابر من صعاب ، وما يصادفه من مشقة في سبيل إظهار عقيدته ومبدئه ، وإيمانه .**

عصره

عاش ابن تيمية في عصر حالك أسود متلاطم بأمواج من الضعف والفساد والانحراف في النواحي السياسية والإجتماعية والفكرية ، والعقائدية ..

الناحية السياسية : المعروف أن الدولة الإسلامية العربية ، حافظت على وحدتها في الشرق والغرب ، طوال عهد الخلفاء الراشدين ، والدولة الأموية وكان لهذه الدولة أهدافها المتمثلة في تحقيق سيادة الدستور الإسلامي للعالم ، والحكم بما شرع الله ، كما كان من سمات هذه الدولة ، أن لها سياسةً واحدة ، ورأياً واحداً يضعها الخليفة .

ثم نشب صراع حزبي عنيف بين الأمويين والعباسيين ، وانتهى هذا الصراع بقيام الدولة العباسية في الشرق ، والدولة الأموية في الغرب في الأندلس .. كما انتهى أيضاً بإنشاء دول أخرى في شمال إفريقيا .

وبعد استقرار الأمر للأمويين بالمشرق ، وازدهار دولتهم ، حدثت الفتنة المدمرة بين الأمين والمأمون ، وكان هذا إيذاناً بتمزق الوحدة الإسلامية ، وتشتت كيانها .

ثم جدَّت أحداث أخرى ـ خلاف هذه الفتنة ـ زادت من رقعة التمزق في الكيان الإسلامي ، وعملت على زيادة مساحة الضعف منها :

تفتت دولة الخلافة إلى دول صغيرة في أطراف البلاد ، واستقلال حكام هذه الدول عن الخلافة مثل :

الفاطمية والسامانية . والبويهية . والخوارزمية . وغيرهم من الدول التي نشأت بالمغرب .

وكان لاستقلال هذه الدول أثرها القوي في ضعف مركز الخلافة ، وتقلص نفوذ الخلفاء .

ومنها : اعتماد الخلفاء العباسيين على الأتراك السلاجقة ، واتخاذهم جنداً لهم بدلاً من العرب والموالي ، ومن هنا أخذت مقاليد الأمور تفلت من يد الخلفاء العرب ، وتنتقل بالتدريج إلى يد الدخلاء على الأمة الإسلامية ، والطارئين على حكم بلادهم فكانت السيادة الاسمية والفعلية أحياناً للخلافة الإسلامية ، وأغلب الأحيان كانت السيادة الفعلية وكان الحكم النافذ لهؤلاء الطارئين والدخلاء أمثال : بني بويه الديالمة الذين حكموا مصر من (٣٣٤–٤٤٧) هـ ثم الأتراك السلاجقة الذين حكموا من (٤٤٧–٥٩٠) هـ فعمل هؤلاء الأجانب على الاستئثار بالسلطة ، حتى تحكموا في الخلافة وأمورها ، بل وفي حياة الخلفاء أنفسهم ، حتى أصبح الخليفة لا يملك من أمره شيئاً ، فكانت له السيادة الإسمية دون الفعلية .

وكان من نتائج هذا الضعف والتمزق أيضاً ، أن تعرضت البلاد لحدثين عظيمين ، عاصرهما الشيخ ابن تيمية ، واستحوذ كل منهما على جانب كبير من جهاده الحربي والسياسي ، كما كان لهذين الحدثين أثرهما الكبير في مصر والشام من الناحيتين السياسية والإجتماعية .

هذان الحدثان الخطيران هما : ظهور التتار ، وزحفهم إلى الشام ومصر ، وخطر زحف الفرنج إلى هذين الاقليمين .

ويقول ابن الأثير في الأحداث التي وقعت سنة ٦١٧ هـ .

« لقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم ، منها ظهور هؤلاء التتار – قبحهم الله – ، أقبلوا على المشرق ، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها .

ومنها خروج الفرنج ـ لعنهم الله ـ من الغرب إلى الشام ، وقصدهم ديار مصر وملكهم ثغر دمياط منها ، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها ، لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم »[1] .

(١) راجع : الكامل في التاريخ ج ٢ ص ١٣٨ .

أولاً : ظهور التتار

يصف المؤرخون حادثة ظهور التتار : بأنها حادثة عظيمة ، ومصيبة كبرى ، عقمت الأيام والليالي عن مثلها ، وأنها عمت الخلائق ، وخصت المسلمين ، وأن العالم منذ خلق الله تعالى آدم .. إلى وقت ظهور التتار لم يبتل بمثلها ، لأن التواريخ لم تذكر في صفحاتها حادثة من حوادث الزمن تقاربها ولا تدانيها ..

ويستطرد المؤرخون ـ في وصفهم لهذا الحادث العظيم ـ قائلين : **ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم ، وتفنى الدنيا ، إلا يأجوج** ، وأما الدجال فإنه يُبقى على من اتبعه ، ويهلك من خالفه ، وهؤلاء ـ أي التتار ـ لم يبقوا على أحد ، بل قتلوا النساء والرجال والأطفال ، وشقوا بطون الحوامل ، وقتلوا الأجنة .

خرج **التتار من أطراف الصين** ، فقصدوا بلاد تركستان ، ثم منها إلى بلاد ما وراء النهر : سمرقند وبخاري وغيرهما فيملكونها ، ويفعلون بأهلها الفظائع ، ثم تعبر طائفة منهم خراسان فيعمونها تخريباً وقتلاً ونهباً ، ثم يتجاوزنها إلى الري وهمذان وبلد الجبل .. وما فيه من البلاد إلى حد العراق في أقل من سنة .. هذا ما لم يسمع بمثله .

أخذ التتار بغداد ، وقتلوا أكثر أهلها ، كما قتلوا الخليفة المعتصم[1] ،

(١) هو آخر الخلفاء العباسيين ، وقد تولى منصب الخلافة مدة ثلاث سنوات ونصف سنة . =

وأحرقوا الديار ، وألقوا بالمؤلفات الإسلامية والتراث العربي في نهر دجلة وعبروه عليها ، فأزالوا بذلك معالم الثقافة الإسلامية النافعة ، وقضوا على أسس الحضارة العربية .

ومضى طائفة أخرى غير هذه الطائفة إلى غزنة .. وأعمالها ، وما يجاورها من بلاد الهند وسيجيستان وكرمان ، **ففعلوا فيها مثل ما فعل هؤلاء وأشد ، هذا ما لم تسمع الأسماع مثله .**

فإن الإسكندر الذي اتفق المؤرخون على أنه ملك الدنيا ، لم يملكها في هذه السرعة ، وإنما ملكها في نحو عشر سنين ولم يقتل أحداً ، إنما رضي من الناس بالطاعة وهؤلاء ـ أي التتار ـ قد ملكوا أكثر المعمور من الأرض وأحسنه وأكثره عمارة وأهلاً ، وأعدل أهل الأرض ـ أخلاقاً وسيرة في نحو سنة ، ولم يبت أحد من البلاد التي لم يطرقوها إلا وهو خائف بتوقعهم ويترقب وصولهم(١) .

ويمضي المؤرخون في حديثهم عن فظائع التتار ، وغزوهم لبلاد العالم الإسلامي بكلام كثير يضيق به المقام هنا عن استيعابه ، يصورون به ما ارتكبوه من فظائع الأمور وعظائمها .. لكننا سنكتفي بالقدر الذي ذكرناه ، وننهيه بوصف لأحد المؤرخين لموجات التتار حين يصفها بقوله « **إنها كانت أشبه بهزات الطبيعة العنيفة التي تغير وجه الأرض** » .

على هذا النحو من التخريب والتقتيل والتشويه ، واصل التتار ـ بقيادة ملكهم هولاكو ـ زحفهم ، وجاسوا خلال الديار ، حتى وصلوا بجموعهم وجحافلهم إلى غزة .. في طريقهم إلى مصر لينقضوا عليها ، ويفعلوا بمدنها وبأهلها نفس ما فعلوه بالشام وبمدنها وأهلها .

= وفي هذه الفترة علا شأن مصر وبخاصة بعد وقوفها أمام التتار ، وردهم على أعقابهم مدحورين إلى غير رجعة .

(١) راجع : تاريخ الكامل ج ١٢ ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، وراجع أيضاً البداية والنهاية لابن كثير ج ١٣ ص ٨٦ وما بعدها ، ففيها الأحداث بالتفصيل .

أما دياناتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، فهي تنبىء عما عرفوا به من القسوة والفظاعة والوحشية .

ويصف لنا المؤرخون ديانة التتار وتقاليدهم بقولهم « **أما ديانتهم فإنهم يسجدون للشمس عند طلوعها ، ولا يحرمون شيئاً ، فإنهم يأكلون جميع الدواب حتى الكلاب والخنازير وغيرها ، ولا يعرفون نكاحاً ، بل المرأة يأتيها غير واحد من الرجال ، فإذا جاء الولد لا يعرف أباه** »[1] .

---

(١) انظر : البداية والنهاية لابن كثير ج ١٣ ص ٨٦ وما بعدها والكامل في التاريخ ج ١٢ الصفحتان ١٣٧ ، ١٣٨ .

ثانياً

ظهور الإفرنج

بدأ الإفرنج غاراتهم على الشام ومصر قبل غزو التتار للشام ، وقبل سقوط بغداد في أيديهم بنحو أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان .

ويذكر ابن الأثير في كتابه « البداية والنهاية » في سرده لحوادث عام ٩٤١ (إن سبب خروج الإفرنج إلى الشام ، أن أصحاب مصر من العلويين ويقصد بهم ـ الدولة الفاطمية ـ لما رأوا قوة الدولة السلجوقية وتمكنها واستيلاءها على بلاد الشام إلى غزة ، ولم يبق بينهم وبين مصر ولاية أخرى تمنعهم من دخولها وحصرها ، خافوا وأرسلوا إلى الإفرنج يدعونهم إلى الخروج إلى الشام ليملكوها ، ويكونوا بينهم وبين المسلمين والله أعلم) .

ومهما يكن القول الذي يرويه المؤرخون بسجلاتهم في سبب دخول الافرنج إلى الشام ، فإن الثابت أنهم يغيرون عليها وعلى مصر ، يحرزون النصر مرة ، ويُمنون بالهزيمة أخرى .

دخل الافرنج أرض الشام ، فاستولوا على أكثر حصونها وقلاعها ، ثم استولوا على مدنها « عكا ويافا وبيروت وصور وعسقلان » وغيرها ، كما استولوا على « بيت المقدس عام ٤٩٢» وقتلوا به ما يزيد على سبعين ألفاً ، منهم : أئمة مسلمون ، وعلماء أجلاء ، فضلاً عمن سَبَوْه من الحريم والأولاد .

لكن الحمية الإسلامية الأصيلة ، والدماء العربية الفائرة دوماً في عروق الأبطال العرب لنصرة حمى الإسلام ، وقوة الوحدة العربية .. أبت هذه

الحمية ، وهذه الدماء أن تهان الكرامة الإسلامية ، وأن تدنس أرض العروبة بأقدام الإفرنج النجسة ، وأن يجعلوا العالم الإسلامي العربي تحت السيادة الأجنبية الظالمة الغاشمة .

لذلك هب الأبطال من أبناء العرب لنجدة إخوانهم بالشام عملاً بوصايا النبي ﷺ **« المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه »**[1] **« المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »**[2] **« مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى »** [3] .

نعم .. إن الأمة الإسلامية جزء واحد في إحساسها وروحها وحياتها ، وهي ـ كما وصفها الصادق المصدوق رسول الله ﷺ ـ كالجسد الواحد ، إذا جرح منه عضو تألم الجسد كله ، ذلك لأن الروح واحدة ، والإحساس واحد ، والدماء تجري في كل عروقه .

وفي هذا أيضاً يقول شاعر العروبة « علي الجارم » في قصيدة له بعنوان : العروبة :

تذوب حشاشات العواصم حسرة
إذا دميت من كف « بغداد » إصبع
ولو صدعت في سفح لبنان صخرة
لدك ذرا الاهرام هذا التصدع
ولو « بردى » أنتَّ لخطب مياهُه
لسالت بوادي النيل للنيل أدمع
ولو مسَّ « رضوى » عاصف الريح مرة
لباتت لها أكبادنا تتقطع

(١) البخاري ومسلم .
(٢) البخاري ومسلم .
(٣) البخاري ومسلم .

هبّ **الأبطال** من أبناء العرب لنصرة إخوانهم بالشام ، **فتعاونوا** على رد عادية **الإفرنج** وطردهم من الأماكن المقدسة « **أرض الأنبياء ومهبط الرسل** » **ودحرهم دحراً تتحدث به الأجيال المتعاقبة من أبناء الأمة الإسلامية والعربية** .

وظلت رحى الحرب بين المسلمين والافرنج دائرة نحو قرنين من الزمان وكانت المعارك بين الطرفين لا تكاد تخمد نارها حتى تعود لتندلع من جديد في الشام أو في مصر ، ولا ننسى هنا ، الدور الذي لعبه القائد البطل الخالد « صلاح الدين الأيوبي » وما أداه من **بطولات عظيمة مجيدة لتخليص** الأماكن المقدسة من أيدي الافرنج الذين عبثوا بالأراضي المقدسة ، وأحالوا « المسجد الأقصى » كنيسة ، **فاسترد البطل العظيم كثيراً من الأراضي العربية المقدسة من أيدي الطامعين الغاصبين** .

ولا ننسى أيضاً شخصية ‌دة وجدت في التاريخ الإسلامي في عصر الحروب الصليبية هو : « **نور الدين محمود زنكي** » رئيس الدولة النورية ، وهو أول مسلم في تلك الفترة كان كل همه مواجهة الصليبيين ، فنذر حياته لحربهم وجند نفسه لكفاحهم .

وكلمته هذه تعطينا مؤشراً لاتجاهاته ، يسأله سائل عن سر حزنه الدائم ، بينما الناس ـ يبدون بأحوال مختلفة ، **فيجيب** « **كيف أضحك** » وبيت المقدس **تحت** سلطان الصليبيين[1] .

---

(١) إن التاريخ يعيد نفسه .. فكما كانت القدس بالأمس تحت احتلال الصليبية الماكرة ، تعود اليوم إلى احتلال أفظع وأبشع من احتلال الأمس .

تعود القدس اليوم تحت قبضة قتلة الأنبياء ، ومغتالي حقوق الشعوب : الصهيونية الباغية . لتتخذها عاصمة لدولتها التي اغتصبتها من سكان فلسطين .

لقد احتلت الصيهونية القدس ، مستندة إلى تاريخ متخيل ، وأحلام مريضة ، إذ تدعى القدس هي أرض آبائهم ، وماكانت يوماً أرض آبائهم ، ولا أرض أجدادهم .

إن أولى القبلتين حق تاريخي للمسلمين ، ولا يجوز أن تظل هكذا تحت وطأة احتلال قساة القلوب ، وسفاكي الدماء « الصهيونية » ولا بد للمسلمين أن يدركوا =

ونور الدين ، هو الذي استولى على مصر ، وهو أهم شخصية عرفت في تلك الفترة ، تملئ غيرة وإسلاماً وحيوية وحماسة في عصر الحروب الصليبية .

أراد الصليبيون أن يشغلوا البلاد المجاورة للشام بنفسها حتى لا تهب لنجدتها فشرعوا يستولون على دمياط طمعاً في الإمساك بزمام مصر وحتى لا تفكر في مساعدة الشام إذ كانت دمياط من الثغور الهامة ، لذلك اضطر « الكامل محمد » ابن الملك العادل ، إلى الاستنجاد بإخوته من ملوك الدولة الأيوبية لاستنقاذ دمياط من أيدي الصليبيين ، ونسجل هنا ما كتبه الكامل محمد إلى أخيه « الملك الأشرف » صاحب مملكة « خلاط » يستحثه على سرعة المجيْ إليه ، كتب يقول :

يا مسعدي إن كنت حقاً مسعفـي	فانهض بغير تلبـلا وتوقـف
واطو المنازل ما استطعت ولا تنخ	إلا على باب المليك الأشرف
واقرا السلام عليه مـن عبد لـه	متوقـــع لقـــدومه متشوف
وإذا وصلت إلى حماه فقل لــه	عني بحسن توسل وتلطف
إن تأت عبدك عن قليل تلقـــه	ما بين كل مهند ومثقــف [1]
أو تبط عن انجادي فلقـــاؤه	يوم القيامة في عراض الموقف[2]

كذلك نسجل هنا الأبيات التي كتبها الأمير جمال الدين الكناني ، من أهالي دمياط ، يعبر بها عن صعوبة الحالة وقت الحصار ، وما كانت

= هذه الحقيقة التاريخية الثابتة ، فيخلصوا أرض الأنبياء من عبدة الطاغوت : الصهيونية.. بالاتحاد ، والجهاد ، والإعداد ، والإيمان بالله ، واستمداد النصر من الله .

(١) المهند : السيف ، والمثقف : الذي يحسن الثقافة بالسيف .

(٢) راجع : الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية ضمن سلسلة الألف كتاب الصادر برقم ٢٤٢ للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٨٠ تحت عنوان « الشعر العباسي » وخلفاء صلاح الدين » نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

تعانيه المدينة من بؤس وشقاء ، ويطلب فيها النجدة من ملك دمياط كتب الأمير الشاعر رسالة وعلقها بسهم ، ورماه نحو جند الملك يقول في الرسالة :

يا مالكي : دمياط ثغر هدمت ... شرفائه كادت تجث أصوله
بقربك من أزكى السلام تحية ... كالمسك طاب دقيقة وجليله
ويقول عن بعد وإنك سامع ... حتى كأنك جاره وعديلـه
يا أيها الملك الذي ما أن يرى ... بين الملوك شبيهه وعديله
هذا كتاب موضح عن حالتي ... ما ليس يمكنني لديك أقوله
أشكو إليك عدو سوء أحدقت ... بجميعه فرسانه وخيولـــه
فالبرقـد منعـت إليـه طريقه ... والبحـر عز لنصره أسطوله
فخضوعه بـاد على أبراجه ... وحنينه وبكاؤه وعويـلــه
ولو استطاع لأم بابك لائذا ... لكنه سـدت عليه سبيلـــه
والله أعطـاك الكثير بفضله ... ورضاه عن هذا الكثير قليله
والثغر ناطر ، إليك محدق ... ما أن تمل من الدموع هطوله
ولئن قعدت عن القيام بنصره ... جفت نضارته وبان ذبولـه
ووهبت قوى القرآن فيه وعلقت ... صلبانـه وتلى به إنجيلـــه
وعلا صدى الناقوس في أرجائه ... وخفي على سمع الورى تهليله
فاحرس حماك بعزمه تشفي بها ... داء بمثلك يرجى تعليلـــه
فالعذر في نصر البلاد ودينا ... ما ساغ عند المسلمين قبوله
وكفاك يا ابن الأكرمين بأنه ... أضحى عليك من الورى تعويله
هذا وحقك وصف صورة حاله ... حقاً وجملته وذا تفضيلـه
حقق رجاءً فيك يا من لم يخب ... أبداً لراجي جودك تأميلـــه
وادخر ليوم البعث فعلا صالحا ... الله ضامن أجره وكفيله[1]

لقد كافح هؤلاء الأبطال في تلك الفترة العصيبة من تاريخ الإسلام ..

(١) من كتاب : الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيئ الحملة الفرنسية للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٨١ تحت عنوان « الشعر السياسي وخلفاء صلاح الدين » .

كافحوا كفاحاً مريراً لاسترداد الأرض العربية ، لكن الرغبة الجامحة عند هؤلاء الغاصبين كانت متأججة مسعورة ، فهي لم تفتر لضياع بلد أو بلدين ، بل كانت تشتد وتغريهم بالاعتداء لاسترداد ما يكون قد ضاع منهم ، ودخل في حوزة العرب فكان البلد الواحد ـ مثل « يافا وعكا » وغيرهما ـ يدخل في حوزة كل طرف أكثر من مرة .

ولا نريد أن نتتبع هنا تفاصيل الحروب التي وقعت بين المسلمين والفرنج لنصل إلى النهاية التي وصلت إليها معاركهما ، وهي معارك ـ وإن طالت ـ انتهت بانتصار المسلمين ، وذلك مشروح بالتفصيل في كتب التاريخ[١] لمن يريد الرجوع إليه ، لأن ذلك لا يعنينا في شيْ مما نكتبه هنا ، وإنما الذي يعنينا ويهمنا من ذكر أخبار هذه الحروب بإيجاز ، هو بيان العصر الذي عاش فيه الإمام المجاهد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، وتصوير طبيعة هذا العصر الحالك من الناحية السياسية حيث كان طابعه : القلاقل والهزات ، الأمر الذي ألقى على كاهل ابن تيمية وغيره من العلماء مهمة الدفاع عن أمجاد الإسلام .. وتراثه .. وكرامته ، وأن يردوا عن حمى وطنهم الإسلامي العزيز عدوان الباغين الظالمين .

(١) راجع : البداية والنهاية ، لابن كثير ، والكامل في التاريخ لابن الأثير وغيرهما .

ثالثاً : الناحية الاجتماعية

مجتمع أجناس وطبقات :

عاش ابن تيمية في مجتمع يتكون من أجناس وطبقات شتى ، ليسوا جميعاً من جنس واحد ، ولا يربطهم مذهب واحد وتجمعهم عقيدة واحدة ، ولا تمسكهم عادات وتقاليد واحدة ، لها أسس وغايات مشتركة .. بل كان مجتمعاً متنافراً ، بعيداً عن التجاذب ، بعيداً عن التآلف كان كل جنس من أجناس المجتمع يعمل لنفسه .. ولعقيدته .. ولمذهبه .. ولتقاليده .. ولعاداته التي توارثها من إقليمه وبيئته ، لكنهم - مع هذا الاختلاف - كانوا يجتمعون ساعة الخطر للدفاع عن الأرض التي تقلهم ، والديار التي تؤويهم ، والتي ينعمون بخيراتها .

التقى في ذلك العصر أقوام وأجناس مختلفة « أتراك ، مصريون ، وشاميون عراقيون - فرّوا إلى الشام بعد خراب بغداد - ، وأرمن ، وإسرائيليون ، وفرنجة ، وتتار وقعوا في الأسر في الحروب » .

هذه الأجناس المختلفة في العادات والتقاليد ، المتباينة في العقائد والمذاهب والأخلاق والأفكار ، عاشوا جميعاً في صعيد واحد ، تحكم كل جنس عقائده وعاداته وأخلاقه ، فخلق ذلك التباين والاختلاف منهم مجتمعاً مضطرباً مهزوزاً ، وانعكس ذلك على الحياة السياسية والقضائية .

وتبعاً لاختلاف هذا المجتمع ، انقسم المجتمع إلى طبقات ، يتلو بعضها بعضاً

في المراتب الاجتماعية .. وفي السلطان .. وفي النفوذ .. وفي الحكم .

وعما بلغه ذلك المجتمع من طبقية ومراتب ، وأثر التتار في هذا « في الشام ومصر » يتحدث المؤرخ المقريزي فيقول : في سياق كلام طويل له عن التتار :

« فلما كثرت وقائع التتار في بلاد المشرق والشمال ، وبلاد القبجاق ، وأسروا كثيراً منهم وباعوهم ، تنقلوا في الأقطار ، واشترى « الملك الصالح نجم الدين بن أيوب » جماعة منهم ، سماهم « البحرية » ومنهم من ملك ديار مصر ، وأولهم « المعزبن أيبك » ، ثم كانت للملك المظفر « قطز » معهم الواقعة المشهورة على « عين جالوت » وهزم التتار ، وأَسَرَ منهم خلقاً كثيراً صاروا بمصر والشام .

« ثم كثرت الوافدية في أيام الملك الظاهر « بيبرس » وملؤوا مصر والشام .. فغصت أرض مصر والشام بطوائف المغل ، وانتشرت عاداتهم بها وطوائفهم ، هذا وملوك مصر وأمراؤها وعساكرها قد ملئت قلوبهم رعباً من « جنكيز خان » وبنيه ، وأمترج بلحمهم ودمهم مهابتهم وتعظيمهم . وكانوا ـ أي التتار ـ إنما رُبوا بدار الإسلام ، ولُقنوا القرآن وأحكام الملة المحمدية ، فجمعوا بين الحق والباطل ، وضموا الجيد والرديء ، وفوضوا لقاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج ، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام ، وجعلوا إليه النظر في الأقضـ ـية الشرعية ، كتداعي الزوجين وأرباب الديون ونحو ذلك .

واحتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعهد جنكيزخان والاقتداء بحكم « الياسه »[1] ، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضي بينهم فيما اختلفوا فيه من عوائدهم ، والأخذ على يد قويهم ، وإنصاف الضعيف منه على مقتضى ما في « الياسة » وجعلوا إليه ذلك مع النظر في قضايا الدواوين السلطانية عند الاختلاف في أمور الاقطاعات ، لينفذ ما استقرت عليه أوضاع الديوان وقواعد الحساب»[2]

(١) الياسة : اسم كتاب وضعه جنكيزخان ، قرر فيه قواعد وعقوبات لأفراد المجتمع .
(٢) سيأتي الحديث عن مواقف ابن تيمية أيضاً عند الكلام عن جهاده .

ومن كلام المقريزي الذي أورده في خططه يتضح لنا الصورة الخاصة للحالة الاجتماعية التي كان يعيش فيها المجتمع في عصر ابن تيمية ، وكيف كانت تتحكم فيه الطبقية والمراتب[1] .

أما الصورة العامة لذلك المجتمع ، فإنه كان يتألف من ثلاث طبقات منهما **طبقتان كبيرتان** ، ظهر لكل منهما نفوذها ومكانتها **فالطبقة الأولى** : طبقة الأمراء ، وكان يقوم على رأسهم « السلطان » ، وكان حظ هذه الطبقة من النفوذ والجاه « نصيب الأسد » لأن هذه الطبقة كان لها سلطان الحكم والنفوذ والتصرف .

والقوة الأخرى هي : طبقة العلماء والفقهاء وكبار رجال الدين ، وقد استمدت هذه الطبقة قوتها من الدين ، فالمعروف أن الدين له تأثير روحي في نفوس المسلمين ، نظراً لما له عندهم من تقدير واحترام وقدسية .. ومن هنا فإن لرجال الدين عند العامة مكانة التقديس والتقدير ، ويمكن أن نلمس نفوذ رجال الدين عند عامة الشعب فيما يروى عن نفوذ ابن تيمية ـ وعز **الدين بن عبد السلام** ، **ومحيي الدين النووي** ، وغيرهم من العلماء ـ على السلاطين وعلى الشعب كله ، **ونتقل هنا مواقف هؤلاء العلماء مع سلاطين العصر** ، **وأمرائه** .

فالشيخ عزَّ الدين بن عبد السلام ، له موقف جريئ مشهود مع الملك المظفر ، فحين شرع هذا الملك في الخروج لمحاربة التتار بالشام ، وجد أن ما عنده من المال لا يكفي للتجهز للحرب ، وأعلن أنه محتاج إلى المساعدة المادية من أموال الشعب لتجهيز الجند للسفر ، وإعْداد ما تتطلبه الحرب .

وجمع الملك المظفر القضاة والفقهاء ، والأعيان ليستشيرهم في هذا الأمر وطلب منهم الموافقة على ما نواه وأراده ، فسكت جميع من كان بالمجلس من الأعيان والفقهاء والقضاة ، ما عدا الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، الذي قام من مجلسه وقال هذه الكلمة ، القوية المؤمنة :

---

(١) راجع خطط المقريزي ج ٢ ص ٢٣١ .

« إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب هلى الحاكم قتالهم وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم ، بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء من السلاح والسرج الذهبية والفضية والكبابيش المزركشة وإسقاط السيوف الفضية وغير ذلك ، وتبيعوا ما لكم من الحوائص الذهبية والآلات النفيسة ، ويقتصر كل الجند على سلاحه ومركوبه ، ويتساووا هم والعامة ، وأما أخذ الأموال من العامة مع بقايا[1] ما في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة فلا »[2] .

هكذا ألقى الشيخ عز الدين كلمته هادرة مدوية دون أن يعبأ أو يهتم بما سوف يكون بعد ذلك من القبض عليه ، وبما سوف يتعرض له من اضطهاد ومهانة وبلاء ، لكن الملك المظفر قبل من الشيخ قولته ، واحترم رأيه ، وعمل بمشورته .. فكان ذلك من عوامل إتيان النصر من الله .

وقد بلغ من مهابة الشيخ عز الدين في قلوب السلاطين والأمراء ، أنه لما مات مام ٦٦٠ هـ ومرت جنازته بالملك الظاهر بيبرس ورآى كثرة الخلق بالجنازة قال لبعض من معه : اليوم استقر أمري في ملكي ، لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس : أخرجوا عليه ، لانتزع الملك مني[3] .

أما الشيخ محيي الدين النووي [4] فله مواقف بطولية ثابتة مشهودة وقفها في عهد الملك « الظاهر بيبرس » ، كما أن له مراسلات توجيهية مرشدة لهذا الملك ، تتمثل في طلب العدل مع الرعية في المكوس ، ورفع المظالم عنهم .

---

(١) لعل المؤرخ يقصد : إما أن يبقي الملك ما في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة فلا ، بل عليه أن يأخذ كل هذا كما يأخذ الأموال من الرعية ، فالجميع أمام مصلحة البلاد سواء .

(٢) راجع : النجوم الزهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن ج ٧ ص ٧٢ طبعة دار الكتب المصرية .

(٣) راجع المصدر السابق .

(٤) توفي عام ٦٧٦ هـ .

وهذا مثل ثالث ينقله لنا المؤرخ ابن كثير عن ابن بنت الأعز من العلماء يوضح لنا فيه ما كان يشغله من مناصب هامة فيقول :

« وكان بيده سبعة عشر منصباً ، منها : القضاء والخطابة ، ونظر الأحباس ، ومشيخة الشيوخ ، ونظر الخزانة ، وتدريس كبار » .

ذكرنا هذه الأمثلة ، للدلالة على ما كان يحظى به علماء الدين في ذلك العصر من عيشة رضية ، وعلو الشأن والاحترام ، كما كان منهم علماء يغدق عليهم السلاطين والأمراء مناصب ذات مراتب عالية سخية ، بقصد استمالتهم إلى جانبهم ، ولكي ينالوا رضاهم عنهم ، نظراً لما لهم من يد عليا في تحريك سخط الشعب أو رضاهم .

اختلاف التقاضي :

اختلفت جهات التشريع والتقاضي والتحاكم عند أولئك الأجناس في ذلك العصر تبعاً لإختلاف عاداتهم وتقاليدهم إذ كثر جنس التتار بمصر والشام ـ بسبب الأسر أو بغيره ـ فأقاموا في البلدين ، ونشأوا كنشأة أهلها ، وأحلهم ملوك مصر وأمراؤها في المجتمعات محلاً مرموقاً عظيماً ، حتى وصل بعضهم إلى مراكز الحكم والسلطان .

كما أن التتار احتفظوا بكثير من القواعد القانونية التي وضعها لهم ملكهم « جنكيزخان » وهي التي كانت محتوى لكتابه المسمى بـ « **إلياسة** » السابق الإشارة إليه ، فكانوا يتحاكمون حسب قواعد ومبادئ هذا الكتاب الذي أحلوه من قلوبهم محل الحب والتعظيم ، وقدسوه ـ كتقديس المسلمين للقرآن المنزل من عند الله تعالى .

وكانت هذه القواعد والمبادئ التي احتواها كتاب ملكهم ، تختلف تماماً عن القواعد ، والمبادئ التي جاء بها الإسلام لتنظيم شؤون المسلمين وإقامة حياتهم .

ومن الواضح أن الإسلام يعتبر كل عمل **مخالف للتشريع الإسلامي** ، أمراً يدخل صاحب هذا العمل في محيط الكفر والفسق ، ويقول الله تعالى فيمن يتحاكمون إلى غير ما أنزل الله (أفحكمَ الجاهليةِ يبغونَ ومنْ أحسنُ مِنَ اللهِ حكماً لقوم يوقنون الآية ٥٠ ـ سورة المائدة) ويقول جل شأنه (وَمَنْ لم يحكمْ بما أنزلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافرونَ) (الآية ٤٤ ـ سورة المائدة) .

أما المسلمون ، فقد كانوا يتقاضون ويتحاكمون حسب التشريع الإسلامي ، وحسب مذهب فقهي من المذاهب الأربعة ، وبهذا توحدت جهة التشريع والتقاضي عند المسلمين ، ومن دان بالدين الإسلامي ، فكان هناك قاض واحد في كل بلد من « مصر والشام » يتولى الحكم والقضاء حسب مذهبه الفقهي .

ولكن الأمر تغير بعد ذلك في عهد السلطان الظاهر « بيبرس » إذ عَيَّن قضاة من بقية المذاهب الأربعة في كل بلد ، يستقل كل قاض بالنظر فيما يعرض عليه من دعاوى ، ويحكم فيها حسب مذهبه الفقهي الذي يتعبد عليه ، وبهذا تعددت الأحكام تبعاً لتعدد المذاهب الأربعة ، التي بينها اختلافات كثيرة في الأحكام والأراء الفرعية الاجتهادية .

أما السبب الذي دعا الظاهر « بيبرس » إلى أن يجري التعدد في جهات التشريع والقضاء ، واشتراك المذاهب الثلاثة فيها هو : أن القاضي ابن بنت الأعز ـ الذي كان بيده القضاء كله في مصر ـ كان يصدر الأحكام حسب مذهب « الشافعي » الذي كان يدين به ، بينما كان يتوقف في إصدار الأحكام حسب المذاهب الثلاثة الأخرى التي تخالف مذهبه .

تعدد الأديان والعقائد :

والمجتمع الذي كان يضم **عناصر شتى وأجناساً مختلفة حري بأن تتعدد فيه الفرق** ، وأن **تكثر فيه النوازع الدينية والعقائدية** .. كان يعيش في ذلك المجتمع **مسلمون** ، كما كان يعيش فيه : **فرق الرافضة** ، **والإسماعيلية والشيعة** ، **واليهود والنصارى** وهما أهل ذمة .

أدى وجود هذه الفرق في عصر ابن تيمية إلى **قيام صراع بينهما** ، **فكانت كل فرقة تعمل** جاهدة **لنصرة معتقداتها وآرائها ومذهبها** .. وكانت كل فرقة تحارب الفرقة الأخرى ، وتعمل للقضاء عليها وعلى شيعتها ومعتقداتها .

فالوزير العلقمي ، وزير آخر الخلفاء العباسيين ببغداد هو **رافضي** النزعة ، **دفعه** عداؤه الشديد لأهل السنة ، إلى أن يعمل على **تيسير دخول التتار إلى بغداد** .

والإسماعيلية ، طائفة من **طوائف الشيعة والرافضة** الذين انشقوا عن الإسلام بعقائدهم وآرائهم الفاسدة[1] ، عملوا هم **أيضاً ضد الإسلام** ، ولهم تاريخ حافل بالشر والكيد له ولأهله ، لكن المسلمين ـ في ذلك العهد ـ كانوا على يقظة دائماً من هذه الفرق لحربها ، والعمل على إخماد نار شرورها .

أما أهل الكتاب « **اليهود والنصارى** » من غير هذه الفرق ، فكانوا ينحازون إلى جانب **التتار ضد المسلمين** ، وكانوا يجاهرونهم بالعداء لإثارة حفيظتهم مثل : إتيان المحرمات في شهر رمضان ، وإلقاء الخمر على ثياب المسلمين ، وعلى أبواب المساجد ، وإجبار الناس من غير ملتهم على احترام شعائرهم والمناداة بإنتصار دينهم ، مما أثار المسلمين ، فكانوا يشكون أمرهم إلى كتبغا « نائب هولاكو » ، لكن ذلك النائب زاد من غضبهم وألمهم ، إذ أهان من ذهب يشكو إليه من المسلمين ، بل وزاد في إهانتهم ، بأن عظم من قدر هذه الطوائف غير المسلمة ، ونزل إلى دور معابدهم ، وشاركهم في إقامة شعائرهم ، وكتب التاريخ حافلة بهذه الأخبار المؤلمة .

ولا ننسى الفتن والاضطرابات التي كانت تثيرها الفرق الإسلامية في المجتمع ، لوجود خلاف بينها في مسائل علم الكلام .. فقد خاضت هذه

---

(١) راجع أخبار هذه الطوائف المتعددة ، وسبب تسمية الشيعة والرافضة بهذا الإسم : الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٣٥١ وما بعدها .

وعدد هذه الطوائف : عشرون ، وهم يغالون في حب علي بن أبي طالب ، ويبغضون أبا بكر وعمر وبعض الصحابة ، ومنهم : شيعة إيران .

الفرق في الحديث عن كلام الله تعالى ، **وهل هو قديم وأزلي** ، وهل **له صوت وحرف** كما نراه في المصحف ونسمعه ونقرأه ؟

وقد مثَّل هذا الرأي فريق من الحنابلة ، لأنهم يرون أن القرآن كلام الله ، وخالفهم في هذا الأشاعرة ، إذ قالوا : **إن كلام الله ليس بقديم ، وإنما القديم هو كلام الله النفسي ويدل عليه ما نكتبه ونقرؤه ونسمعه ، لأن ذلك من أفعال العباد ، وليس من أفعال الله** .

وكان الأمراء والملوك ينحازون إلى هذه الفرق .. **كل أمير وملك ينحاز إلى الفرقة التي يؤمن بمعتقداتها ، فيناصر مذهبها ، ويعمل على إعزاز فرقته ، وإهانة أعدائها** ..

انحلال خلقي :

انعكست طبيعة **ذلك** المجتمع المتفرق أجناساً ، المتمزق مذهباً المتباعد فكرياً وعقائدياً ودينياً .. انعكست طبيعته على صور حياته الخلقية ، إذ دَبَّ فيه الإنحلال الخلقي ، وشاعت المنكرات ، وأبيحت المحرمات بصورة أثارت حمية بعض رجال الدين الغيورين ، الذين أبوا أن يقفوا جامدين أمام ما يؤذي عيونهم ، ويؤلم أفكارهم ، ويهز إحساسهم ، **فدفعهم** ذلك إلى القيام **لمكافحة** هذا البلاء الذي أصيب به **ذلك** المجتمع **المتهالك** ، وكانوا ينجحون في تغيير المنكرات والقضاء على المحرمات ، ولهم في محاربة هذا الوباء مواقف مشهودة ، **سجلتها** كتب التاريخ[1] ونستطيع أن نقدم صورة من هذه المواقف ، فيروَى **أن الشيخ عز الدين بن عبد السلام** رأى السلطان الأشرف موسى بن الملك العادل بن أيوب جالساً يوم عيد في مجلس المملكة ، وفي أبهة عظيمة ، وقد أخذت الأمراء تقبل الأرض بين يديه على العادة ، فناداه **وقال يا أبا أيوب** ، ما حجتك عند الله **إذا قال لك** : ألم أبوىء لك ملك مصر ، ثم تبيح الخمور ؟

---

(١) راجع طبقات ابن السبكي ج ٥ ص ٨١ ، ٨٢ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٠٢ .

.. **فقال** : هل جرى هذا ؟ ، **فقال** : نعم الحانة[1] الفلانية يباع فيها الخمر وغيرها من المنكرات ، وأنت تتقلب في نعمة هذه المملكة .

قال السلطان : أنا لم أفعل هذا بل إنه شيئ سار عليه القوم منذ زمن طويل ، فرد عليه **الشيخ عز الدين** : أنت من الذين يقولون : **إنا وجدنا آباءنا على أمة**[2] فأمر السلطان بإبطال تلك الحانة .

ومنها : ما يذكره ابن كثير : أنه في عام ٧٠١ قتل الشيخ أحمد بن الثقفي « زين الدين بن مخلوف المالكي » وذلك لما ثبت عنده من حطة للشريعة الإسلامية ، واستهزائه بالآيات القرآنية ، ومعارضته المشتبهات منها بعضها ببعض ، ولأنه كان يحل المحرمات من اللواط والخمر وغير ذلك من الفسق[3] .

ومنها : ما يذكره ابن الوردي في تاريخه من أنه في عام ٧٢٦ أن حكم القاضي بضرب رقبة ناصر بن أبي الفضل الهيتي بدمشق بعد أن حكم عليه بكفره ، وزندقته ، وتلاعبه بدين الإسلام[4] .. أردنا ـ ما قدمنا من هذه الصور ـ أن ندلل على ما كان يشيع في ذلك المجتمع من الفساد العقائدي والمنكرات والمحرمات التي يمارسها المجتمع في ذلك العصر .

الناحية العلمية :

وكان أمر الدين عند الشيخ يتجه أيضاً نحو الفساد والإنحراف ، فقد تأثر كثير من العلماء والفقهاء بالسابقين منهم في الفقه والتفسير ، وغير ذلك من العلوم الدينية وهم الذين حكموا بسد باب الاجتهاد في القرن الرابع الهجري .

نقول : تأثر العلماء والفقهاء في عصر ابن تيمية بهذا الوضع من الناحية العلمية ، فجمدت أفكارهم ، ووقفت عقولهم عند هذا الحد فكانوا ينكبون

---

(١) الحانة : مكان العبث واللهو والمجون .

(٢) الآية ٢٣ سورة الزخرف .

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ج ١٤ ص ١٨ ، وشذرات الذهب ج ٦ ص ٢ .

(٤) راجع : تاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ٢١٨ .

على كتب المذاهب الأربعة يتناولونها بالشرح حيناً والاختصار حيناً آخر ، ولم يحاولوا الخروج من هذه الدائرة إلى إعمال الفكر وتحريك العقل ، وتنشيط الذهن في الاجتهاد والاستنباط ومعرفة الطيب من الخبيث والحسن من الرديئ والهدى من الضلال ، والوثنية من التوحيد ، ظلت أفكارهم هكذا مقيدة في أغلال التقليد للقديم ، والتبعية للموروث ، فلم تظهر روح التجديد ولا سمات الإبتكار ولم يجرؤ أحد على الخروج من هذه الدائرة التي وجدوا فيها الأولين ، فعملوا هم أيضاً في هذه الدائرة الضيقة المظلمة ، ولسانهم يردد قول من سبقوهم من الجاهلية الأولى **(إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون)**[١] .

ولا شك أن هذا كان من أشد العوامل في ضعف الحركة العلمية ، إذ إن العلم يعتمد على العقل والفكر ، بينما التقليد والتبعية ضد إعمال العقل والفكر ، فضلاً عن أن التصوف يعتمد على الذوق والوجدان .

وفي هذا يقول المؤرخ وعالم الاجتماع ابن خلدون « **وقف التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة**[٢] ـ أي المذاهب الأربعة المعروفة ـ ودرس المقلدون لمن سواهم وسد الناس **باب الاجتهاد وطرقه** ، وردوا الناس إلى **تقليد هؤلاء** ، ولم يبق إلا نقل مذاهبهم ، وعمل كل مقلد بمذهب من قلده منهم بعد تصحيح الأصول واتصال مسندها بالرواية .. لا محصول اليوم للفقه غير هذا ، ومدعي الاجتهاد في هذا العهد مردود على عقبة ، مهجور تقليده.. وقد صار أهل الإسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأربعة[٣] .

كما جمد رجال الدين على القديم ، وقيدوا أنفسهم بالتقليد والتبعية تبعهم في هذا الطريق عامة الشعب ، إذ ساروا هم أيضاً على القديم ، وتشبثوا به ، وعضوا عليه بالنواجذ تقليداً لأسلافهم .

---

(١) الآية ٢٢ سورة الزخرف .

(٢) هم الأئمة : مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وابن حنبل .

(٣) راجع : مقدمة ابن خلدون ص ٢٥٥ .

على أن الذي يمكن أن نشير إليه باهتمام من سمات ذلك العصر وملامحه في محيط الدين الإسلامي ، قوة أمر التصوف ، واشتداد نفوذ رجاله على العامة ، ومكانتهم عندهم .. وعند السلاطين والأمراء أنفسهم ، وقد زاد من أمر التصوف ، موقف الغزالي الملقب بـ « حجة الإسلام » إذ اعتبره الغزالي : طريق الله الصحيح الذي يجب على العبد أن يسلكه ، وكان لكتابيه « إحياء علوم الدين » « والمنقذ من الضلال » أثرهما القوي في انتشار آراء الغزالي وأفكاره في هذا العصر كذلك زاد من قوة أمره ظهور رجال ينتمون إلى الصوفية ، وكانت لهم مكانة دينية عند الناس في ذلك العصر ، وصاروا من أقطاب الصوفية المشاهير ، أمثال : أبو العباس أحمد البدوي المتوفي عام ٦٧٥ ، وإبراهيم الدسوقي المتوفي عام ٦٧٦ وغيرهم كثير ، وكان لكل من هؤلاء مكانته في قلوب أهل بلدته .

كان الشيخ ابن تيمية يرى أن وجود التصوف في العالم الإسلامي ، هو أحد الأسباب الرئيسية في تولد الركود في الرأي والاجتهاد في الدين ـ كما كان وجود التصوف نقطة بدء فيما أصاب المسلمين من ضعف وذل وتأخر ، فإن التصوف علم أهله اللجوء إلى التكايا والخوانق ، وعلمهم الاضراب عن الزواج ، وشجعهم على الجوع والحرمان من طيبات الحياة التي أحلها الله لعباده ، بدعوى الزهد عما في أيدي الناس من زخارف الدنيا ومباهجها فلبسوا المرقع والقذر ، وظهروا بصورة منفرة بعيدة عن جمال الإسلام ، وعلمهم ذلك العزلة والانكماش ، وجعلهم يهربون من واقع الحياة وميادينها العلمية الجادة .. إلى عالم الأوهام والأماني والخيالات .

كما يرى الشيخ أن التصوف حبذ إقامة موالد الأولياء والصالحين ، وعلم المسلمين أن يفزعوا إلى أضرحة الموتى ومزاراتهم عند الضيق والمرض يطلبون منهم كشف الضر ، وجلب الخير ، وهذا كله يتنافى مع دعوة التوحيد وعقائد الإسلام التي تطلب من المسلم أن يتوجه إلى الله وحده في كل أمر من أمور حياته فالله تعالى يقول في كتابه العزيز « وإذا سألك عبادي عني فإني

قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ..[1]» ويقول (ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد)[2] .

كما كان الشيخ يرى أن التصوف أوجد كثيراً من البدع والخرافات التي انتشرت في العالم الإسلامي ، فشوهت جمال عقائد وتعاليم الإسلام ، وغيرت كثيراً من مبادئه في نفوس المسلمين .

كان التصوف في عصر ابن تيمية ـ وكما نرى في الوقت الحاضر ـ يمثل سلطة روحية على عامة المسلمين ، وعلى بعض خاصتهم من ذوي الثقافات المختلفة .. كانت لهم شعبية كبيرة فاعتقد جماهير المسلمين أن الإسلام الحق ، هو هذا الذي يتمثل في التصوف ورجاله ، وأن الدين الإسلامي الحق الذي بينه رسولنا محمد ﷺ ، هو ذلك الذي يظهر على سلوك وعبادات رجال الصوفية ولهذا كان على الإمام ابن تيمية عبءٌ كبير في زخرحة عقائد المسلمين عن الخرافات والأباطيل التي نشرتها هذه الطائفة ، وإرجاعهم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ففيهما العقيدة الصحيحة ، والأفكار السليمة ، وفيهما الإسلام في بساطته وسماحته ويسره ، وفيهما كل ما تقوم به الحياة ، التي تُسعد الإنسان في الدنيا ، وتنجيه من سخط الله في الآخرة .

كذلك كان عليه عبء التصدي للمشتغلين بالفلسفة والمنطق ، من علماء الإسلام الذين اعتنقوا كثيراً من نظريات الفلاسفة والمناطقة اليونان .

الثقافة ومراكزها في هذا العصر

بعد أن تناولنا الحديث عن سمات ذلك العصر من الناحية الخلقية والاجتماعية والدينية ، والقوة التي كانت مسيطرة على جماهير المسلمين بنفوذها ، وانتشار عقائدها ، نستطيع أن نتكلم عن مراكز العلم التي كانت موجودة في العالم

---

(١) الآية سورة البقرة .

(٢) الآية ١٦ سورة ق .

الإسلامي في ذلك العصر .

فمن المعلوم ، أن بغداد كانت ضمن مراكز العلم الكبيرة في الوطن العربي ، لكن بعد أن هاجم التتار بغداد ، وأعملوا في البلاد هدماً وتخريباً ، دون تمييز ولا تفريق ، ضاعت المكتبة الإسلامية بما فيها من تراث ، كان يحمل أسس الحضارة والتقدم في العالم الإسلامي ، ولم يستطع العلماء ، والفقهاء أن يعملوا في جو الإرهاب والسوط الذي ساد الحياة في بغداد ، فاضطروا إلى الفرار صوب مراكز العلم في مدن الشام ومصر ، ليجدوا هنالك الاستقرار والأمن والحياة ، ونذكر من أهم مراكز العلم في هذه المدن « **الجامع الأزهر** » الذي أنشأه الفاطميون في النصف الثاني من القرن الرابع ، والذي كان يقصده طلاب العلم ، وعشاق المعرفة من شتى أنحاء العالم ، **وجامع المعدود** في الشام ، وكان في مقدمة مراكز العلم ، وطليعة معاهد المعرفة فيها ، **وجامع العطارين** بالإسكندرية الذي انشأه أمير الجيوش « بدر الدين الجمالي عام ٤٧٧ هـ » .

وفي هذه المراكز كانت تدرس مواد الفقه والتفسير والحديث والتاريخ والنحو والصرف ، وغيرها من علوم الدين واللغة .. هذا خلاف ما كان يدرس فيها من علوم الفلسفة والفلك والهندسة والرياضيات والطب .

وقد خرجت هذه المراكز الهامة في مدن مصر « القاهرة والإسكندرية والغيوم وأسيوط » وفي مدن الشام « حلب ودمشق وحمص وحماة » خرجت هذه المراكز علماء وفقهاء لهم آثارهم الفقهية التي تتخذ اليوم مراجع في الفقه والتفسير .. ومن هؤلاء العلماء والفقهاء : **ابن عساكر** ، **وعبد الغني المقدسي** ، **والسخاوي** ، **وابن الحاجب** ، عالم النحو ، وغيرهم من فقهاء المذاهب الأربعة ، وقد ساهم في بناء هذه المدارس والمراكز : **صلاح الدين** ، **وأبناؤه** وأصحاب الجاه في دولة المماليك المعاصرين لابن تيمية .

دراسته وتعليمه

تحدثنا تحت عنوان « **نشأة ابن تيمية وعصره** » عن الأسرة الدينية التي أنجبت الإمام ابن تيمية[1] ، فعرفنا شيئاً عن والده ، شهاب الدين « عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية » وجده محيي الدين أبو البركات « عبد السلام بن عبد الله بن تيمية » وعرفنا كيف كانت مكانتهما الدينية بما فتح الله عليهما من علم وتفقه بأصول العقيدة والتفسير والفقه ، واشتغالهما بالتدريس ، كما وضحنا شهادة الفقهاء والعلماء في فضلهما ومكانتهما العلمية .

أما ابن تيمية الحفيد ، فقد نشأ وارثا لأبيه وجده .. أحب **العلم** **وعشق المعرفة** ، فكان لديه الاستعداد لهذا بالوراثة ، وإلى جانب وراثته لبيئته **في** العلم ، جمع الله له عاملين آخرين **الأول** : معاصرته لبيئة تزخر بالعلم وتزدحم بالمعرفة ، **والثاني** : تمتعه بصفاء الذهن ، وإشراقه النفس ، وإتزان العقل ، ودقة الذاكرة .. وهكذا اجتمعت لابن تيمية كل عوامل **التفوق والنبوغ** .

أخذ ابن تيمية في تحصيل الدرس وطلب العلم وعاش طوال حياته يبحث عن زاد العقل ، حتى أوفى فيه على الغاية ، وطاول فيه معاصريه وبلغ أقدراهم ومكانتهم .

ومما يرى عن نبوغه ، وسيلان ذهنه : أنه كان يجلس يوماً في حضرة أحد الشيوخ الذين سمعوا عن نبوغه .. قال له الشيخ وهو ينظر إليه في تفحص

---

(١) راجع ما قيل في سبب تسميته بهذا الاسم بصفحة (١٥) من هذا الكتاب « الباب الأول».

وإمعان : أمسح لوحك حتى أملي عليك بعض الأحاديث .

ومسح الفتى لوحه ، وأملى عليه الشيخ أحد عشر حديثاً عن متون الأحاديث ، ثم طلب منه الشيخ أن يقرأ الأحاديث ، ولكن الفتى تأمل اللوحة مرة واحدة ، ثم أعطى اللوح للشيخ وأخذ يسمعها له ، وكأنه ظل يحفظها أياماً وليالي طويلة ، وعندئذ دهش الشيخ وقال : لو عاش هذا الصبي لكان له شأن عظيم .

على هذا النحو حفظ ابن تيمية : القرآن والحديث ، وعلوم اللغة العربية وآدابها ونحوها ، واتجه لدراسة الأحكام الفقهية ، والعلوم الدينية ، وكان يستمع إلى مناقشات العلماء ، وآراء الأدباء ، ومساجلات الفقهاء ، بل إنه كان يمتاز بقوله الحق في قوة ، والمصارحة بالرأي في إصرار ، والمناصحة في تقوى ، لا يخاف في الله لومه لائم .

ويذكر ابن الوردي عن نشأة ابن تيمية العلمية : أنه بعد أن تعلم الخط والحسابات ، وحفظ القرآن في المكتب ، أقبل على الفقه والعربية ، وبرع في النحو ، ثم أقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى سبق فيه ، وأحكم أصول الفقه ، كل هذا وهو ابن بضع عشرة سنة ، فانبهر الفضلاء من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه ، وقوة حافظته وإدراكه ، ونشأ في تصون وعفاف وتعبد ، واقتصاد في الملبس والمأكل ، وكان يحضر المحافل في صغره فيناظر ويفحم الكبار ، ويأتي بما يتحيرون فيه ، وأفتى وله أقل من تسع عشرة سنة ، وشرع في الجمع والتأليف ، ومات والده وله إحدى وعشرون سنة ، وبَعُد صيته في العالم ، فطبق ذكره الآفاق ، وأخذ في تفسير القرآن أيام الجمع في المسجد من حفظه لا يتوقف ولا يتلعثم .

وكان للشيخ خبرة تامة بالرجال ، رواة الحديث وجرحهم وطبقاتهم ، ومعرفة بفنون الحديث ، وبالعالي والنازل ، والصحيح والسقيم ، مع حفظه لمتونه الذي انفرد به ، وهو عجيب في استحضاره ، واستخراج الحجج منه ، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند ، بحيث يقال إن كل حديث

لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث ، ولكن الإحاطة لله ، غير أنه يغترف فيه من بحر ، وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي ..

وأما التفسير ، فمسلم إليه ، وله في استحضار الآيات للاستدلال بها قوة عجيبة ، ولفرط أمانته في التفسير وعظمة اطلاعه ، بيَّن خطأ كثير من أقوال المفسرين ، ويكتب في اليوم والليلة ـ من التفسير أو من الفقه ، أو من الأصلين[1] أو من الرد على الفلاسفة والأوائل ـ نحواً من أربعة كراريس ، وما يبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلد[2] .

ويقول الحافظ الذهبي في بعض ما ترجم به لابن تيمية « كان آية في الذكاء وسرعة الإدراك ، رأساً في معرفة الكتاب والسنة ، بحراً في التقلبات ، وأما معرفته بالملل والنحل والأصول والكلام ، فلا أعلم له فيه نظيراً ، وله باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين ، وقل أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأربعة ، وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة ، وصنف فيها ، واحتج بالكتاب والسنة ، وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين ، بل بما قام عليه الدليل عنده » .

ويقول الإمام السيوطي فيه « فوالله ما رمقت عيني أوسع علماً ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له « ابن تيمية » ، مع الزهد في المأكل والملبس والنساء ومع القيام في الحق ، والجهاد بكل ممكن » .

وكمال الدين بن الزملكاني ـ شيخ الشافعية بالشام يكتب على بعض تصانيف الشيخ ابن تيمية هذه الأبيات ، وهي كما نقرأ ـ شاهدة على ما وصل إليه ابن تيمية من الفضل والعلم :

ماذا يقول الواصفون له؟ ... وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة الله قاهرة ... هو بيننا أعجوبة الدهر

---

(١) يقصد بهما : أصول الفقه ، وأصول الدين : أي علم الكلام .

(٢) راجع : تاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ٢٨٦ وما بعدها .

هو آية في الخلق ظاهــــــرة   أنوارها أربت على الفجـــر

هذه أقوال بعض من كتبوا عن ابن تيمية من معاصريه ومن جاؤوا بعده في نشأته ودراسته وأكثر من ذلك سيجده القارىء الذي يريد أن يقف على هذا الجانب ، فليرجع إلى : تاريخ ابن الوردي ، والحافظ شمس الدين الذهبي في كتبه ، وابن الألوسي في جلاء العينين ، وابن رجب في طبقاته ، وصلاح الدين بن شاكر الكتبي في فوات الوفيات ، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ، كل هذه المراجع مبسوطة فيها كثير من الدراسات عن ابن تيمية .

مكانته العلمية والفقهية

تأهل الإمام ابن تيمية منذ فجر شبابه وقبل أن يتم العشرين لوظائف التدريس والفتوى خلفاً لوالده الذي كان يشغل هذه الوظائف .

ويتحدث الإمام الذهبي عن مكانة ابن تيمية العلمية فيقول في معجم شيوخه : شيخنا وشيخ الإسلام ، وفريد العصر علماً ومعرفة ، وشجاعة وذكاء وتنويراً إلهياً ، وكرماً ونصحاً للأمة ، وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر .

سمع الحديث وأكثر بنفسه من طلبه ، وكتب وخرج ونظر في الرجال والطبقات ، وحصل ما لم يحصله غيره ، وبرع في تفسير القرآن ، وغاص في رقيق معانيه .. واستنبط منه أشياء لم يُسبق إليها ، وبرع في الحديث وحفظه ، فقل من يحفظ ما يحفظه من الحديث ، معزواً إلى أصوله وصحابته .

وفاق الناس في معرفة الفقه ، واختلاف المذاهب ، وفتاوى الصحابة والتابعين ، بحيث إذا أفتى لم يلتزم بمذهب ، بل يقول **بما قام دليله عليه** .

وأتقن العربية أصولاً وفروعاً وتدليلاً واختلافاً ، ونظر في العقليات « الفلسفة وعلومها » وعرف آراء المتكلمين ، ورد عليهم ، ونبه على خطئهم وحذر منهم .

ونصر السنّة بأوضح حجج وأبهر براهين ، **وأوذي** في ذات الله من المخالفين . وأضاف في نشر السنة المحضة ، حتى أعلى الله مناره ، وجمع قلوب

أهل التقوى على محبته والدعاء له ، وكبت أعداءه ، وهدى به رجالاً من أهل الملل والنحل .

وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالباً وعلى مطاوعته ، وأحياء به الله الشام ، بل والإسلام بعد أن كاد ينثلم لما أقبل حرب التتر والبغي في خيلائهم .. ومحاسنه كثيرة ، وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي ، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت بعيني مثله ، وأنه ما رأى مثل نفسه[1] .

ويقول الشيخ فتح الدين بن سيد الناس عن ابن تيمية : إنه أحد الحفاظ المعروفين .. وأنه كان يستوعب السنن والآثار حفظاً ، إذا تكلم في التفسير **فهو** حامل رايته ، أو أفتى في الفقه **فهو** مدرك غايته ، أو ذاكر بالحديث **فهو** صاحب علمه ورايته ، أو حاضر بالنحل والملل لم تر أوسع من نحلته ولا أرفع من درايته .

برز في كل فن على أبناء جنسه ، ولم تر عين من رأى مثله ، ولا رأت عينه مثل نفسه ، إلى آخر ما قال[2] .

ويقول الشيخ عماد الدين ، بعد أن يثني عليه بكلام طويل جميل : فوالله ثم والله ثم والله ، لم يُر تحت أديم السماء مثل شيخكم ابن تيمية علماً وعملاً ، وحالاً وخلقاً واتباعاً ، وكرماً وحلماً وقياماً في حق الله عند انتهاك حرماته ، أصدق الناس عقداً ، وأصحهم علماً وحزماً ، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه همة ، وأسخاهم كفاً ، وأكملهم اتباعاً لنبيه محمد ﷺ .

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد حين سئل عن رأيه في ابن تيمية ، بعد أن اجتمع به .. قال « رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه يأخذ ما شاء منها ويترك ما يشاء[3] .

---

(١) راجع : ابن رجب ج ٢ ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وشذرات الذهب ج ٦ ص ٨١ ، ٨٢ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) انظر : شذرات الذهب ج ٦ ص ٨٣ .

وقال عنه أستاذ أئمة الجرح والتعديل . أبو الحجاج المزي الحافظ الجليل : ما رأيت مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه . وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ، ولا أتبع لهما منه .

كما ترجم له الزملكاني ، والذهبي ، والبرزالي بن عبد الهادي ، بالاجتهاد والتمكن في أنواع العلوم والفنون ، وأثنوا عليه : بأنه لم يخلق بعده من يقاربه في العلم والفضل[1] .

وغير هؤلاء ، أثنى عليه علماء وفقهاء ، بينوا مكانته الدينية ، وأوضحوا قدره وشأنه ، فيما كتبوا من كتب ، وصنفوا من مجوزات المؤلفات .

هكذا كان شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، **فذاً في عصره** ، **وإماماً يقتدى به في حياته** ، **وبعد مماته** ، **ونجماً متألقاً** لم يصبه أفول منذ رأى الحياة حتى وافته المنية .

كان ابن تيمية ـ وما زال ـ بحراً زخاراً بالعلم ، فياضاً بالمعرفة ، ارتوى منه معاصروه ويرتوى منه الناس بعده في كل جيل .. بل وفي كل زمان ومكان .

وحسبنا أن نشير ـ عن قدر ابن تيمية وعلو شأنه ـ إلى ما قاله استاذ أئمة الجرح والتعديل ، أبو الحجاج المزي الحافظ الجليل عن ابن تيمية : ما رأيت مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه ، وما رأيت أحداً أعلم بآيات الله وسنة رسوله ولا أشبع لهما منه ..

---

(١) انظر : شذرات الذهب ج ٦ ص ٨٤ .

نظرة مجملة على المجتمع في عصر ابن تيمية

أوضحنا في سطور سابقة ، حالة المجتمع في العصر الذي عاش فيه ابن تيمية في كل ناحية من نواحيه ، في شيء من التوضيح والتفصيل .

وفي هذه السطور نعيد الكلام عن حالة ذلك المجتمع في نظرة مجملة سريعة ، ليكون ذلك مدخلاً لنا إلى بيان جهوده وكفاحه ودوره العظيم في معركة الإصلاح والخير والحق .

كان كل شيء في ذلك العصر قد دب فيه الفساد ، وأصابه التغيير والانحراف وسرى فيه الجمود ، حتى أصبح المجتمع صورة بلا معنى ، وجسداً بلا روح .

كان المجتمع يموج بتيارات من الجنسيات المختلفة المتنافرة التي تعمل وفق تقاليدها وعاداتها الموروثة .. وكان الحكام يغلب عليهم الجهل ، وتروج عندهم الخرافة ، فاستعجمت ـ تبعاً لذلك ـ الألسن والعقول والأخلاق والعادات والأنظمة والقوانين وغلبت الأفكار الدخيلة والعناصر الأجنبية على كل ما هو عربي أو إسلامي ، وامتزجت علوم الدين بالفلسفة على يد المتأخرين من المتكلمين ، وفشت البدع والخرافات والمحدثات وتغلغلت في كل شيء من العقائد والعبادات وألوان السلوك ، ولا سيما في مجال التصوف وما يتصل به من رموز وإشارات ودعاوى ، وتلبيسات واصطناع للولاية ، وتحد بالكرامات المزيفة ، وما يتبع ذلك من تعظيم قبور الموتى والفزع إليها في قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ، وغلبت على العلماء نزعة التقليد ، وتقاصرت هممهم عن الإحياء والتجديد والابتكار ، وبلغ بينهم التعصب المذهبي أقصى مداه ، فاستحالت المناظرات إلى مهاترات وقام التكفير والتضليل مقام الإقناع بالدليل ، واختلت موازين البحث وقوانين النظر ، حتى استساغت العقول ألواناً من الكفر الشنيع لم تكن لتسيغها أصحابها لو استقام النظر وصح التفكير ، وذلك مثل عقيدة « وحدة الوجود » التي

نادى بها أحد المتصوفة المعروفين ، وأقام عليها صرح فلسفته ومثل « نظرية الحلول » التي هتف بها « الحلاج » وهو من غلاة المتصوفة وجعلها مصدر وحيه وإلهامه ، حتى أفتى العلماء بحل دمه وغير ذلك كثير مما كان يزخر به العالم الإسلامي من ألوان الفساد ، بسبب ضعف الوازع الديني ، ونضوب معين الإيمان ، وفقر القلوب من الحيوية الإسلامية ، تبعاً للعصبيات كانتشار الفسق والفجور ، وانحلال الروابط الاجتماعية ، وفساد الأخلاق ، وظهور الفسق في البيع والشراء ، وإحتكار الأقوات ، وكثرة الاعتداء على الأعراض والأموال .

هكذا كان العالم الإسلامي في عصر ابن تيمية .. كان أشبه بمريض أعضل داؤه ، وسرت العلة في كيانه ، حتى أشرف على الهلكة ما لم تتداركه رحمة الله ، وتهيء له من الأطباء المؤمنين بالله العارفين للعلاج والدواء من يرسم له سبيل الإنقاذ ويصف له دواء الشفاء .

كان العالم الإسلامي في حاجة إلى رجل مصلح ، يصف له الدواء لإنقاذه ، ويضع يده على مواطن العلة ..

وفعلاً وجد العالم الإسلامي هذا الرجل المصلح فوضع يده على العلة ، فوجدها تكمن في الإنقسام والفرقة اللذين سببهما : البعد عن الكتاب والسنة ، ووجدها في هذا الركام الهائل من المذاهب والأفكار والفلسفات الدخيلة التي لا ضابط لها ، ولا تتصل من الإسلام بسبب ولا نسب .

ووجدها في هذا الجمود الذي عطل المواهب ، وشل حركة الفكر ، وأزرى بقمة العقل ، وحط من كرامة الإنسان حتى رضي أن يكون كالسائمة ، تنقاد بلا وعي ولا فكر ولا تدبر .

ووجدها في هذا التعصب الأعمى لمذاهب المتقدمين ، والمبالغة في تقديسها إلى الحد الذي حجب عن الأنظار عيوبها ، وأخفى عن الناظرين مآخذها ، وستر عن الأفئدة مساوئها .

وجدها في ذلك وغيره من ألوان الضعف التي تنتاب الأمم في بعض فترات

حياتها ، فتهون على نفسها ، وترضى بالدون من كل شيء ، وتستنيم للأماني ، وتستلم للهزيمة ، وتتلمس المعاذير لتبرير الفشل ، وتقف باردة بإزاء الأحداث الكبرى كأنها ألواح الثلج ، فلا ينبض فيها قلب بعاطفة ، ولا يتحرك فيها عقل بفكره ، ولا تنهض فيها عزيمة لعمل .

كان العالم الإسلامي في حاجة إلى صيحة النذير التي تصرخ به ليفيق ، وإلى الفكرة الهادية التي تسدده على الطريق ، وإلى النظرة الناقدة التي تميز له الزيف من الجيد ، وتكشف له الباطل المطلي بالزخارف ، حتى لا يخدعه البهرج ، ويغره البريق .

وكان في حاجة إلى القلم الحر الذي لا يكتب عن إملاء الآخرين ، ويتحرك بإشارة الآمرين ، واللسان المقول الذي لا يقنع بالمحاكاة والتقليد والترديد لعبارات المتقدمين .. قلم ولسان يملكان القدرة على دحض كل باطل ، ورد كل فرية ، وكشف كل زيف ، كما يملكان القدرة على الإحياء والتجديد لما درس من معالم الحق ، وانطمس من سنن الهدى ، ويرجعان بالناس سيرة أسلافهم في العلم والعمل ، حتى يعود لهم ما غرب من مجد وسلطان ، وما ضاع من مكنة وغلبة ، ويزول عنهم ما هم فيه من ذل وهوان .

وكان في حاجة إلى من يقف أمام هذا العدو المستبد الذي غزا البلاد بطغيانه وجبروته وظلمه بدافع الطمع والسيطرة .

كان في حاجة إلى من يقف أمام هذا العدو المتربص ، يشهر في وجهه سيف الحق ، يناضل ويكافح ضد العدو ، ويحمي وطنه الإسلامي ، ويذود عن حمى دياره العربية من أن يغتصبها غاصب ، وأن يسيطر عليها ظالم مستبد .

كان المجتمع في حاجة إلى هذا الرجل الذي يملك : السيف .. والقلم .. واللسان . هذا الرجل .. هو ابن تيمية :

نعم تمثل ذلك كله في شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقد ظهر رحمه الله في

هذه الفترة التي اشتد فيها الظلام ، فكان كالبدر شق دياجيره ، وبدد بنوره سواده ..

ولا ننكر ـ والحق يقال ـ أنه قد ظهر قبل ابن تيمية **علماء أحرار** ، **ومفكرون سلفيون** ، لم تأخذهم في الله رغبة ولا رهبة ، ولم يثنهم عن قوله الحق إرعاد أو وعيد ، وسجل لهم التاريخ بريشته مواقف بطولية رائعة تدل على مدى اعتزازهم بالعلم ، وحرصهم على القيام بما ألقي على كواهلهم من واجب الدفاع عن الدين ، والحفاظ على مبادئه وعقائد ، السلفية من أن تعبث بها يد مضللة مغرضة ، أو تغير منها نفس منحرفة ، مثل **الإمام النووي والعز بن عبد السلام** ، **وابن دقيق العيد** ، **وكثيرون غيرهم** ، لكن أحداً من هؤلاء لم ينهض بما نهض به ابن تيمية من أعباء ، ولم يتحمل مثل ما تحمله من محن وارزاء .

عندما وجد ابن تيمية مجتمعه يزخر بوباء المنكرات والفساد ، انفجرت الكلمة من فم هذا الإمام الجريء ، فجهر برأيه عالياً خفاقاً ، لا يخشى فيه أحداً .. لا يخاف حاكماً ، ولا يهاب معتدياً ، صاح يحارب بناء القبور في المساجد ، وإقامة الموالد ، وتعظيم أصحابها والنذر لهم ، لدفع الضر ، وجلب النفع .

لقد أثار إخلاصه للحق ، وجرأته في النقد وقدرته في الهجوم وتصديه لعوامل الفساد أثار كل ذلك عليه العداوات من كل جانب .. ثار عليه الفقهاء والمتكلمون والمتصوفة ، ورموه عن قوس واحدة ، وأغروا به العامة ورجال الدولة ، فما رجف له قلب ، وما اهتزت له مشاعر ولا جف له قلم ، ولا كف له لسان ، بل ظل ماضياً في طريق الإصلاح الذي اختطه لنفسه في هذه السبيل يحارب الفساد ، حتى وافته منيته وهو سجين بقلعة دمشق بعد حياة حافلة بأكرم التضحيات مزدحمة بأشرف الكفاح ، مليئة بأرفع أوسمة البطولات .

ابن تيمية المدافع عن الوطن

كان ابن تيمية ، عالماً بأن الجهاد في سبيل الله والوطن ، من أفضل القربات إلى الله ، وأنه فرض على القادر عليه بنفسه وماله ، موقناً بأن الله تعالى لا يضيع أجر المجاهدين العاملين ، وأنه تعالى فضل المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً .

كان ابن تيمية واحداً من أولئك الأفذاذ الذين بلغوا شأواً بعيداً في كل من ميداني العلم والعمل ، فكما أنه « **رب قلم ولسان** » هو أيضاً « **رب سيف** » وإن كانت شهرته العلمية قد غطت إلى حد كبير على **الناحية العملية** ، وشهرته من هذه الناحية لا يعرفها إلا القليل ممن درسوا حياته ، وعاشوا معه كل أيام محنته ، ورأوا عظيم ابلائه في كل ما خاضه من معارك واقتحمه من خطوب .

لم يكن ابن تيمية يعيش في برج عاجي منطوياً على نفسه ، منفصلاً عن مجتمعه ، بل كان **عظيم التجاوب معه ، شديد الإحساس** بما يجب عليه من المشاركة الإيجابية في إسعاده ، وإصلاح حاله .

جهاده ضد التتار :

لم يتردد ابن تيمية في أن يكون في طليعة المجاهدين للتتار بنفسه .. هؤلاء الذين إقتحموا ديار الشام كالطوفان المدمر ، أو كسيل عرم . هؤلاء الذين لا تربطهم صلة بالعروبة أو الإسلام صلة جنس أو عقيدة .. الذين كانوا يرون أنه لن تقف أمة أو دولة أو قوة أمامهم في أي بلد من بلاد العالم كله إلا وقهروها وخربوا بلادها .

في هذا المجال .. مجال الدفاع عن شرف الإسلام وكرامة العروبة . يظهر الإمام المجاهد ابن تيمية بإيمانه وعزمه وسيفه .. يظهر مجاهداً في سبيل الله ، ومدافعاً عن حمى دينه وشريعته ومبادئه الخالدة السامية .

فعندما زحف التتار بجحافلهم على الشام ، دب الذعر في نفوس الأهالي ،

وتملكهم فزع شديد ، **وأخذ الناس يبحثون عن مهرب من الشر التتاري الزاحف عليهم** .. أخذوا يهربون التماساً للنجاة بأنفسهم تاركين البلاد ينهبها العدو ، لكن ابن تيمية هاله الأمر ، **فنهض للقيام بعبء الدفاع** عن حاضرة الإسلام ، فكان يخطب في جماهير الناس ، **يوصيهم بالصبر والثبات ، ويحضهم على الجهاد والإنفاق،ويحثهم على التصدي للعدو للحفاظ على كيان الأمة الإسلامية ومقدساتها ، وكان يرسل رجالاً من أتباعه للقيام بحراسة مداخل المدينة للحيلولة دون فرار ضعفاء الإيمان والجبناء من الفرار ، خوفاً من بطش التتار ،** ثم يخرج ابن تيمية مع بعض المشايخ والأعيان لمقابلة ملك التتار ، ليأخذوا منه الأمان لأهل دمشق ، فيتولى ابن تيمية بنفسه الكلام معه ، ويغلظ له القول ، حتى ظن من كان معه من الأعيان والعلماء أنه سيقتل ، وكانت تلك المقابلة ـ كما يشير المؤرخون ـ عام ٦٩٩ ، **كما يشيرون أن شجاعة الإمام ابن تيمية كانت مضرب الأمثال** ، وشبهها بعضهم : بشجاعة أكابر الأبطال ، وكان « سيف الدين قبجق المنصوري » يتعجب من إقدام ابن تيمية على المغول .

ويقول القاضي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فضل الله في ترجمته : جلس الشيخ إلى السلطان « غازان » حيث تجم الأسود في آجاما ، وتسقط القلوب داخلَ أجسامها .. خوفاً من ذلك السبع المغتال . والنمرود المحتال ، والأجل الذي لا يدفع بحيلة محتال .

جلس إليه ، وأومأ بيده إلى صدره ، وواجهه ، ودرأ في نحوه ، وطلب منه الدعاء ، فرفع يديه ودعا له دعاء منصف أكثر عليه ، وغازان يؤمن على دعائه[1] ـ « وقد تم ذلك الحديث بواسطة ترجمان » .

من أقواله الشجاعة ، لما أعاد التتار ... العدوان على الشام سنة ٧٠٠ ، وهددوا دمشق مرة أخرى ، وأصبح الناس ما بين هارب ، أو بين من لا يجد مفراً من الاستسلام ، خرج الشيخ في مستهل جمادى الأول وركب إلى مصر

---

(١) راجع : تاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ٨٧ ، ١٨٨ ، ابن كثير ج ١٤ ص ٧ .

لمقابلة السلطان الناصر ، فكلمه كلاماً شديداً يستحثه أن يأتي بالجيش لإنقاذ الشام ، وفي القاهرة قال له فيما قال : « **إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته ، أقمنا له سلطاناً يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن** » ، ثم استطرد يقول « **لو قدِّر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه ، واستنصركم أهله ، وجب عليكم النصر ، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه ، وهم رعاياكم ، وأنتم مسؤولون عنهم ؟ !** » .

فخرج الجيش إلى الشام ، وكان ابن تيمية يحث المقاتلين ويبشرهم بالنصر والظفر[1] .

ويصف ابن رجب سفر الشيخ إلى مصر ، ونجاحه في اقناع السلطان بالخروج إلى الشام لملاقاة التتار **فيقول** : « وقد سافر الشيخ على البريد إلى الديار المصرية يستنفر السلطان ، **وقال له** : ان تخليتم عن الشام ونصرة أهله ، والذب عنهم ، فإن الله تعالى يقيم لهم من ينصرهم غيركم ، ويستبدل بكم سواكم وتلا عليه قوله تعالى (**وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم**) الآية ٣٨ : محمد وقوله تعالى (**إلا تنفروا** يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً) الآية **٣٩** : التوبة .

وبلغ ذلك الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، وكان هو القاضي حينئذ ، فأستحسن ذلك وأعجبه هذا الاستنباط ، وتعجب من مواجهة الشيخ للسلطان بمثل هذا الكلام[2] .

ولم يكتف الشيخ بالعمل الدائب على تحريض الناس والسلطان والأمراء في مصر والشام على القتال سنة ٧٠٢ يتقدم بنفسه إلى الميدان في واقعة « شقحب » التي جمع فيها التتار جموعهم ، واستعدوا لها بكل قواهم .. **انه يلقي بنفسه في تلك المعركة ، فيقاتل العدو مع جماعة من أصحابه ، وانتهت المعركة**

---

(١) راجع : البداية والنهاية لابن كثير ج ٤ ص ١٥ .

(٢) الطبقات لابن رجب ج ٢ ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، فوات الوفيات ج ١ ص ٥١ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٤٥ حوادث عام ٧٠٠

بنصر الله ، وقتل فيها عدد كبير جداً من التتار ، واطمأنت قلوب المسلمين بهذا النصر العظيم الذي جاء لهم من الله ، وأقبل الناس على الشيخ يهنؤونه ، ويدعون له بالتوفيق والسداد ، أن حقق الله على يديه الخير .

ويذكر ابن كثير في البداية والنهاية : بأن العسكر الشامي ندبه إلى السير إلى السلطان ، يستحثه على السير إلى دمشق بعد أن كاد يرجع إلى مصر ، ففعل ذلك وجاء هو وإياه إلى المدينة ، ثم سأله السلطان أن يقف معه في المعركة ، **فقال** : السنة أن يقف الرجل تحت قومه ، ونحن من جيش الشام لا نقف إلا معهم .

ثم أخذ يستحث السلطان على القتال ، ويبشره بالنصر ، وجعل يحلف بالله الذي لا إله إلا هو إنكم لمنصورون عليهم ، فيقول له الأمراء : **قل إن شاء الله** ، فيقول : **إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً** .

هكذا كانت الثقة تملأ وجدان وقلب ابن تيمية ، يتفضل بها الله عليه ، ثم تفيض على كل من حوله من المجاهدين المقاتلين .. إنها ثقة مؤمن صادق الإيمان بربه القوي الذي ينصر من يتجه إليه وقت اليسر والعسر ، والله تعالى لن يخلف وعده ، وهو الذي وعد المؤمنين في كتابه العزيز بالنصر فقال تعالى ﴿ **إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا** ﴾(١) .

نعم .. كانت الثقة تملأ وجدانه ونفسه ، فيقبل على قتال العدو بشجاعة المؤمن ، وإقدام المسلم الصادق الواثق من النصر ، دون أن يبالي بشيء .. إلا بقول الحق ، يصدع به في وجه الطغيان المغولي .

وهنا يحق لنا أن نطبق عليه قول الصحابي الجليل عند قتله ، إذ يقول :

ولست أبالـــي حين أُقتـــل مسلمـــاً
على أي جنب كان في الله مصرعـــي

أثر الشيخ في الجهاد ضد التتار :

ثم ننتقل إلى أثر الشيخ في الجهاد ضد التتار فنقول : **إن التاريخ والواقع**

---

(١) الآية ٥١ : غافر .

ليشهدان أن أثر الشيخ كان كبيراً وفعالاً في ناحية الجهاد ..

رأينا كيف كان سعيه المشكور في حث الناس على الجهاد ضد التتار .. ثم خطاباته الحماسية لإثارة الجماهير .. ثم سعيه لجمع جيش مصر والشام في ميدان واحد .. ثم حديثه مع السلطان والأمراء على الثبات للعدو ولقائه في قوة واتحاد .. ثم إصراره على عدم التسليم ومواجهة العدو .

كان كل ذلك له أثر حميد عمل على جلب النصر للمسلمين وإنزال الهزيمة الساحقة بالتتار في أكثر من موقعة .

إن الله تعالى أنقذ الشام .. بل الإسلام من أيدي التتار البغاة على **يد الشيخ ابن تيمية العظيم** ، **فقد جاء المغول بقوى الشر** وبخيلائهم ، فذهب الظن بالمقاتلين المسلمين كل مذهب ، وزلزلوا وأشرأبت الأعناق ، وملأ الصياح الآفاق .

وكان من فضل الله تعالى أن وفق قلوب الناس والأمراء على **طاعة الشيخ والانقياد له في أغلب الأحيان** ، إذ أن تأثيره عليهم كان قوياً عظيماً .

كانت أحاديثه العظيمة عن الجهاد زاداً قوياً وحافزاً له قوة تأثيره ، كما كان يتمتع **بتكوين جسمي وعقلي يجعلانه صاحب هيبة وكلمة مسموعة** ، فإن كل الذين رأوه ووصفوه ، ذكروا أنه كان يجهر بالحق ، فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ذا سطوة وإقدام ، لا يعرف المداراة والنفاق والإلتواء ، وكان أبيض شديد سواد الرأس واللحية ، قليل الشيب ، شعره إلى شحتي أذنيه ، عيناه لسانان ناطقتان بالحق ، ربعة بين الرجال جهوري الصوت ، فصيح اللسان ، صاحب ذكاء وقاد ، وسيلان في الذهن .

كل هذه الصفات والميزات التي وجدت في الشيخ ، كان لها **تأثير قوي في الناس** ، فأدى ذلك إلى **نصر جيش المسلمين** ، **وإعزاز الإسلام** ، **ورفع رايتهم** .

وفي مجال النضال باليد والنفس ، نذكر بلاءه في حرب الرافضة ، أهل جبل كروان ، الذين كانوا يرتكبون أنواعاً من الفساد .

كذلك نذكر بلاءه في محاربة البدع والضلالات التي كانت شائعة في عصره ، فلم يكن يكتف بالخطب وتحرير الرسائل والبعد عنها ، وإنما كان كثيراً ما يشارك في إزالتها بيده مع الاستعانة في ذلك باتباعه المخلصين وفي هذا **يقول خادمه الشيخ إبراهيم الغياني** :

« فبلغ الشيخ أن جميع ما ذكر من البدع يتعمدها الناس عند العمود المخلق في داخل الباب الصغير ، فشد عليه ذلك وقال واستخار الله في الخروج إلى كسره ، فسمع الناس أن الشيخ يخرج لكسر العمود المخلق ، فاجتمع خلق كثير معه ، ولكنهم ما أن وصلوا عنده حتى انخذل أغلبهم ، ورجعوا خشية أن ينالهم منه شيء ... وتقدم الشيخ وأخوه شرف الدين وصاحا بالحجارين : دونكم هذا الصنم ، فما جسر أحد منهم أن يتقدم إليه ، فأخذوا منهم المعاول وضربا فيه وهما يتلوان قول الله تعالى (جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً)[1] .

كما يذكر ابن كثير في حوادث سنة ٦٩٩ أنه في السابع عشر من رجب دار الشيخ تقي الدين رحمه الله وأصحابه على الخمارات والحانات ، فكسروا أواني الخمور وأراقوها ، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش ، ففرح الناس بذلك .

وهذا قليل من كثير أردنا أن نعرف به مدى عناية ابن تيمية بالنواحي العملية ، وأن الشيخ كان يؤمن أن واجب العالم المجتهد لا يجب أن يقف عند حد التبليغ والبيان فقط ، كما فعل بعض معاصريه ، أو الذين اكتفوا منهم بمقابلة المنكر بإنكاره بالقلب ، وهذا أضعف الإيمان ، كما يشير إلى ذلك حديث الرسول ﷺ ، بل كان يعمل بقوة لإزالة المنكر باللسان ، ثم باليد إذا لزم الأمر .. أتباعاً للرسول في قوله ، **« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان »** .

---

(١) الآية ٨١ سورة الإسراء .

الباب الثاني

منهاجهم في قضايا الدين

مناهج وتطبيقات

مناهج في تفسير القرآن

منهاج القرآن والسنة :

كثير من العلماء يعلنون أنهم يعملون من أجل الحق ، ولا يبحثون إلا عن الحق ، لكنهم مع هذا يختلفون في مسألة أو أكثر ، بسبب اختلافهم فيما يسيرون عليه من مناهج شتى .

لكن الشيخ ابن تيمية كان في آرائه وعقيدته يسير حسب منهج واحد لم يحد عنه ، لأنه أمن بهذا المنهاج إيماناً لا يتزعزع عنه .

أعتمد ابن تيمية على كتاب الله المنزل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

أما أحاديث الرسول ، فهي المأخوذة من السنة المطهرة التي وصف الله صاحبها بأنه (لا ينطق عن الهوى) ومن سار على هذا السبيل « سبيل الكتاب والسنة » لا يمكن أن يضل ولا يزيغ ، وقد قال الله تعالى في هذين المصدرين (**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ والرَّسُولِ**[1]) :

وإذن ، فإن أصول الفقه والتشريع عند ابن تيمية هما : (**الكتاب والسنة**) كتاب الله أنزله على نبيه الكريم ، وسنة مطهره فَسَّرها صاحبها المعصوم .

---

(١) الآية ٥٩ : النساء .

ما أنزل عليه من السماء بأمر من ربه . بقوله تعالى (**يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس**)[1] .

وقوله سبحانه (**وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب**)[2] .

وقوله تعالى (**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول**) .

الإجماع والقياس :

ومع اعتقاده بأن « **الكتاب والسنة** » هما أصول الفقه والتشريع . وهما منابع الاعتقاد والعبادة ، نراه يعتقد كذلك في « الإجماع والقياس » ويؤمن بهما على أنهما من أصول الفقه والعبادة . فنجده يردهما إلى الكتاب والسنة . فكل أمر صحيح جاء في الإجماع لا بد وأن يوافق الكتاب والسنة . ونراه يقول في رسالة[3] له بشأن الإجماع « .. وأن الاجماع ـ **إجماع الأمة** ـ حق . فإنها لا تجتمع على ضلالة » .

ثم يقول ـ موضحاً أن **الإجماع** موافق لما جاء به الرسول ـ فلا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان للرسول ، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع فيستدل به[4] .

كذلك يرى ابن تيمية أن **القياس الصحيح** هو ما وافق الكتاب والسنة .

كما يشير ابن تيمية في غير الفقه وأصوله على نفس المنهج « **منهج القرآن والسنة** » وما صح عنده من أقوال الصحابة والتابعين وآرائهم .

---

(١) الآية ٦٧ : المائدة .

(٢) الآية ١٠ : الشورى .

(٣) راجع رسالته المسماة « معارج الوصول إلى معرفة أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » ص ١٩ .

(٤) المرجع نفسه .

العقل عنده كمنهاج :

ومع تمسك ابن تيمية **بالقرآن والسنة ، وآثار الصحابة والتابعين لهم منهاجاً** له في آرائه وعقيدته وبحوثه ، وجعل ذلك مستنداً وحيداً في كل ما يصدر عنه .. ولكنه مع ذلك احترم العقل ، وقدر له حقه ، فإنه مما لا ريب فيه ، أن فهم كتاب الله وسنة نبيه ، الفهم الواعي العميق ، يحتاج إلى قلب يتدبر ، وعقل يفكر ، يغوص صاحبه في معاني القرآن والسنة ، وما صح من الإجماع فيستنبط منها الحكم الشرعي الصحيح والأمر الإسلامي السليم .

كان ابن تيمية يعرف للعقل قيمته ، ويدرك له مجاله ، فلم يطلق له العنان يصول ويجول أكثر من القدر اللازم ، ليطغي بتفكيره على **نصوص القرآن والسنة** ، كما أنه لا يغفل حقه في التفكير ، ولم يهمل شأنه إلى القدر الذي يعطله عن ممارسة وظيفته التي خلقه الله لها ، فالله تعالى امتدح العقل ، ورفع من شأنه في كثير من آيات القرآن ، وطلب منا أن نعمل العقل في الأمور الدينية ، وفهم آياته ، ومعرفة نعمه ، واستخدامه في الوصول إلى الإيمان به **إلهاً خالقاً رازقاً مدبِّراً بيده كل شيء في هذا العالم** ، مستحقاً لأن يعبده الإنسان رغبة ورهبة ، ولأن تعنو له وجوه العباد ذُلاً وطاعةً وإنقياداً ومسكنة .

وفي كثير من آيات القرآن ، نجد أنها ختمت بما يدل على احترام القرآن للعقل ، ورفع شأنه ، فقال تعالى (**كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون**) (**وله اختلاف الليل والنهار أفلا تعقلون**) .

والآيات التي تمجد العقل ، وتذكر مكانته في حياة الإنسان كثيرة جداً يضيق المقام هنا عن حصرها .

ولم يتابع ابن تيمية المعتزلة الذين كانوا أول من أشاد بالعقل من الفرق الإسلامية فجعلوه الفيصل في أمر الإيمان والعقيدة ، حتى ليقول في مدحه أحد قدامى رجالهم ــ وهو **بشير بن المعتمر** :

لله درُّ العقـــل مـــن رائـــد
وصاحب في العســـر واليســـر

وحاكــم يقضــي على كـل غائب
قضيــة الشاهـــد للآمـــر
وإنَّ شيئــاً بعض أفعالـــه
أن يفصل الخيرَ من الشـــر
لذي قــوى قــد خصــه ربُــه
بخالــص التقديس والطهـــر [1]

العقل و ... والتأويل :

لقد أعطى كثير من المفكرين المسلمين ، إهتماماً كبيراً للعقل وتجاوزوا به حدوده ، لدرجة أنهم حكموه في مسائل الفصل بين الحق والباطل ، وكان هذا سبيلاً لهم إلى تأويل كثير من نصوص القرآن والحديث عند تعارضهما في الظاهر - مع العقل .. لقد لجؤوا إلى التأويل ، لتتفق الآيات والأحاديث مع ما يؤمنون به من قضايا العقل .

وقد أهتم ابن تيمية بأمر التأويل ، ليرد به مزاعم المؤولين الذين أدى حرصهم على التأويل إلى الإسراف . وإطلاق العنان للعقل للفصل في هذه القضايا .

التأويل عند السلف :

كان الإمام ابن تيمية يرى أن التأويل عند السلف الصالح ، يختلف عنه عند المتكلمين « المعتزلة والفلاسفة والمتصوفة » .

فالتأويل عند رجال السلف : هو التفسير ، وتوضيح المراد من نصوص القرآن الحديث .

فالصحابة كانوا يؤولون القرآن ، فيفسرونه ويتدبرونه ، ويعلمون معانيه ، كما علَّمه لهم رسول الله ﷺ ، لأن الرسول لم يترك لهم شيئاً من القرآن

---

(١) من كتاب الحيوان للحافظ ج ٦ ص ٩٥ .

من غير بيان ، ومن غير المعقول أن يقال : إن الرسول لم يبلغ كل ما أنزل إليه من ربه ..

التأويل عند الفلاسفة والصوفية :

أما التأويل الذي لجأ إليه الفلاسفة والمتصوفة ، وأهل الكلام ، **فهو شيء** آخر يختلف عن التأويل الذي **فهمه** الصحابة إن هذا التأويل يعنيَ « **صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه ، المفهوم عنه إلى معنى آخر يخالف ذلك** » أي صرف اللفظ عن معناه الظاهري إلى معنى آخر خفي .

وهذا النوع من التأويل لم يغب عن الرسول ﷺ ، فقد بين الرسول كل موضع يجب فيه ترك المعنى الظاهري .

فالرسول بين ـ مع كل لفظ يترك فيه المعنى الظاهري ـ المعنى الآخر المراد بهذا اللفظ ، **وفي هذا يقول ابن تيمية** : « .. لأنه لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل ، ويسكت عن بيان المراد الحق ، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه .. » .

المعقول الصريح .. والمنقول الصحيح :

ولهذا فإن الشيخ يرى **أنه لا تعارض بين المعقول الصريح ، والمنقول الصحيح عن الرسول** ، أي لا تعارض بين ما وصل إليه العقل السليم ، وبين ما ثبت نقله عن رسول رب العالمين ، بطريق صحيح لا ريب فيه[1] .

ونجده يسجل رأيه في إتفاق ما جاء عن الرسول ، مع ما وصل إليه العقل الصحيح النظر **فيقول** : « المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه ، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم العقل بطلانها ، بل يعلم بالعقل نقيضها الموافق للشرع ، وهذا تأمله في مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ،

---

(١) راجع : بيان موافقة صريح المعقول ج ١ ص ١٠ .

ومسائل القدر والنبوات والمعاد ، وغير ذلك ، ووجدت بالعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه ، إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة ، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح ، فكيف إذا خالفه صريح المعقول[1] .

يرى ابن تيمية أنه ليس هناك مشكلة تسمى « **مشكلة تأويل** » تحتاج إلى حل ، ولا يرى وجود تعارض بين الصحيح وطريق العقل الصريح .

والمنقول الذي يخالف العقل لا يكون إلا حديثاً موضوعاً أو نصاً آخر لا يدل دلالة قاطعة على ما يراد الاستدلال به عليه ـ لذلك فإن هذه المشكلة لم تكن ضمن منهجه الذي اتبعه في كل بحوثه وكتاباته .

والذي نريد أن نقرره ، أن مشكلة التأويل لم تعرض على ابن تيمية ، وإنما هو الذي رأى ضرورياً أن يعرض لها ليرد على مزاعم المؤولة .

المنهاج الصحيح في التفسير

لابن تيمية كتاب سماه « **أصول التفسير** » بين فيه المنهج الذي يجب أن يسلكه المفسر في تفسيره فبدأ كتابه ببيان مبلغ عناية الصحابة والتابعين بمعنى القرآن ، كما ذكر فيه أن الرسول بين لهم هذه المعاني ، كما بلغهم ألفاظه ونصه الكريم ، فإن قوله تعالى (**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**) يتناول هذا وهذا[2] .

وكانت طريقتهم في تعلم القرآن ، هي السبب في بلوغهم درجة معرفة معانيه ، وفي هذا يقول : وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن ـ كعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود وغيرهما ـ

(١) راجع : المرجع السابق ج ١ ص ٨٣ .

(٢) ص ٣٥ من « مقدمة في أصول التفسير » .

إنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، **قالوا** : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً ، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة[(١)] .

ثم يقول الشيخ : وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم ، كالطب والحساب دون أن يستشرحوه ، فكيف بكتاب الله الذي هو عصمتهم ، وفيه نجاتهم وسعادتهم ، وقيام دينهم ودنياهم ! . ولهذا كان النزاع بين الصحابة قليلاً جداً ، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم ، وكلما كان العصر أشرف ، كان الإجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر .

ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة كما قال مجاهد[(٢)] :
« عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية وأسأله عنها »[(٣)] .
والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة ، كما تلقوا عنهم علم السنة ، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالإستنباط والإستدلال ، كما كانوا يتكلمون في بعض السنن بالإستنباط والإستدلال[(٤)] .

ومنهاج ابن تيمية ـ كما بينه في كتابه « مقدمة في أصول التفسير » يقوم على الأصول التالية : ـ

١ ـ **تفسير القرآن بالقرآن** ، وهي أحسن طرق التفسير وأعلاها مرتبة ، فإن ما أجمل في مكان قد فسر وبُين في موضع آخر ، وما أختصر في مكان قد بسط في موضع آخر .

٢ ـ فإن أعيانا أن نجد تفسيراً لبعض آيات القرآن فيه ، فعلينا بالمرتبة

---

(١) ص ٣٥ ، ٣٦ من المرجع السابق .
(٢) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، المتوفى سنة ١٠٢ بمكة .
(٣) ص ٣٧ من المرجع السابق .
(٤) ص ٣٠٨ من « مقدمة في أصول التفسير » .

الثانية لتفسيره ، وهي **سنة الرسول** ، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ، وفي هذا يقول الله (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) .

ولهذا قال رسول الله « **ألا أوتيت القرآن ومثله**[1] **معه** » يعني السنة .

٣ ـ فإن لم نجد تفسيراً لما نريد لا في القرآن ولا في السنة ، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن « بم تحكم ؟ » قال : بكتاب الله . قال : « فإن لم تجد ؟ » قال : بسنة رسول الله قال : « فإن لم تجد ؟ » قال : **أجتهد رأيي** ، فضرب رسول الله في صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله » .

وحينئذ إذا لم تجد التفسير في **القرآن ولا في السنة** ، رجعت في ذلك إلى **أقوال الصحابة** ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة « الخلفاء الراشدين » والأئمة المهديين ، ومنهم : « عبد الله ابن مسعود » .

قال الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري في تفسيره « قال عبد الله بن مسعود » « والله الذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت وأين نزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته[2] .

وابن عباس هو ابن عم رسول الله ﷺ ، وهو ترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله له إذ قال « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » ويقول عنه ابن مسعود فيما رواه الطبري « نِعْم ترجمان القرآن ابن عباس »[3] .

---

(١) ومثله : أي « السنة النبوية » .

(٢) راجع : تفسير الطبري ج ١ ص ٢٨ طبعة بولاق ، ج ١ ص ٨٠ طبعة المعارف ، ومقدمة في أصول التفسير للإمام ابن تيمية ص ٩٦ .

(٣) راجع : مقدمة في أصول التفسير ص ٩٦ .

٤ ـ وبعد مرتبة تفسير القرآن به ، أو بالسنة ، أو بأقوال الصحابة ، تأتي مرتبة تفسيره **بأقوال التابعين**.

وهو حين يأخذ من أقوال التابعين ، لا يعتمد كل ما نسب إلى التابعين من الأقوال في تفسير القرآن ، وفي هذا يقول « إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ، ولا وجدته عن الصحابة ، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر ، فإنه كان آية في التفسير »[1] ..

كما يذكر الشيخ من المفسرين : ابن عباس وعكرمة مولى ابن عباس ، وعطاء بن رباح ، والحسن البصري ، ومسروق بن الأجدع ، وسعيد بن المسيَّب ، وغيرهم من التابعين ، وتابعيهم من الرجال الذين علموا كتاب الله ، وفهموا معانيه ، وهم الذين استفادوا علمهم من الصحابة رضي الله عنهم ..

ثم يتكلم عن إتفاق أقوال التابعين في التفسير ، وكون ذلك حجة ، ثم اختلاف آرائهم فيقول « أما إذا اجتمعوا على الشيء ، فلا يرتاب في كونه حجة ، فإن اختلفوا ، فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة[2] ».

من هذا المنهج الذي عرفه ابن تيمية ، وسار عليه في التفسير ، يتضح لنا أنه كان سلفياً في هذا المجال ، وكذلك كان شأنه في سائر العلوم التي أشتغل بها ، **فهو لا يعتمد التفسير الذي يقوم على الرأي وحده** ، ولا يستند إلى حديث أو قول مأثور ، ولذلك نجده يقول « **فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام** »[3] .

ويؤيد كلامه هذا بالأحاديث والآثار التالية :

١ ـ عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »[4] ..

---

(١) راجع : مقدمة في أصول التفسير فصل « في تفسير القرآن بأقوال التابعين » ص ١٠٢ .

(٢) راجع : مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٠٥ .

(٣) ، (٤) راجع مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٠٥ .

٢ ـ عن جندب أنه قال : من قال في القرآن برأيه فأصاب ، فقد أخطأ [١] ..

٣ ـ عن معمر أن أبا بكر الصديق قال : أي أرض تقلني ، وأي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله ما لم أعلم ؟[٢] .

٤ ـ قال عبد الله بن عمر : أدركت فقهاء المدينة ، وإنهم ليعظمون القول في التفسير ، منهم « سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع »[٣] ..

ثم يقول ابن تيمية في ختام مقدمته في كتابه « أصول التفسير » بعد أن ذكر آثاراً كثيرة : فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من يتكلم بمايعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه ، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ، ولا منافاة ، لأنهم تكلموا فيما علموه ، وسكتوا عما جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل أحد .. فإنه كما يجب السكوت عما لا علم للمتكلم به ، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه ، مما يعلمه لقوله تعالى (**لتبيننه للناس ولا تكتمونه**) ولما جاء في الحديث المروي من طرق « **من سئل عن علم فكتمه ، أُلجِمَ يوم القيامة بلجام من نار** »[٤] .

ويُنقل عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله : التفسير على أربعة أوجه ، وجه تعرفه العرب من كلامها ـ وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ـ وتفسير يعلمه العلماء ـ وتفسير لا يعلمه إلا الله .. والله سبحانه وتعالى أعلم .

على أن الشيخ ابن تيمية لم يكن بدعاً في منهجه الذي وضعه وطبقه في التفسير ، فإن كثيراً غيره من مفسري كتاب الله ، ساروا على مثل ما سار هو

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٦ ، الطبري ج ١ ص ٧٨ أثر ٧٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٠٨ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٢ ، الطبري ج ١ ص ٨٥ الأثر رقم ٩٢ .

(٤) راجع : مقدمة في أصول التفسير ص١١٥ .

عليه في تفسير القرآن بالقرآن .. ثم بالسنة ، . ثم بأقوال الصحابة .. ثم بأقوال التابعين ، يأخذون منها مايصح عندهم ويرتضونه ، وهذا ما يعرف بالتفسير المأثور .

على أن الذي يجب ألا نغفل عنه ، أن الشيخ ابن تيمية كان له فهم عميق في معرفة القرآن ، وما يتضمنه من أسرار وحكم ، وكان يستنبط منها التشريع ، ويتعرف على غاياتها وأهدافها ، وذلك بإعمال عقله وفكره .

وليس معنى أنه كان يعمل عقله وفكره في فهم معاني القرآن ، أنه كان يسير سيراً مطلقاً عليه ، على منهج المعتزلة والشيعة والرافضة والفلاسفة في تفسير القرآن ، فإن هؤلاء اعتقدوا في معانٍ وآمنوا بها ، ثم أرادوا تطويع ألفاظ القرآن لما فهموا من المعاني ، فكان أن أوقعهم هذا المنهج الذي ساروا عليه في متاهات ونهاية لا آخر لها ..

نقول : ليس معنى هذا أنه كان يفعل ما فعلته هذه الفرق من الإعتداد بالعقل .. بل أنه **لا يطلق له العنان في تفسير القرآن** ، بل كان يستعمله بالقدر اللازم ، ولا يتركه يصول ويجول أكثر من القدر اللازم ، ومع اعتداده بالعقل بهذا القدر اللازم ، فقد كان شديد الحملة في صدق وقوة على تفاسير هذه الطرق الضالة التي أحترمت العقل أكثر من اللازم واعتدت به اعتداداً مطلقاً في فهمها للقرآن .

ومن تفاسير فرق « الشيعة والرافضة » للقرآن نأتي بهذه الأمثلة ، **فهم** يقولون في قوله تعالى (**تبت يدا أبى لهب**) إن المقصود : هما أبو بكر وعمر ، و (**إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة**) إن المقصود بالبقرة : عائشة ، (**مرج البحرين يلتقيان**) **هما** : علي وفاطمة.والمقصود بقوله تعالى (**اللؤلؤ والمرجان**) الحسن والحسين .

لقد هاجم الشيخ ابن تيمية ، هذه التفاسير المنحرفة وقال عنها في سياق هجومه « وفي الجملة ، من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم

إلى ما يخالف ذلك ، كان مخطئاً في ذلك ، بل مبتدعاً ... »[1] .

تفاسيره للقرآن :

إن ما عثر عليه من تفسير لابن تيمية ، يشهد له بأنه بلغ في هذا الفن شأواً لا يدرك وإن كان لم يضع تفسيراً شاملاً للقرآن على نحو ما فعل بعض الفقهاء من المفسرين ، لكن ما فسره بالفعل يزيد كثيراً على ما عثر عليه حتى الآن ، فقد ذكر ابن عبد الهادي في العقود الدرية : أنه جمع من أقوال مفسري السلف أكثر من ثلاثين مجلداً ، وقد بيضه بعض أصحابه ، ولكن كثيراً منه لم يكتب بعد موته ، وحكي عن أبي عبد الله بن رشيق ـ وكان من أخص أصحاب ابن تيمية وأكثرهم كتابة لكلامه ـ : أنه كتب إلى الشيخ وهو في محبسه بالقلعة ، أن يكتب على جميع القرآن تفسيراً مرتباً على السور ، وأن الشيخ كتب إليه يقول « إن القرآن فيه ما هو بين بنفسه وفيه ما قد بينه المفسرون في غير كتاب ، ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء ، فربما يطالع الإنسان عليها عدة كتب ولا يتبين له تفسيرها ، وربما كتب المصنف الواحد في آية تفسيراً ، ويفسر غيرها بنظيره ، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل ، لأنه أهم من غيره وإذا تبين معنى آية ، تبين معاني نظائرها » .

وكان يكتب وهو في محبسه أيضاً ، يقول « قد فتح الله عليَّ في هذه المرة ـ أي مرات الإعتقال والسجن ـ من معاني القرآن ، ومن أصول العلم بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها ، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن أو نحو ذلك »[2] .

ويبدو أن مصير هذا التفسير الذي كتبه الشيخ في سجنه لم يُعلم ، وأغلب الظن أنه ضاع ، ويقال : إن بعض العاملين في حقل الدين من محبي شيخ الإسلام

---

(١) راجع : مقدمة في أصول التفسير ص ٩١ .

(٢) راجع : العقود الدرية ص ٢٧ ، ٢٨ .

ابن تيمية قد عثر على قدر من تفسيره للقرآن الذي كان ضائعاً ، وجمعه وصححه ، وقد طبع في تفسيره حتى الآن مجلدان ، أحدهما في تفسير سورة الصمد ، والآخر في تفسير سورة النور .

ومن السور التي تناولها في تفاسيره نأتي بهذه السورة كنموذج للتعريف بتفسيره وتطبيقاته .

تطبيقات في تفسير القرآن

سورة الأعلى

يقول في تفسير هذه السورة « الأعلى : على وزن أفعل التفضيل مثل : الأكرم والأكبر والأجل ، ولهذا لما قال أبو سفيان بعد غزوة أحُد : أعل هبل .. أعل هبل .. قال النبي ﷺ **« ألا تجيبونه » ؟ قالوا** : وماذا نقول ؟ . **قال « قولوا : الله أعلى وأجلّ »**[(١)] .

ثم مضى في بيان الفرق بين العلو والكبرياء والعظمة فيقول « إن هذه الصفات وإن كانت متقاربة ، متلازمة ، فبينها فروق لطيفة ، ولهذا قال النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تعالى « العظمة إزاري ، والكبرياء ردائي ، فمن نازعني واحداً عذبته »[(٢)] فجعل الكبرياء بمنزلة الرداء ، وهو أعلى من الإزار .

ولهذا كانت شعائر الصلاة والأذان والأعياد والأماكن العالية هو : التكبير ، وهو أحد الكلمات التي هي أفضل الكلام بعد القرآن ، وهذه الكلمات هي « سبحان الله والحمد لله ولا إلّه إلا الله والله أكبر » ، كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ[(٣)] .

---

(١) راجع مجموع التفسير لإبن تيمية .
(٢) راجع البخاري ومسلم .
(٣) راجع البخاري .

وبشأن التسبيح في الركوع والسجود ، وواجب هو أم مستحب ، ذكر اختلاف مذاهب الفقهاء في هذا ، ثم ذكر أن « الوجوب » هو المشهور عند الإمام أحمد وغيره ، وإنَّ « المستحب » هو المشهور عند الأمامين أبي حنيفة والشافعي ، ثم بين أن الأقوى أن يكون التسبيح بلفظ « سبحان الله » أو بلفظ « سبحانك » ونحو ذلك(١) .

ثم يقول عن التسبيح أيضاً : إن القرآن سماها ـ أي الصلاة ـ تسبيحاً ، فدل على وجوب التسبيح فيها وقد بينت السنة أن محل ذلك : الركوع والسجود ، كما سماها قياماً ، وقد بينت السنة أن محل ذلك : القيام وسماها القرآن سجوداً وركوعاً(٢) .

ثم بين بعد هذا ، أن ما نقل عن الإمام مالك من كراهة المداومة على التسبيح في الصلاة ، ينبغي أن يصرف إلى المداومة على صيغة معينة منه مثل « سبحان ربي العظيم » حتى لا يظن أن الواجب هو صيغةمعينة ، دون وجوب جنس التسبيح ، فإن أدلة وجوبه في الكتاب والسنة كثيرة جداً ، وقد علم أنه ﷺ كان يداوم على التسبيح بألفاظ متنوعة .

والله هو الأعلى بكل ما لهذه الكلمة الجامعة من معنى ومدلول ، كما يذكر الشيخ أن الله على كل شيء قدير ، بمعنى أنه قادر عليه ، قاهر له ، متصرف فيه ، ويدخل في معنى كونه « الأعلى » أيضاً ، أنه متعال عن كل عيب ونقص ، وعن إتخاذه شريكاً وولداً له ، ولهذا يقول جل شأنه للمشركين (أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً إنكم لتقولون قولاً عظيماً ، ولقد صرفنا في هذا القرآن ليذَّكروا وما يزيدهم إلا نفوراً ، قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذاً لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً ، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً)(٣) .

---

(١) راجع مجموع التفسير .

(٢) راجع المصدر السابق .

(٣) الآيات ص ٤٠ـ٤٣ سورة الإسراء .

والشيخ يرى أيضاً أن التسبيح يقتضي إثبات المحامد التي يحمد عليها ، فيقتضي ذلك تنزيهه وتحميده وتكبيره وتوحيده ..

سأل رجل ميمون بن مهران عن (سبحان الله) فقال : اسم يعظم الله به ويحاشى به عن السوء .. وتنزيه الله نفسه عن السوء ، كما جاء في هذا الأثر ، وفي قول لابن عباس وفي حديث مرسل : يقتضي تنزيهه عن فعل السيئات ، وعن كل صفة من الصفات المذمومة .

ثم يمضي الشيخ في تفسير تتمة الآية الأولى من السورة على هذا النحو الواضح الدقيق .

ثم ينتقل إلى تفسير الآيتين : الثانية والثالثة ، **فيقول** في تفسير الآية الثانية وهي قوله تعالى (الذي خلق فسوى) فأطلق الخلق والتسوية ، على كل المخلوقات ولم يخص بذلك الإنسان ، كما أطلق قوله (والذي قدر فهدى) فلم يقيده[1] ، فكان هذا المطلق لا يمنع شموله لشيء من المخلوقات ، وقد بين موسى عليه السلام هذا الشمول في قوله ـ أي الذي حكاه الله عنه (ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) .

وقد ذكر القرآن الخلق الخاص بالإنسان في قوله (**يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم** ، **الذي خلقك فسواك فعدلك**) ـ الآيتان ٦ ، ٧ سورة الإنفطار ، وذكر الخلق الخاص بالإنسان وغيره في أول ما نزل من القرآن وهو قوله (**اقرأ بأسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم**) .

وابن تيمية يذكر في هذه الآيات ، أن الله تعالى خلق جميع خلقه لغاية مقصودة ، فجميع المخلوقات لا بد أن تهدى إلى هذه الغاية المخلوقة من أجلها ، لأن جميع مصالحها وما أريدت له لا تتم إلا بهدايتها إلى غاياتها ، وهذا مما يبين أن الله تعالى خلق الأشياء لحكمة وغاية تصل إليها ، كما قال بذلك السلف

(١) أي لم يجعله خاصاً بخلق معين .

وجمهور المسلمين ، وجمهور العقلاء[1] .

ثم أخذ الشيخ رحمه الله يبين ما ذهبت إليه فرقة الجهمية من : أن الله لم يخلق شيئاً لشيء ، أي لحكمة أرادها ، وما ذهب إليه بعض الفلاسفة من إثبات عناية الله وحكمته ، مع أنكارهم إرادته .. ورد الشيخ على أصحاب هذه الفرقة رداً مطولاً كافياً ، حتى استطاع أن يهدم آراءهم الضالة المضلة لأفكار المسلمين ، وأن يبين الحق الذي قال به جمهور المسلمين والعقلاء من إثبات إرادة الله وحكمته في جميع المخلوقات .

ثم شرع يفسر الآية الثالثة وهي قوله تعالى (**والذي قدَّر فهدى**) فبين صوراً ومثلاً للتقدير والهداية ، وذكر ما فسره بعض من سبقوه من المفسرين ، وأيد من أقوالهم ما رآه صواباً ، فقال في تفسير الآية الثالثة :

فقوله سبحانه (**والذي قدر فهدى**) يتضمن أنه قدر ما سيكون للمخلوقات وهداها إليه ، علم ما يحتاج إليه الناس والدواب من الرزق ، **فخلق ذلك** الرزق وسوّاه ، وخلق الحيوان وسواه وهداه إلى ذلك الرزق ، وهدى غيره من الأحياء .

وخلق الأرض وقدر حاجتها من المطر ، وقدر السحاب ، وما يحمله من المطر ، وخلق ملائكة وهداهم ليسوقوا ذلك السحاب إلى تلك الأرض ، فيمطر المطر الذي قدره ، وقدر ما ينبت بها من الرزق ، وقدر **حاجة العباد** إلى ذلك الرزق وهداهم إلى ذلك الرزق ، وهدى من يسوق ذلك الرزق اليهم ـ راجع : مجموعة التفسير ص ٥٨ .

ووقف ابن تيمية عند هذا الحد ، ولم يتعرض للإنسان من حيث : **هل هو** خالق لأفعاله ، ومن هذه الأفعال : طاعة الله وعصيانه ، **أم الكل مخلوق لله** ، قدر عليه في الأزل فكان ذلك هو محل النزاع بين الفرق التي عرفت في جدالها بالكلام ، وخاصة : المعتزلة والقدرية .

---

(١) راجع : مجموع التفسير ص ٥٠ .

ثم أخذ ابن تيمية يتعرض لأقوال هؤلاء عند كلامه عن رجال التفسير السابقين .. فذكر أن المفسرين ذكروا أنواعاً من تقدير الله وهدايته لخلقه ، فهذا ابن جرير الطبري ، يروي عن قتادة في بيان معنى الآية : أن الله قدر الإنسان للشقاوة والسعادة ، ومعنى هذا ، أن الله أراد أفعال الإنسان كلها ، وقدرها عليه وهداها إليه .

فابن تيمية يرى ما يراه هؤلاء المفسرون في هذا الإتجاه ، وهو رأى أهل السنة الذين يرجعون كل شيء لله .

ثم يذكر عن قتادة قوله « لا والله ما أكره الله عبداً على معصية قط ، ولا على ضلالة ، ولا رضيها له ، ولا أمره بها ، ولكن رضي لكم الطاعة ، فأمركم بها ، ونهاكم عن المعصية » .

والشيخ يتفق مع قتادة ، في أن الله لم يكره أحداً من عباده على معصية ، فإن أهل السنة الذين يثبتون تقدير الله لما كان ويكون ، هم على اتفاق بأنه تعالى لا يكره أحداً على معصية ، كما يكره الوالي والقاضي وغيرهما بالعقوبة والوعيد : الإنسان بأن يعمل خلاف ما يريد .. بل إنه سبحانه وتعالى هو الذي يخلق إرادة العبد للعمل ، كما يخلق قدرته وعمله ، وهو خالق كل شيء .

هكذا نجد ابن تيمية ، يتفق مع رأى قتادة ، ومن هنا أتهم بالميل إلى آراء المعتزلة ، ويقول ابن تيمية في هذا الاتهام « وهذا الذي قاله قتادة قد يظن فيه أنه من قول القدرية ـ أي المعتزلة ـ وأنه لسبب مثل هذا أتهم قتادة بالقدر »(١) .

ثم يمضي الشيخ ابن تيمية في تفسيره إلى آخر هذه الآية ، ثم يتناول الآية التي بعدها ، وهو في كل آية يسير على نفس هذا التفسير فيتعرض إلى الآيات التي من سور أخرى ، والتي لها صلة بما يفسره من آيات .

وبمثل هذا التفسير ، يشبع الآية التي يفسرها بياناً وإيضاحاً وإحاطة .

---

(١) راجع : مجموعة التفسير ص ٥٩ .

وفي تتبعه هذا الطويل الشاق لتفسير آيات هذه السورة وغيرها يعرج على مباحث كلامية وإسلامية متعددة ومختلفة ، ومع ضيق المقام هنا وعدم إمكان استيعاب هذه الصفحات لتفسيره لكل الآيات ، لكننا سنأتي بشيء موجز لتفسير الآيتين الأخيرتين من سورة الأعلى ، وهما قوله تعالى (**إن هذا لفي الصحف الأولى ، صحف إبراهيم وموسى**) .

فقوله تعالى (**إن هذا لفي الصحف الأولى**) هو ما يقوم عليه الدين من الإيمان والعمل الصالح ، وهذان الأصلان يتضمنهما قوله جل ذكره (**قد أفلح من تزكى ، وذكر اسم ربه فصلى**)[1] .

وفي تفسيره لقوله تعالى (**صحف إبراهيم وموسى**) تكلم عن حكمة جمع القرآن بين إبراهيم وموسى عليهما السلام في هاتين الآيتين من سورة الأعلى ، ثم عن حكمة قرن أحدهما بالآخر في آية أخرى بسورة النجم في قوله تعالى (**أم لم يُنبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وَفّى**) وفي ذلك يقول رحمه الله (ولما بعث الله نبيه ﷺ ، بعثه إلى أهل الأرض ، وهم في الأصل صنفان « أميون وكتابيون » ، والأميون كانوا ينتسبون إلى إبراهيم ، فإنهم ذريته وخزان بيته ـ وهي الكعبة ـ وعلى بقايا من شعائره ، والكتابيون أصلهم كتاب موسى .

وكلا الطائفتين قد بدأت وغيرت ، فأقام ملة إبراهيم بعد اعوجاجها ، وجاء بالكتاب المهيمن المصدق لما بين يديه ، المبين لما أختلف فيه ، وما حرف وكتم الكتاب الأول .. وهو الذي أنزل على موسى عليه السلام[2] .

ويتضح من قول ابن تيمية هنا : أن ابراهيم عليه السلام ، هو صاحب الملة وإمام الأمة ، وأن موسى عليه السلام هو كليم الله وصاحب الشريعة وأهدى كتاب أنزل من السماء قبل القرآن الذي جاء بعده أهدى ثم أرسل

---

(١) راجع مجموعة التفسير ص ١١٣ وما بعدها .

(٢) راجع : مجموعة التفسير ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

الله محمداً ﷺ بملة إبراهيم إلى ذريته وإلى اتباع موسى ، فصار بذلك رسولاً للعالمين جميعاً ..

وإذن ، فإن إبراهيم وموسى عليهما السلام ، قد أقاما أصل الدين ، وهو : **الإقرار بوحدانية الله ، إلهاً واحداً لا شريك له ، فلا معبود بحق إلا هو**.. إليه ترتفع الأكف في ذل وخضوع وخشوع ، ترجو وتطلب لأنه وحده المتفضل على عباده جميعاً بما يتقلبون فيه من نعم ، وبما يستمتعون به من حياة ، يربيهم بها وينشئهم عليها ، ثم جاء من بعدها محمد ﷺ ، فأقام الدين ، وأتم بناءه ، وأكمل لبناته ، فكان بهذا خاتم الأنبياء والمرسلين .

وبمناسبة ذكره لإبراهيم الخليل يعرض الشيخ رحمه الله إلى ما كان بين إبراهيم عليه السلام ، وبين كنعان « ملك بابل » من مناظرة حول إثبات خلق كل شيء لله .. هذه المناظرة التي جاء حوارها في الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .. كما تعرض إلى مناظرته للمشركين الذين أَلَّهُوا الأوثان والحجارة التي لا تسمع ولا تبصر ، ولا تملك موتاً ولا حياة ولا نشوراً .. هذه المناظرة هي التي جاء ذكرها في الآيات ٤١ـ٤٨ من سورة مريم ، بين إبراهيم وبين أبيه آزر ، وفي الآيات ٦٩ـ٨٩ من سورة الشعراء بين إبراهم وبين أبيه وقومه .

وبمناسبة ذكره لموسى عليه السلام ، تحدث عما كان بين موسى وبين فرعون عزيز مصر من مناظرة .. ذلك الفرعون الذي جحد نعم الله ، وكفر بآياته ، واستبد بقومه ، وجعل نفسه إلهاً مع الله ، ونازعه حق التشريع ، كما تحدث عن دعوة موسى لفرعون وقومه للإيمان بالله ، إلى ما كان بينه وبين قومه حين ذهب إلى ميقات ربه ، ثم أتخذ لهم السامري عجلاً من ذهب له خوار ، زاعماً أنه إلههم وإله موسى .

ثم نراه عندما ينتهي من تفسير ذلك كله ، يشير إلى ما كان من أمر رسول الله محمد ﷺ مع قومه من مشركي العرب ، حين دعاهم إلى نبذ دين الآباء والشيوخ ، وترك ـ عبادة الأصنام ، وعدم اتخاذها شركاء لله ، فرفضوا دعوة النبي مع ما فيها من خير وهُدًى ، ويبين الشيخ ما جاء على لسان النبي ﷺ

من قوله تعالى في الشرك (**أيشركون مالا يخلق شيئاً وهم يخلقون ولا يستطيعون لهم نصراً ولا أنفسهم ينصرون ، وأن تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون . إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فأدعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين ، ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها قل أدعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون**) . الآيات من ١٩١-١٩٥ سورة الأعراف .

وعلى هذا النحو يبين الشيخ ، أن الأنبياء والمرسلين الثلاثة « إبراهيم وموسى ومحمد » قاموا ببيان أصول الدين وأساس العقيدة الإلهية ، وأقاموا الأدلة القوية الحاسمة المقنعة على إثبات وجود الله ، وأنه الخالق لكل شيء ، وأنه إله يتصف بالوحدانية ، وينفرد بالألوهية ، **فهو وحده « الله الذي لا شريك له »** من أي مخلوق ، مهما عظم شأنه ، وسمت مكانته ، وأنه تعالى هو أهل لكل حمد وثناء يصدران من العباد .

وعلى هذا النمط من التفسير الفريد يظل الشيخ الجليل ينتقل من بحث إلى بحث ويتعرض في بحوثه لكثير من القضايا والمسائل الإسلامية الهامة التي أثيرت بين أهل السنة والمعتزلة ، وغيرها من المسائل التي لا تجد لغيره فيها نظير في البحث والدراسة .

سورة الفلق

تحدث الشيخ رحمه الله في هذه السورة عن أصول الاستعاذة ، إذ إن السورة تسمى هي وما تليها بـ « المعوذتان » فبين : ما هي الإستعاذة ، والمستعاذية ، والمستعاذ منه ، وقبل أن يشرح معاني هذه الأصول أورد عدة أحاديث نذكرها فيما يلي : ـ

روى مسلم في صحيحه عن عقبة بن عامر ، أن النبي ﷺ ، قال له « **ألم تر آيات أنزلت الليلة لم يُر مثلهن قط : أعوذ برب الفلق ، وأعوذ برب الناس** » .

كما روى مسلم بلفظ آخر ، أنه ﷺ ، قال له « **ألا أخبرك بأفضل ما تعوذ به المتعوذون** » ؟ قلت بلى ، قال « **قل أعوذ برب الفلق ، وقل أعوذ برب الناس** » .

معنى الاستعاذة :

ثم يقول الشيخ في معنى الاستعاذة : حقيقة معناها : الهروب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه ، ولهذا يسمى « المستعاذ به » معاذاً كما يسمى ملجأً ووزراً .

وقيل : إن معناها لغة يرجع إلى الستر ، لأن العرب تقول للبيت الذي في أصل الشجرة ، فاستتر بها « عوذ » فذلك العائذ قد استتر من عدوه بمن استعاذ به منه ، واستجن به منه .

وقيل : إن معناها هي لزوم المجاورة ، فإن العرب تقول للحم إذا لصق بالعظم « عوذ » لأنه أعتصم به واستمسك ، فكذلك العائذ يستمسك بالمستعاذ به ويعتصم به ويلزمه .

ثم يقول : « فمعنى الإستعاذة القائم بقلب المؤمن ، وراء هذه العبارات وإنما هي تمثيل وإشارات وتفهيم ، وإلا فما يقوم بالقلب حينئذ من الالتجاء والاعتصام والانطراح بين يدي الرب ، والافتقار إليه والتذلل بين يديه أمر لا تحيط به العبارة .

ومعنى قول ابن تيمية ، ان استعاذة المؤمن حين يستعيذ بالله حقاً هو شيء كبير جداً .. هو شيء فوق الأمثلة التي ذكرها في بيان معاني الإستعاذة اللغوي وذلك بقصد تقريب المعنى من الذهن ، وتوضيحها في المفهوم .

ثم يمضي الشيخ في التفسير ، فيشرح معنى « الفلق » فيقول « وأعلم أن الخلق كله فلق ، وذلك أن « الفلق » فعل بمعنى مفعول ، كقبض وسلب وقنص ، بمعنى مقبوض ومسلوب ومقنوص ، والله عز وجل فالق الإصباح وفالق الحب والنوى ، وفالق الأرض عن النبات ، والجبال عن العيون ، والسحاب عن المطر ، والأرحام عن الأجنة ، والظلام عن الإصباح .

المستعاذ به :

وعلى هذا فإن المستعاذ به يكون هو الله .. الخالق لكل شيء في هذا الوجود المسيطر على كل شيء فيه ، ثم يتحدث الشيخ عن المستعاذ به كما تذكره سورة الفلق بـ « رب الفلق » وسورة الناس بـ « رب الناس ، وملك الناس ، وإله الناس » .. يتحدث الشيخ عن صفات « الرب ـ الملك ـ الإله » وعن معاني اختلاف هذه الصفات في السورتين ، ومدى مناسبة هذه المعاني للاسنعاذة المطلوبة لدفع أذى المستعاذ منه فيقول :

« ولا بد من أن يكون ما وصف الله به نفسه في هاتين السورتين يناسب الاستعاذة المطلوبة ، ويقتضي دفع الشر المستعاذ منه أعظم مناسبة وأبينها .

وقد قررنا[1] في مواضع متعددة ، أن الله سبحانه يُدعى **بأسمائه الحسنى** ، فيسأل لكل مطلوب باسم يناسبه ويقتضيه .. فلا بد أن يكون الأسم المستعاذ به مقتضياً للمطلوب ، وهو دفع الشر المستعاذ منه أو رفعه .

المستعاذ منه :

ثم ينتقل الشيخ رحمه الله إلى الكلام عن الشر المستعاذ منه ، فيبين أنواع هذه الشرور المستعاذ منها في هاتين السورتين « الفلق والناس » ويبدأ الكلام بما في سورة الفلق من الشرور ، وهي أربعة :

١ ـ « **شر المخلوقات** » إن « ما » في قوله تعالى (**من شر ما خلق**) موصولة ليس إلا ، فالشر في هذه الآية مسند إلى الخلق لا إلى الخالق ، فإن الشر لا يدخل مطلقاً في شيء من صفاته أو أفعاله ، فإن أفعاله خير محض كلها ، ولو كان من أفعاله ما هو شر لاشتق له منه اسم ، فلا تكون أسماؤه كلها حسنى .

وما يكون منه تعالى من العدل بعباده الذي يقتضي عقوبة من يستحق العقوبة منهم ، وهو خير محض لأنه محض العدل والحكمة ، ولا تكون شراً إلا بالنسبة إليهم .

ثم يبين الشيخ أن الشر من الأمور الإضافية ، فهو خير بالنسبة لله خالقه ، وشر بالنسبة للعبد ، فيقول « إن السارق إذا قطعت يده فقطعها ، شر بالنسبة إليه ، وخير محض بالنسبة إلى الناس جميعاً ، وهذا لما فيه من حفظ أموالهم ، ودفع الضرر عنهم ، وأذن يكون الشر هو ما قام بالسارق من تلك العقوبة ، وأما ما نسب إلى الله من إرادته لهذا ، فهو عين الخير والحكمة ـ راجع : تفسير المعوذتين ص ١٨ـ٢٠ للإمام ابن تيمية .

ومصداقاً لقول الشيخ رحمه الله نقرأ حديث الرسول ﷺ الذي يقول فيه « **لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك** » وبهذا نرى الرسول الأعظم نَزَّه ربه تعالى من نسبة الشر إليه في أسمائه وصفاته وأفعاله ، حتى وإن

---

(١) راجع : تفسير سورة المعوذتين ص ٩ ، ١٠ للإمام ابن تيمية .

دخل في أفعاله شيء من مخلوقاته .

كما أن الرسول ﷺ كان يستعيذ من كل شر يأتي من **مخلوقات الله** من « إنس وجن ودواب وريح وصواعق » أو أي نوع من أنواع البلاء .

٢ ـ **الشر الثاني « من شر غاسق إذا وقب »** يقول ابن عباس رضي الله عنهما في معنى الغاسق إذا وقب : إنه الليل إذا أقبل بظلمته من المشرق ودخل في كل شيء وأظلم ، والغسق : الظلمة .

وقد أورد بعض المفسرين لهذا ، معاني عديدة منها : الليل إذا برد ، والغسق : البرد ، والغساق : هو الزمهرير ، يحرقهم ببرده ، كما تحرقهم النار بحرها .

ويختار الشيخ ابن تيمية من بين هذه التفاسير ، قول ابن عباس فيقول : « والظلمة في هذه الآية أنسب لمكان الاستعاذة ، فإن الشر الذي يناسب الظلمة أولى بالإستعاذة من البرد الذي في الليل ، ولهذا استعاذ برب الفلق الذي هو ـ الصبح والنور ـ من شر الغاسق الذي هو ـ الظلمة ـ فناسب الوصف المستعاذ به للمعنى المطلوب بالإستعاذة .

ثم يبين الشيخ وجه الاستعاذة من شر الليل ، فيقول « والليل محل سلطان الأرواح الشريرة الخبيثة ، وفيه تنتشر الشياطين .. والليل هو محل الظلام ، وفيه تتسلط شياطين الإنس والجن مالا تتسلط بالنهار ، فإن النهار نور ، والشياطين إنما يكون سلطانهم في الظلمات والمواضع المظلمة ، وعلى أهل الظلمة .

٣ ـ **الشر الثالث** : « من شر النفاثات في العقد » في كتب اللغة ، أن النفث : هو كالنفخ ، وهو أقل من التفل ، ونفث ريقه ، ونفث في العقدة ، وامرأة نفاثة : سحَّارة ورجل منفوث : مسحور ، ونفث الشيطان في الشعر ، وهذا من نفاثات فلان : من شعره ، ونفث في روعي : « ألهمته » .

وفي هذا يقول الشيخ « فإذا تكيفت نفسه ـ نفث النافث ـ بالخبث والشر الذي يريده بالمسحور ،ويستعين عليه بالأرواح الخبيثة ، ونفخ في تلك العقد

نفخاً معه ريق ، فيخرج من نفسه الخبيثة نفس ممازج للشر والأذى مقترناً بالريق الممازج لذلك .

وقد يتساعد هو والروح الشيطانية على أذى المسحور فيقع فيه السحر بإذن الله الكوني القدري ، لا الأمر الشرعي - راجع : تفسير المعوذتين ص ٣٣ .

٤ - **الشر الرابع** «من شر حاسد إذا حسد» وهذا الشر هو من الشرور التي تضمنتها سورة الفلق ، وجاء الأمر فيها بالإستعاذة منها ، ويقول الإمام ابن تيمية في هذا «وقد دل القرآن والسنة على أن نفس حسد الحاسد يؤذي المسحور فنفس جسده شر يتصل بالمسحور من نفسه وعينه ، وإن لم يؤذه بيده ولسانه .

- راجع : تفسير المعوذتين الصفحات ٤٣-٤٦ . للإمام ابن تيمية .

وفي مباحث طويلة يتكلم ابن تيمية عن الحسد وحقيقته ، وكيف يكون ، كما يحدث في الفرق بين الحسد والعين والسحر ، ومراتب الحسد ، كما يتحدث عن أسباب رفع الحسد ، وأنها عشرة وهي «الاستعاذة ، والتقوى ، والصبر ، والتوكل على الله ، والتخلي عما سواه ، والإقبال عليه ، والتوبة ، والصدقة ، والإحسان ، والتوحيد» .

- راجع : تفسير المعوذتين الصفحات ٤٣ - ٤٦ .

سورة الناس

بيَّن ابن تيمية في تفسيره لسورة الفلق معاني « الاستعاذة » ـ وهي الهروب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه ـ و« المستعاذ به » ـ هو الله الخالق لكل شيء في هذا الوجود ـ و« والمستعاذ منه » ـ وبين الشرور الأربعة التي يستعيذ منها المستعيذ .

ـ وفي هذه السورة يبين المستعاذ به الوارد فيها بإضافة اسم الجلالة (الرب) إلى الناس ، في « **رب الناس** » ، ملك الناس ، اله الناس » يبين **الأضافة الأولى** وهي « **رب الناس** » بأنها إضافة ربوبية ، تتضمن خلق الناس وتدبيرهم ورعاية اصلاحهم ومصالحهم ، ورفع الشر عنهم وحفظهم مما يفسدهم كما تتضمن أنه هو الذي يجيب المضطر إذا دعاه ، ويكشف الكربات عنهم .

والثانية ، إضافة ملك في « ملك الناس » **فهم** مماليكه وعبيده ، يتصرف فيهم ويدبر أمورهم كما يشاء ، وهو ملكهم الحق إليه مفزعهم عند الشدائد ، وهو مستغاثهم وملجؤهم إذا نزل العدو بساحتهم .

والثالثة ، إضافة الألوهية في « **إله الناس** » **فهو** الههم الحق الذي لا إله لهم سواه ، ومعبودهم الذي لا معبود لهم غيره ، فكما أنه وحده « ربهم » و« مليكهم » لا يشركه في ربوبيته ولا في ملكه أحد ، فكذلك هو وحده « إلههم ومعبودهم » .

وإذا كان الله تعالى هو الذي يربي الناس بكل عناصر التربية ، وهو الذي يتفضل عليهم بما هم فيه من نعم وحياة ، فالأجدر بهم ألا يعرفوا إلهاَ غيره يستغيثون به ، ويلجئون إليه في كل أمر من أمور حياتهم ، وهنا تظهر حقيقة الإضافات الثلاثة وأهميتها للاستعاذة من كل ما يضر الإنسان .

وقد أشار ابن تيمية ، إلى حكمة تقديم « صفة الرب » وتأخير « صفة الإله » ومجيء « صفة الملك » في وسط صفتي الربوبية والألوهية ، فبين : أن ربوبيته تستلزم ملكه ، وملكه يستلزم إلهيته . فهو الرب الحق ، الملك الحق ، الإله الحق ، خلقهم بربوبيته ، وقهرهم بملكه . واستعبدهم بألوهيته[1] .

ثم نراه يفرق بين الشر المستعاذ منه في كل من المعوذتين ، ففي سورة الفلق نجد الأمر بالإستعاذة من الشرور التي تأتي للإنسان من خارج نفسه مثل : السحر والحسد ، أما في سورة الناس ، فيأتي الأمر بالإستعاذة من الشر يأتي للانسان من داخل نفسه وهو وسوسة الشيطان ، فيقول :

« فالشر الأول وهو المطلوب الإستعاذة منه في سورة الفلق بأنواعه الأربعه ـ لا يدخل تحت التكليف ، ولا يطلب منه الكف عنه ، لأنه ليس من كسبه ، والشر الثاني في سورة الناس ، يدخل تحت التكليف ويتعلق به النهي[2] »

ثم يتحدث ابن تيمية عن الوسواس والوسوسة ، فيبين : أنه الحركة أو الصوت الخفي الذي لا يحس فيحترز منه ، وأن الوسواس هو الإلقاء الخفي في النفس ، إما بصوت خفي لا يسمعه إلا من ألقي إليه ، وإما بغير صوت كما يوسوس الشيطان إلى الإنسان .

ثم يتحدث ابن تيمية عن الوسواس ، هل هو مصدر لفعل « وسوس » أو صفة للشيطان المحذوف من الآية (شر الوسواس الخناس ، الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس) ؟ .

---

(١) راجع : تفسير المعوذتين .

(٢) . (٢) راجع تفسير المعوذتين .

ويأتي ابن تيمية برأيين وردا عن المفسرين في هذا ، إذ قال البعض منهم : إن الوسوسة في الآية مصدر ، لا وصف ، وهو مصدر وصف به على وجه المبالغة ، أو يكون على حذف مضاف تقديره : ذو الوسواس .. فهذا مصدر بمعنى الوسوسة لكن ابن تيمية رفض أن تكون الوسوسة مصدر وصف به الشيطان ، ورد على هذا الرأي ، ورآى أن الوسوسة « وصف » للمستعاذ من شره وهو الشيطان ، وقال في رده « إن الله تعالى وصفه ـ أي وصف الشيطان ـ بما يستحيل أن يكون مصدراً ، بل هو متعين في الوصفية وهو « الخناس » .. « فالوسواس » « والخناس » وصفان لموصوف محذوف وهو الشيطان وحسن حذف الموصوف هنا غلبة الوصف ، حتى صار كالعلم عليه ، والموصوف إنما يقبح حذفه إذا كان الوصف مشتركاً فيقع اللبس ، كالطويل والقبيح والحسن ونحوه ، فيتعين ذكر الموصوف ليعلم أن الصفة له لا لغيره .

فأما إذا غلب الوصف واختص ولم يعرض فيه اشتراك فإنه يجري مجرى الاسم ، ويحسن حذف الموصوف ، كالمسلم أي الرجل المسلم ، والكافر ، والبار ، والفاجر ، والقاضي ، والداني ، والشاهد ، والوالي ، ونحو ذلك ، فحذف الموصوف هنا أحسن من ذكره » .

والشيطان له صفتان أخريان هما « الخناس والوسواس » الذي يوسوس في صدور الناس ، وهذه الصفة « الخناس » كما في كتب اللغة مأخوذ من فعل « خنس يخنس .. إذا توارى واختفى » ودليل ذلك قول أبي هريرة رضي الله عنه : لقيني النبي ﷺ في بعض طرق المدينة وأنا جنب فانخنست منه ..

وهكذا يرى ابن تيمية أن فعل خنس معناه : الإختفاء ، ولهذا وصفت الكواكب في القرآن الكريم « بالخنَّس » قال قتادة : هي النجوم ، تبدو بالليل وتخنَّس بالنهار فلا ترى .

ثم يقول « والخناس مأخوذ من هذين المعنيين ، فهو من الاختفاء والرجوع ، والتأخر ، فإن العبد إذا غفل عن ذكر الله ، جثم على قلبه الشيطانُ ، وانبسط

عليه ، ويذر فيه أنواع الوساوس ، فإذا ذكر العبد ربه ، واستعاذ به انخنس وانقبض .. الخ » .

ثم يتحدث الشيخ عن قوله تعالى (**الذي يوسوس في صدور الناس**) فيبين ، أن وسوسة الشيطان محلها صدور الناس ثم تتسلل منها إلى القلوب .

فيقول « وتأمل السر في قوله تعالى (**الذي يوسوس في صدور الناس**) ولم يقل (**في قلوبهم**) أن الصدر هو ساحة القلب وبيته ، فمنه تدخل الواردات إليه ، ثم تلج في القلب ، **فهو** بمنزلة الدهليز له ، ومن القلب تخرج الأوامر والإرادات إلى الصدر ، ثم تتفوق على الجنود ، ومن **فهم** هذا ، **فهم** قوله تعالى في سورة آل عمران (**وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم**) .

« فالشيطان يدخل إلى ساحة القلب وبيته ، فيلقى ما يريد القاءه إلى القلب ، فهو يوسوس في الصدر ، ووسوسته وأصلة إلى القلب . ولهذا قال تعالى في سورة طه (**فوسوس إليه الشيطان**) ولم يقل « **فيه** » ، لأن المعنى أنه ألقى إليه ذلك وأوصله إليه ، فدخل في قلبه .

وابن تيمية يذكر ـ في سياق تفسيره ـ رأياً آخر في تفسير الآية ، ذهب إليه بعض المفسرين للقرآن ، **فهم** يرون أن قوله تعالى (**من الجنة والناس**) بيان للموسوس في صدورهم وهم قسمان : إنس وجن ، فالشيطان يوسوس للجن كما يوسوس للإنس .

ولكن الشيخ يضعف هذ الرأي ، وفي سياق كلامه عن التضعيف يتحدث عن اشتقاق كلمة « **الناس** » ، ويبين أن الجنة لا يطلق عليهم اسم « **الناس** » لا أصلاً ولا اشتقاقاً ، فيقول « إن قوله (**من الجنة والناس**) بيان للذي يوسوس ، وأنهم نوعان : إنس وجن ، فالجن يوسوس في صدور الناس ، والإنس أيضاً يوسوس إلى الإنس ، فإنالوسوسة هي الإلقاء الخفي في القلب ، وهذا مشترك بين الجن والإنس ، وأن إلقاء الإنس ووسوسته إنما هي بواسطة الأذن ، والجن لا يحتاج إلى تلك الواسطة لأنه يدخل في ابن آدم ، ويجري منه مجرى الدم .

وكما يشتركان في هذه الوسوسة ، يشتركان في الوحي الشيطاني ، قال تعالى (**وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن ، يوحي بعضهم إلى بعض زخرف** القول غرورا) .

بهذا يبين الشيخ أن الشيطان يوحي إلى الإنسان باطله ، والإنسان يوحي كذلك الباطل إلى إنسان مثله ، فشياطين الإنس والجن يشتركان في الوحي الشيطاني ، ويشتركان في الوسوسة .

ـ ثم يختتم الشيخ كلامه ببطلان الرأي الآخر المخالف له .

أصول الفقه

لم يكن ابن تيمية صاحب مذهب معين في الفقه كما فعل غيره من الأئمة ، ولكنه كان مجتهداً .. ومع اجتهاده كان يأخذ بمذهب الإمام أحمد بن حنبل في جملة ما يأخذ من الفقه فإن الإمام أحمد بن حنبل كان رجل نص وأثر ، وكذلك كان الإمام أحمد بن تيمية، وفيما يلي نبين الأصول الخمسة التي استقى منها هذا العالم الجليل تراثه **الفقهي** (١) .

١ ـ **الكتاب** :

أما كتاب الله ، فلم يحدث أن اختلف فيه أحد من المسلمين ، باعتباره الأصل الأول من ىاصول الاسلام في عقائده ومبادئه وتشريعاته ، وما يدعو إليه من الأخلاق والآداب والمعاملات بكافة أنواعها .

٢ ـ **السنة** :

وأما السنة فلا خلاف في أنها الأصل الثاني بعد كتاب الله ، والشيخ ابن تيمية يذكر لنا أنواع السنة وهي ثلاثة : ـ

أ ـ **النوع الأول** : السنة المتواترة ، وهي التي تفسر القرآن ولا تخالف ظاهره ،

---

(١) راجع : قاعدة في المعجزات والكرامات للإمام ابن تيمية ص ١٩ وما بعدها .
وراجعها ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية بالصفحات ٣٣٩ ـ ٣٥٣ ، المجلد ١١ ط الرياض ١٣٨٢ هـ .

وهي التي بينت عدد صلوات اليوم والليلة ، وعدد ركعات كل صلاة ومقدار نصاب الزكاة في أنواع الأموال المختلفة ومناسك الحج ، والعمرة، وكيفية أدائها وغير ذلك من الأحكام التي أوضحتها السنة النبوية ولم توضحها غيرها .

ب ـ **النوع الثاني** : وهو الذي لم يأت بتفسير القرآن ، ولم يخالف ظاهره ، بأحكام جديدة مثل : الحكم الذي جاء برجم الزاني وتقدير نصاب السرقة ، الى غير ذلك من الأحكام التي لم يأت القرآن بنصوص فيها ، ولم تخالف ظاهره .

وهذا النوع من السنة جاء متمماً للتشريعات التي جاء بها القرآن .

جـ ـ **النوع الثالث** : وهو عبارة عن الأحاديث التي تعرف بأحاديث الآحاد والتي وصلت إلينا بروايات الثقات عن الثقات ، والتي يتلقاها ـ المسلمون بالقبول ، وابن تيمية يأخذ بها باعتبارها من أصول الفقه ، ويجب تقديمها على ما هو أقل منها في درجات أصول الفقه ، ونجده يقول في هذا « وهذه أيضاً مما اتفق أهل العلم على اتباعها من أهل الفقه والحديث والتصوف وأكثر أهل العلم ، وقد أنكرها بعض أهل الكلام ، وكثير من أهل الرأي قد ينكر كثيراً منها بشروط اشتراطها ، ومعارضات دفعها بها ووضعها ، كما يرد [1] بعضه بعضاً لأنه يخالف ظاهر القرآن كما زعم ، ولأنه خلاف الأصول أو قياس الأصول أو لأن عمل متأخري أهل المدينة على خلافه ، أو غير ذلك من المسائل المعروفة في كتب الحديث والفقه وأصول الفقه » .

ويتبين من كلام ابن تيمية أنه يأخذ بأحاديث الآحاد متى ثبت له صحته بخلاف

(١) بعض المذاهب كالحنفية ، يعملون بأحاديث الآحاد ، متى اتفقت مع القرآن ، ويردون ما لم يتفق منها مع القرآن ، وهذا ما يريده ابن تيمة من كلامه .

أهل المذاهب فهم لا يأخذون بأحاديث الأحاد ، لأنها تخالف ما جاء في عموم القرآن ، أو تخالف ظاهرة أو لأنها تخالف ما كان عليه أهل المدينة .. يأخذ ابن تيمية بما صح عنده من هذه الأحاديث امتثالاً لقوله تعالى (**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم**) [1] ، كما أن الرسول ﷺ في الحديث « **لا ألفيَنَّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر بما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا أدري ! ما وجدناه في الكتاب اتبعناه** » .

ومفهوم من حديث الرسول ، أنه تحذير للذين يتركون العمل بما صح من سنة النبي .

٣ ـ الاجماع :

يأتي الاجماع ـ كمصدر من مصادر التشريع ـ بعد نصوص الكتاب والسنة. **والاجماع** هو ما كان عليه الصحابة بعد زمن الرسول دون غيرهم ، وفي **هذا يقول شيخ الاسلام** : ولهذا اختلف أهل العلم فيما يذكر من الاجماعات الحادثة بعد الصحابة ، واختلف في مسائل منه ، كاجماع التابعين على أحد قولي الصحابة ، والاجماع الذي لم ينقرض عصر أهله حتى خالفهم بعضهم .. ويذكر الشيخ مثالاً لذلك بمسألة المضاربة [2] ، فقد كانت معروفة عند الجاهليين في تجارتهم ، فلما جاء الاسلام كان أصحاب رسول الله يتجرون بأموال غيرهم ، فلم ينههم عن المضاربة ، وأقرهم عليها .

والمعروف أن من السنة ما هو تقريري ، بمعنى أن الرسول ﷺ عند ما وجد الناس يتاجرون بالمضاربة لم يأمرهم بتركها بل أقرهم على ذلك ، فاعتبر ذلك سنة [3] .

---

(١) الآية ٥٩ : النساء .

(٢) راجع مجموع فتاوى الإمام بالمجلد ١٩ ص ١٩٥ ط الرياض والمضاربة : اصطلاح تجاري هو : أن يشترك شخصان في تجارة ، أحدهما رأس المال ، والثاني بخبرته وبفنه ، وتكون الأرباح والخسارة بينهما بالمناصفة .

(٣) راجع رسالة معارج الوصول ، ص ٢٠ـ٢١ ، وراجع المصدر السابق ص ١٩٥ .

ومن سند ابن تيمية في صحة الاجماع ، واعتباره من السنة ما جاء في الأخبار من أن ابن عباس كان يفتي بما جاء في الكتاب ، ثم بما في سنة أبي بكر وعمر ، رضى الله عنهما لقوله ﷺ :

« **اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر** » . وهذه الآثار ثابتة عن عمر وابن مسعود ، وابن عباس وهم من أشهر الصحابة بالفتوى والقضاء وهذا هو القضاء ، وهذا هو عين الصواب » [1] .

ثم يرد ابن تيمية على من قال من المتأخرين : إنه اذا وجد نص يخالف الإجماع [2] ، فإن هذا النص قد نسخ بنص آخر لم يعلمه هذا الفريق .. يرد على ذلك ، ويرى ، أن هذا مخالف لما كان عليه السلف وذلك لأن الاجماع اذا خالفه نص ، فلا بد أن يكون مع الاجماع نص معروف به أن ذلك منسوخ ، فإما أن يكون النص المحكم قد ضيعته الأمة وحفظت النص المنسوخ فهذا ما لا يوجد قط وهو نسبة الأمة إلى حفظ ما نهيت من اتباعه ، وأضاعت ما أمرت باتباعه ، وهي معصومة عن ذلك .

وفي ختام الرسالة يؤكد « ان السنة لا تنسخ الكتاب ، وأن السنة لا ينسخها إجماع ، وأن الإجماع الصحيح لا يعارض كتاباً ولا سنة [3] .

٤ ـ القياس :

ثم تأتي مرتبة القياس بعد الإجماع في ترتيب الأصول .

---

(١) رسالة معارج الوصول ص ٢٣ ، وراجع ذلك أيضاً بمجموع فتاويه ص ٢٠١ المجلد ١٩ .

(٢) يذكر ابن تيمية ـ في مجموع فتاويه ، المجلد ٢٠ ص ١٠ ط الرياض ـ أن معنى الإجماع : هو أن يجمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام ، وإذا ثبت ذلك ، لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم ، فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، ولكن كثيراً من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعاً ولا يكون الأمر كذلك ، بل يكون القول أرجح في الكتاب والسنة .

(٣) راجع : رسالة معارج الوصول ، وراجع ذلك أيضاً ضمن مجموعفتاوى الإمام بالمجلد ١٩ ص ٢٠٢ .

والقياس الصحيح ، هو الذي يطابق النص ، ويوافق الأحكام الشرعية المستنبطة من أفعال الصحابة التي أقرها رسول الله في حياته ، فقد ثبت أن الرسول ﷺ أقر معاذاً حين أرسله إلى اليمن ، وسأله عما يفعله إذا عرضت له قضية .. ويذكر ابن تيمية أن من الصحابة من عمل بقياس ، وقد روى عن علي وزيد أنهما احتجا بقياس ، فمن أدعى اجماعهم على ترك العمل بالرأي والقياس مطلقاً فقد غلط ، ومن أدعى أنه من المسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم إلا بالرأي والقياس فقد غلط ، بل كان كل منهم يتكلم بحسب ما عنده من العلم [1] .. الخ.

وابن تيمية يعتبر أن القياس الصحيح : هو ما يطابق ما جاءت به شريعة الله ، ويذكر صورة لقياس صحيح فيقول : « أن تكون علة الحكم التشريعي في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها ، ويضرب لذلك مثلاً ـ في فتاويه[2] ـ يتناول فيه مسألة الخمر ، ويرد على من يزعم أن الخمر المحرم تعاطية في القرآن والسنة هو فقط ما كان **يتخذ من عصير العنب الذي كان معروفاً عند العرب في الجاهلية** ، أما الخمور التي تتخذ من المواد التي لم تكن معروفة عند العرب ، فلم يرد عنها تحريم .. إنه يرد على هذا الزعم ، فيقول :

إن الله حرمها ـ أي الخمر ـ بنص القرآن والسنة ، **فظن بعض الناس أن لفظ الخمر لا يتناول الا عصير العنب خاصة** ، فلم يحرم الا ذلك ، والبعض حرم أيضاً بعض الأنبذة المسكرة ، ومن العلماء من حرم كل مسكر مائعاً كان أو جامداً ، وهذا وذلك بطريق القياس لعلة الإسكار في كل منها كالخمر المتخذة من عصير العنب .

مع أن الصواب الذي عليه الأئمة الكبار ، **هو أن الخمر المذكورة في**

---

(١) راجع : رسالة معارج الوصول ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٢) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية بالمجلد ١٩ الصفحات ٢٨٠ ـ ٢٨٩ ط الرياض .

القرآن والسنة تتناول كل مسكر ، فصار تحريم كل مسكر بالنص العام والكلمة الجامعة ، لا بالقياس وحده ، وان كان القياس دليلاً أخر يوافق النص ، كما جاء أيضاً في صحيح مسلم أن الرسول قال « إن كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وفي الصحيحين عند أبي موسى عند النبي ﷺ أنه سئل ، فقيل له : عندنا شراب من العسل ، يقال له : البتع ، وشراب من الذرة يقال له : المزر ؟ قال : وكان قد أوتي جوامع الكلم ، فقال «كل مسكر حرام » .

فمن ظن أن النص القرآني لم يتناول إلا خمر العنب ، وأن تحريم سائر المسكرات ثبت **بالقياس** ، **كان مخطئاً في فهم النص** ، ومما يؤيد **شمول النص لكل مسكر** ، أن الخمر لما حرمت لم **يكن بالمدينة شيء من خمر العنب** ، **وإنما كان** عندهم النخل يتخذون من ثمره خمراً ، فلما نزلت آية التحريم **أراقوا ما كان عندهم من أشربه** ، ومعنى هذا ، ، أنهم كانوا يعرفون من اللغة أو بيان الرسول ـ **أن لفظ الخمر ليس خاصاً بعصير العنب وحده** .

ثم يتحدث الإمام ابن تيمية عن القياس صحيحه وفاسده فيقول :

ولفـظ النص يراد به تارة ألفاظ الكتاب والسنة ، سواء كان اللفظ دلالتهُ قطعية أو ظاهرة ، وهذا هو المراد من قول من قال : النصوص تتناول أحكام المكلفين ، ويراد بالنص ما دلالته قطعية ، لا تحتمل النقيض كقوله تعالى (الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان) فالكتاب هو النص ، والميزان هو العدل [1] .

ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص ، فكل قياس خالف دلالة النص ، فهو قياس فاسد ، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً ، كما لا يوجد معقول صريح ، يخالف المنقول الصحيح .

ومن كان متبحراً في الأدلة الشرعية أمكنه أن يستدل على غالب الأحكام

(١) راجع : معارج الوصول ضمن فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الصفحات ٢٨٠ـ٢٨٨ المجلد ١٩ .

بالنصوص ، وبالأقيسة ، فثبت أن كل واحد من النص والقياس دل على هذا الحكم .

فإن القياس يدل على تحريم كل مسكر ، كما يدل النص على ذلك ، فإن الله حرم الخمر لأنها توقع بيننا العداوة والبغضاء وتصدنا عن ذكر الله وعن الصلاة ، كما دل القرآن على هذا المعنى ، وهذا المعنى موجود في جميع الأشربة المسكرة لا فرق في ذلك بين شراب وشراب .

فالفرق بين جميع الأنواع المشتركة من هذا الجنس ، تفريق من المتماثلين ، وخروج عن موجب القياس الصحيح ، كما هو خروج عن موجب النصوص [١] ....الخ » .

٤ ـ الاستصحاب :

وهذا الأصل حجة عند الشيخ ابن تيمية ، وعنده غيره من الفقهاء في الوصول إلى الأحكام الفقهية ، ومعنى هذا الأصل ، أنه إذا سئل المجتهد في أمر جَدَّ في زمنه ، ولم يجد نصاً من الكتاب والسنة ، أو دليلاً شرعياً آخريبين حكمه الشرعي بالإباحة أو التحريم ، عليه أن يحكم بأنه مباح ، مؤسساً فتواه على « أن الأصل في الأشياء الإباحة » إلا ما حُرم شرعاً ، وهذه الإباحة هي الحالة التي خلق الله عليها ما في الأرض جميعاً ، فإنه من المعلوم أن الحالة القائمة وإذا لم يقم دليل على تغيير ها ، فإن الحكم يجب أن يكون قائماً فيها على الإباحة الأصيلة. فإن المالك لشيئ مَّا يظل مالكاً له ، وتعتبر ملكيته قائمة له بدليل الاستصحاب ، فإذا تغير الحال وجد ما يثبت زوال ملكيته لهذا الشيئ ، زالت هذه الملكية [٢] ، لأن الأصل ، بقاء الشيئ على ماكان ، حتى يثبت ما ينهض على تغييره .

ويقول الخوارزمي في كتابه « الكافي » عن هذا الدليل أو هذا الأصل : وهو آخر مدار الفتوى ، فإن المفتي إذا سُئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ،

(١) راجع : معارج الوصول ، وراجع ذلك أيضاً ضمن فتاويه ص ٢٨٩ المجلد ١٩ .

(٢) راجع : مجموع الرسائل والمسائل للإمام ابن تيمية ج ٥ ص ٢١ .

ثم في السنة ، ثم في الإجماع ، ثم في القياس ، فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والاثبات ، فإن كان التردد في زواله ، فالأصل بقاؤه ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم ثبوته .

٥ ـ المصالح المرسلة :

يعتبر ابن تيمية ، كما يعتبر الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ـ وهو الذي أخذ عنه ابن تيمية فقهه ـ يعتبر أن هذا الأصل من أصول الفقه الإسلامي ، وقد استند كلاهما إلى هذا الأصل في كثير من الأحكام الفقهية التي تكلموا فيها ، إلا أن ابن تيمية ـ مع إيمانه بصحة هذا الأصل ـ كان يتردد في قبول تطبيق هذا النص حتى يتبين له أن الأمر المعروض للفتوى هو من المصالح المرسلة حقيقة ، وأنه يحقق مصلحة ، ويدفع مضرة .

والمصالح المرسلة هي : ثالث أمر من الأمور التي تناولها الشرع بالحكم فيها وهذه الأمور الثلاثة هي : ـ

١ ـ أمر اعتبره الشارع .

٢ ـ أمر ألغاه الشارع .

٣ ـ أمر لا يعلم إن كان الشارع اعتبره أو ألغاه .

فالمصالح المرسلة هي هذا القسم الثالث ، أي أنه الأمر الذي لا يشهد له أصل من أصول الشريعة الإسلامية بالاعتبار ولا بالالغاء ، وإذن فإن كل مصلحة غير مقيدة بنص من الشارع يدعو إلى اعتبارها أو عدم اعتبارها ، ويرى الفقيه أو الباحث أن فيها جلب مصلحة أو دفع مضرة يجب أن يؤخذ بها .

أمثلة من المصلح المرسلة :

١ ـ لا يوجد نص في القرآن ولا في السنة يوجب جمع كتاب الله من صدور الصحابة ومن الصحف والرقاع التي كان كتاب الله محفوظا بها ، لكن عندما خرج الصحابة إلى الحروب وجدنا كثيراً من حفاظ القرآن يستشهدون ، وبهذا تضيع بعض آيات القرآن من الصدور فكان أن فاتح عمر أبا بكر بكتابة القرآن وجمعه ،

رعاية للمصلحة العامة ، لكن أبا بكر تردد بادئ الأمر في هذا العمل وقال : كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ .. لكن عمر ظل يراجعه حتى قَبِلَه ، وتم جمع المصحف من الصدور والرقاع والصحف .

٢ ـ عارض عمر رضي الله عنه ، إعطاء « المؤلفة قلوبهم » على الإسلام نصيباً من الصدقات والزكاة بالرغم مما جاء في القرآن والسنة من اعطائهم، وقال لاثنين من طالبي الصدقة « إن رسول الله ﷺ كان يتألفكما والإسلام يومئذ قليل ،وان الله قد أغنى الإسلام ، اذهبا فأجهدا جهدكما لا ارعى الله عليكما إن رعيتما » .

٣ ـ عندما فتحت أرض العراق في عهد عمر رضي الله عنه ، أبقى الأراضي في أيدي أهلها الذين كانوا يحوزونها قبل الفتح ، لكنه وضع الخراج عليهم بدل توزيع أربعة أخماسها على الفاتحين ، أصحاب الحق في ذلك بموجب الفتح كما هو معروف .

هذه أمثلة من المصالح المرسلة التي لم يعتبرها الشارع أو يلغها ، وأخذ بها الصحابة ، وعلى هذا سار الامام أحمد بن خليل في فتاويه ، لأنه سلفي النزعة ـ كما تعرف ـ ونحفظ له من فتاويه هذه الأمثلة في الأخذ بمبدأ المصالح المرسلة :

١ ـ يرى الإمام ابن حنبل أن جزاء من شرب الخمر في رمضان أو أتى شيئاً نحو ذلك ، هو إقامة الحد عليه مع التغليظ فيه مثل الذي يقتل في الحرم خطأ فعليه دية .

٢ ـ يرى وجوب نفي المخنَّث ، لأنه لا يأتي إلا بالفساد والاضرار بأخلاق المجتمع ، وللإمام نفيُه إلى بلد يأمن فساد أهله وإن خاف عليهم حبسه .

٣ ـ يرى أن من طعن على الصحابة يجب على السلطان عقوبته ، وليس له أن يعفو عنه ، بل يجب أن يعاقبه ويستتيبه ، فإن تاب ، وإلا أعادالعقوبة .

هكذا نجد الإمام ابن تيمية يأخذ بمذهب الصحابة في مبدأ المصالح المرسلة..

وهكذا نجد الإمام أحمد بن حنبل الذي أخذ عنه ابن تيمية .

وهناك فرق في مأخذ الإمامين الجليلين بهذا المبدأ ، فالإمام ابن حنبل يأخذ

بمبدأ المصالح المرسلة بدون تردد ، لكن الإمام ابن تيمية يتردد ويتشكك في الأخذ بهذا الأصل ـ كما أسلفنا ـ حتى تتضح له حقيقة ما يُعرض عليه من المصلحة وحجته في هذا التردد هي للسبب الآتي :

إن عصره كان زاخراً بكثير من المتصوفين وأصحاب المقالات الزائفة المتعددة في الإسلام ، فكانت في أعمالهم ما يراه أنه مخالف للكتاب والسنة ، وكانوا يعتبرونها أعمالاً صالحة ، تحقق منافع عظيمة ، وتدفع مضار كثيرة [1] .

وكان من الأمراء والسلاطين من استمعوا إلى أمور باطلة زينتها لهم شياطين الإنس من المحيطين بهم من الحاشية ، فاعتقدوا أنها أعمال تجلب الخير ، وتمنع الشر ، فكان يرى أن هؤلاء وأولئك يصدق عليهم قول الله تعالى (**أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً**) [2] .

من أجل هذا يقف ابن تيمية من مبدأ « **المصالح المرسلة** » موقف المتريث المترقب الذي يطلب اليقين ، فهو لا يأخذ بها إلا بعد التثبت من حقيقة الأمر المعروض ، وصدق تحقيقه للخير ودفعه للشر فعلاً .

وهو في هذا يقول « وهذا فصل عظيم ينبغي الاهتمام به ، فإنه من جهته حصل في الدين اضطراب عظيم ، وكثير من الأمراء والعلماء والعباد ، رأوا مصالح فاستعملوها بناء على هذا الأصل ، وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع ولم يعلموه .

وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بناء على أن الشرع لم يرد بها ، ففوت واجبات ومستحبات ، أو وقع في محظورات ومكروهات ، وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعمله [3] .

وحجة الفريق الأول ، أن هذه مصلحة ، والشرع لا يهمل المصالح ، بل قد دل الكتاب والسنة والإجماع على اعتبارها .

وحجة الفريق الثاني ، أن هذا أمر لم يرد به الشرع نصاً ولا قياساً .

---

(١) مجموع الرسائل والمسائل ج ٥ ص ٢٢ . (٢) الآية : ٨ سورة فاطر .

(٣) راجع : مجموع الرسائل والمسائل للإمام ابن تيمية ج ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ .

من دراساته الفقهية المقارنة

ابن تيمية فقيه عميق النظر ، واسع الاطلاع ، عميق الفكر ، رحب الأفق ، درس منطق المذاهب الأربعة المعروفة في هذه الدراسات المقارنة دراسة فقهية دقيقة ، وقارن بين النظريات والأسس التي بنى كل مذهب من هذه المذاهب عليها رأيه .

وسوف نتناول في هذه السطور إحدى المسائل التي اهتم بها الامام الجليل ، وهي « حرية المتعاقدين » فيما يعقدان من عقود ، ويشترطان من شروط ، مكتفين بهذه الدراسة من عديد[1] من دراساته المقارنة .

نظرة القانون الوضعي للعقود :

هل العقد يكون صحيحاً شرعاً ، إذا أراده الإنسان ، وألزم به نفسه ، مثلما أراده ، وألتزم به من يتعاقد معه ؟ . وهل للانسان أن يعقد ما يشاء من عقود ، ويشترط من شروط ، دون النظر إلى الآثار المترتبة على ذلك ؟ إن القانون الوضعي

(١) راجع هذه الدراسات بالتفصيل بمجموع فتاوى الإمام أحمد تن تيمية طبعة الرياض ١٣٨٣ هـ ، مجلد البيع والصلح . وكتاب : نظرية العقد للإمام ، طبع ونشر مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٤٩ م ، وكتاب « الفقه الإسلامي » للدكتور محمد يوسف موسى ، وكتاب « ابن تيمية » للشيخ محمد أبو زهرة ، طبع ونشر دار الفكر العربي بالقاهرة وغير ذلك من الكتب التي ألفت في الفقه الاسلامي ، وتناولت هذه الدراسات المقارنة ، واستأنست فيها برأي الإمام ابن تيمية » .

ينظر الى الارادة الحرة فقط لكل المتعاقدين ، فكل عقد أو شرط يكون صحيحاً متى صدر عن « إرادة المتعاقدين » .

ومعنى هذا أن السلطان الأول والأخير في إنشاء العقد ، وآثاره المترتبة عليه هو « لإرادة المتعاقدين » دون النظر إلى ما قد يكون من عدم تعادل في الغنم والغرم فيهما ، أي دون نظر إلى ما قد يصيب أحدهما من غبن فاحش (١) .

فالقانون الوضعي اذن ، لا يهتم إلا بإرادة المتعاقدين دون غيرها .

نظرة الفقه الإسلامي للعقود ، وآراء الفقهاء :

أما الفقه الإسلامي ، فإنه يرى في هذه المسألة رؤية أخرى ، مخالفة لنظرة القانون الوضعي ، فمن الثابت عند الفقه الاسلامي ، أن ارادة المتعاقدين هي التي تنشئ العقد ، وهو في هذا الجانب فقط يتفق مع نظرة القانون الوضعي ، ولكنه يختلف معه في أن نظرته تمتد الى الآثـار المترتبة على كل عقد وشرط ، والأئمة والفقهاء ، لم يتفقوا على حرية المتعاقدين في إبرام العقود التي يرونها ، وفي اشتراط ما يشاؤن من شروط .

فالظاهرية :

يرون أن الأصل في العقود ، والشروط هو الحظر ، فلا يجوز للانسان أن يبرم عقداً أو شرطاً الا ما ورد به الشرع وأجازه ، وهذا يعني أنه ليس لارادة المتعاقدين أثر ولا سلطان .

وذهب فقهاء المذاهب ، إلى أن الأصل في العقود والشروط ، وهو « الحل والاباحة » ، فالشرع هو الذي يبيح منها ويحرم طبقاً للمصلحة العامة .

أما الأحناف والشافعية :

فيتفقون في هذه الأصول والأسس ، ولكنهم يضيقون قليلاً في التطبيقات.

---

(١) راجع : « ابن تيمية » للدكتور محمد يوسف موسى ص ٢٣٧ وما بعدها ، في سلسلة أعلام العرب رقم ٥ ، وانظر الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ـ نظرية الالتزام ص ٧٧ نشر دار النشر للجامعات المصرية ١٩٥٢ .

أما المالكية :

فهم أكثر سعة في التطبيقات من الأحناف .

أما الحنابلة :

ومعهم ابن تيمية ، فقد توسعوا كثيراً عن غيرهم من المذاهب ، تمشياً مع ما عرف به الإسلام من رفع المشقة عن الناس ، والتيسير عليهم .

أما ابن تيمية :

فقد عالج هذه المسألة بعد أن أحاط برأي هذه المذاهب ، فهو يذكر في إحدى فتاوية « وأما العقود من المعاملات المالية والنكاحية ، وغيرها ، فتذكر فيها قواعد جامعة عظيمة المنفعة ، فإن القول فيها ، كالقول في العبادات [١] » .

وأخذ ـ رحمة الله ـ يتكلم عن هذه القواعد الى أن وصل الى القاعدة الثالثة في العقود والشروط ، فيما يحل منها ويحرم ، وما يصح منها ويفسد ، ثم قال ومسائل هذه القاعدة كثيرة جداً ..

أحدهما : أن يقال : الأصل في العقود والشروط فيها ونحو ذلك : الحظر إلا ما ورد الشرع باجازته ، فهذا قول أهل الظاهر ، وكثير من أصول أبي حنيفة تنبني على هذا ، وكثير من أصول الشافعي وأصول طائفة من أصحاب مالك وأحمد .

وبعد أن يجمل الإمام الحديث عن مذاهب الفقهاء ، يبدأ في تفصيل هذا الإجمال فيقول : « فإن أحمد قد يعلل أحياناً بطلان العقد بكونه لم يرد فيه أثر ولا قياس ، كما قاله في احدى الروايتين في وقف الانسان على نفسه ، وكذلك طائفة من أصحابه قد يعللون فساد الشروط بأنها تخالف مقتضى العقد ، ويقولون : ما خالف مقتضى العقد ، فهو باطل ، أما أهل الظاهر ، فلم يصححوا ، لا عقداً ، ولا شرطاً ، إلا ما ثبت جوازه بنص أو إجماع ، واذا لم يثبت جوازه أبطلوه ،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية ص ٥ المجلد ٥ ، « البيع والصلح » .

واستصبحوا الحكم الذي قبله ، وطردوا طرداً جارياً ، ولكن خرجوا في كثير منه إلى أقوال ينكرها عليهم غيرهم .

وأما أبو حنيفة ، فأصوله تقتضي أنه لا يصحح في العقود شروطاً يخالف مقتضاها في المطلق ، وانما يصحح الشرط في المعقود عليه ، إذا كان العقد مما يمكن فسخه ولهذا أبطل أن يشترط في البيع خيار ، ولا يجوز عنده تأخير تسليم المبيع بحال ولهذا منع بيع العين المؤجرة ، وإذا ابتاع شجرة عليها ثمر للبائع فله مطالبته بإزالته ... إلى أن يقول .. ولم يصحح في النكاح شرطاً أصلا ، لأن النكاح عنده لا يقبل الفسخ ، ولهذا لا ينفسخ عنده بعيب أو إعسار ، أو نحوهما ، ولا يبطل بالشروط الفاسدة مطلقاً ، وإنما صحح أبو حنيفة خيار الثلاثة الأيام للأثر ، وهو عنده موضع استحسان .

والشافعي يوافقه على أن كل شرط خالف مقتضى العقد فهو باطل ، لكنه يستثني مواضع الدليل الخاص ، فلا يجوِّز شرط الخيار أكثر من ثلاث ، ولا استثناءمنفعة المبيع ونحو ذلك مما فيه تأخير تسليم المبيع ، لكنه يجوِّز استثناء المنفعة بالشرع كبيع العين المؤجرة على الصحيح في مذهبه ، وكبيع الشجر مع استيفاء الثمرة مستحقة البقاء ونحو ذلك ، ويجوز في النكاح بعض الشروط دون بعض ، فلا يجوِّز اشتراطها دارها أو بلدها ، ولا أن يتزوج عليها ولا يتسرَّى ، ويجوز اشتراط حريتها واسلامها وكذلك سائر الصفات المقصودة على الصحيح من مذهبه ، كالجمال ونحوه

وطائفة من أصحاب أحمد يوافقون الشافعي على معاني هذه الأصول ، لكنهم يستثنون أكثر مما يستثنيه الشافعي ، كالخيار أكثر من ثلاث ، وكاستثناء البائع ، منفعة المبيع ، واشتراط المرأة على زوجها أن لا ينقلها ولا يزاحمها بغيرها .

ونحو ذلك من المصالح ، فيقولون : كل شرط ينافي مقتضى العقد ، فهو باطل ، إلا إذا كان فيه مصلحة للمتعاقدين .

وذلك أن نصوص أحمد تقتضي أنه يجوِّز من الشروط في العقود أكثر

مما جوَّزه الشافعي ، فقد يوافقونه في الأصل ، ويستثنون للمعارض أكثر مما استثنى كما قد يوافق هو أبا حنيفة في الأصل ، و يستثنى أكثر مما يستثنى للمعارض.

وهؤلاء الفرق الثلاث يخالفون أهل الظاهر ، ويتوسعون في الشروط أكثر منهم ، لقولهم بالقياس والمعاني ، وأثار الصحابة ، ولما يفهمونه من معاني النصوص التي ينفردون بها عن أهل الظاهر .

وعمدة هؤلاء : قصة بريرة المشهورة وهو ما جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « جاءتني بريرة فقالت : كاتبت أهلي على تسع أوراق ، في كل عام أوقية ، فأعينيني ، فقلت : أنا أعد أهلك أن أعيدها لهم ، ويكون ولاؤك لي إن فعلت ، فذهبت بريرة الى أهلها،فقالت لهم ، فأبوا عليها،فجاءت من عندهم ، ورسول الله ﷺ جالس ، فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن لهم الولاء ، فأخبرت عائشة النبي ﷺ ، فقال خذيها واشترطي لهم الولاء ، فإنما الولاء لمن أعتق ، ففعلت عائشة ، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال « أما بعد ، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل . وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق . وإنما الولاء لمن أعتق » .

وفي رواية للبخاري « اشتريها فأعتقيها ، وليشترطوا ما شاؤا ، فاشترتها فأعتقها ، واشترط أهلها ولاءها ، فقال النبي ﷺ « الولاء لمن أعتق ، وإن اشترطوا مائة شرط » ، وفي لفظ « شرط الله أحق وأوثق » .

ولهم من هذا الحديث حجتان :

إحداهما :

قوله : ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فكل شرط ليس في القرآن ولا في الحديث ولا في الاجماع ؛ فليس في كتاب الله بخلاف ما كان في السنة ، أو في الاجماع ، فإنه في كتاب الله بواسطة دلالته على اتباع السنة والاجماع

ومن قال بالقياس ـ وهو الجمهور ، قالوا : إذا دل على صحته القياس المدلول عليه السنة ، أو بالإجماع المدلول عليه بكتاب الله ، فهو في كتاب الله .

والحجة الثانية :

إنهم يقيسون جميع الشروط التي تتنافى موجب العقد على اشتراط الولاء ، لأن العلة فيه : كونه مخالفاً لمقتضى العقد ، وذلك لأن العقود توجب مقتضياتها بالشرع ، فيعتبر تغييرها تغييراً لما أوجبه الشرع ، ... إلى آخر ما قال .

وبعد أن يبين الشيخ الجليل ـ بأمانة ـ آراء من ذهبوا إلى القول الأول في المسألة ، وفي بيان ما استدلوا به لمذهبهم ، بعد ذلك يقول « القول الثاني أن الأصل في العقود والشروط : الجواز والصحة ، ولا يحرم منها ويبطل الامادل الشرع على تحريمه وابطاله نصاً ـ من الكتاب أو السنة ـ أو قياساً صحيحاً عند من يقول به .

وأصول أحمد المنصوص عنه : أكثرها يجري على هذا القول . ومالك قريب منه ، لكن أحمد أكثر تصحيحاً للشروط ، فليس في الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحاً للشروط منه وعامة ما يصححه أحمد من العقود والشروط فيها يثبته بدليل خاص من أثر أو قياس لكنه لا يجعل حجة الأولين مانعاً من الصحة ، ولا يعارض ذلك بكونه شرطاً يخالف مقتضى العقد ، أو لم يرد به نص .

وكان قد بلغه ما في العقود والشروط من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة ما لا تجده عند غيره من الأئمة ، فقال بذلك ، وبما في معناه قياساً عليه وما اعتمده غيره في ابطال الشروط من نص ، فقد يضعفه ، أو يضعف دلالته . وكذلك قد يضعف ما اعتمدوه من قياس ، وقد يعتمد طائفة من أصحاب أحمد عموميات الكتاب والسنة ـ التي سنذكرها في تصحيح الشروط[1] .

وبناء على هذا الأصل يجوِّز الإمام أحمد للبائع ـ كما يذكر ابن تيمية ـ أن يستثنى بعض منفعة المبيع ، كخدمة العبد ، وسكنى الدار ، ونحو ذلك ، اذا كانت تلك المنفعة مما يجوز استثناؤها في ملك الغير .

كما يجوز أيضاً للمعتق أن يستثني خدمة العبد مدة حياته أو مدة حياة السيد

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الصفحات ١٢٦ ـ ١٣٣ المجلد ٢٩ ط الرياض .

أو مدة حياة غيرهما ، وذلك اتباعاً لحديث سفينة لما اعتقته أم سلمه وشرطت عليه خدمة النبي ﷺ ما عاش .

وكذلك يجيز الإمام ابن حنبل أيضاً في عقد الزواج عامة الشروط التي للمشترط فيها غرض صحيح ، لما في الصحيحين عن النبي ﷺ ، أنه قال « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج » .

فيجيز للزوجة مثلاً أن تشترط ألا تسافر مع زوجها ولا تنتقل من دارها أو لا يتزوج عليها ، أو أن يشترط كل من الزوجين في الآخر صفة يصح قصدها كاليسار والجمال ونحو ذلك ، ويكون له الفسخ بفوات ما اشترطه في العقد [١] .

وبعد أن يفرغ الشيخ الجليل من بيان قول الإمام ابن حنبل والامام مالك يوضح رأيه في المسألة حيث يقول « وجماع ذلك : أن الملك يستفاد به تصرفات متنوعة ، فكما جاز بالاجماع استثناء بعض المبيع ، وجوَّز أحمد وغيره استثناء بعض منافعه ، جوَّز أيضاً استثناء بعض التصرفات .

وعلى هذا فمن قال : هذا الشرط ينافي مقتضى العقد ، قيل له : أينافي مقتضى العقد المطلق ، أو مقتضى العقد مطلقاً ، فإن أراد الأول ، فكل شرط كذلك ، وإن أراد الثاني : لم يسلم له ، وإنما المحذور أن ينافي مقصود العقد ، كاشتراط الطلاق في النكاح ، أو اشتراط الفسخ في العقد ، فأما إذا شرط ما يقصد بالعقد ، لم يناف مقصوده هذا القول هو الصحيح ، بدلالة الكتاب والسنة ، والاجماع ، والاعتبار ، مع الاستصحاب ، وعدم الدليل النافي [٢] .

ثم أخذ بعد ذلك يوضح رأيه مستشهداً بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة نكتفي هنا منهما بهذه الأدلة :

١ ـ إن الله تعالى أمر في آيات كثيرة من القرآن بالوفاء بالعقود بوجه عام ،

---

(١) راجع : « ابن تيمية » للدكتور محمد يوسف موسى ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ في سلسلة اعلام العرب رقم ٥ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص ١٣٧ ، ١٣٨ المجلد ٢٩ ط الرياض .

ويدخل في هذا التزام الانسان ، بما عقده على نفسه من عقد ، وما اشترطه من شرط ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوابالعقود)[١] وقوله تعالى (وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله اوفوا) [٢] وقول الله عز وجل (واوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا) . [٣]

٢ ـ إن الرسول ﷺ ، قد وردت عنه أحاديث كثيرة ، يأمرنا فيها بالوفاء بالعهد والوعد وينهانا فيها عن الغدر ، ويذم الغادرين ومما جاء في ذلك ما يرويه البخاري ومسلم ، عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « أربع من كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن ، كانت فيه خصلة من النفاق ، حتى يدعها ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

ومن ذلك ما جاء في البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، قال « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ، ثم غدر ، ورجل باع حراً ، ثم أكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً ، فاستوفى منه ، ولم يعطه أجره » .

وأما قوله ﷺ « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ، فهو باطل وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق »[٤] ، فإن معناه أن الشرط يكون باطلاً اذا خالف كتاب الله ، بأن يكون المشروط مما حرم الله ، فإن كان المشروط ليس مما حرمه الله ، فلا يكون محالفاً كتابه .

وبعبارة أخرى يكون المعنى : « أن من اشترط أمراً ليس في حكم الله أو في كتابه بواسطة أو بغير واسطة ، فهو باطل ، لأنه لا بد أن يكون المشروط مما يباح

---

(١) أول سورة المائدة .

(٢) الآية ١٥٢ : الإنعام .

(٣) الآية ٣٤ « الاسراء » .

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص ١٦٠ المجلد ٢٩ ط الرياض .

فعله بدون الشرط حتى يصح اشتراطه ، وحينئذ يكون بالشرط واجباً ، ويلزم الوفاء به ، وأيضاً ، فإن الشرط الذي دل الاجماع أو القياس على صحته ، وإن لم يرد نصاً في الكتاب أو السنة ، يكون قد دل عليه بأحدهما بواسطة ، لأن الاجماع والقياس ، لا بد أن يكون لهما سند من كتاب الله وسنة رسوله .

والأصل في العقود ، وما يكون فيها من الشروط ، هو رضا كل من المتعاقدين بما يوجبه على نفسه بالتعاقد ، لأن الله يقول في كتابه (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) [1] .

وإذا كان الله لم يشترط في صحة التجارة ـ ومعناها كل عقود المعاملات ـ إلا التراضي ، فإن هذا يقتضي صحة ما يتراض المتعاقدان من عقود وشروط بدلالة القرآن نفسه ، إلا أن يكون في ذلك ما حرمه الله ، فإنه يكون باطلاً كالتجارة في الخمر ، ونحو ذلك [2] .

والشيخ الجليل يرى وجوب رعاية مقاصد المتعاقدين ، ما دام ليس فيها ما يخالف الكتاب والسنة ، وفي هذا يقول « ومقاصد العقلاء إذا دخلت في العقود ، وكانت من الصلاح الذي هو المقصود ، لم تذهب عفواً ، ولم تهدد رأساً ، كالآجال في الأعواض ، ونفوذ الأثمان المعينة ببعض البلدان ، والصفات في المبيعات ، والحرفة المشروطة في احد الزوجين ، وقد تفيد الشروط ما لا يفيده الاطلاق ، بل ما يخالف الاطلاق »[3] .

---

(١) الآية ٢٩ : النساء .

(٢) راجع : ابن تيمية للدكتور محمد يوسف موسى ص ٢٥١ ، ٢٥٢ في سلسلة أعلام العرب .

(٣) راجع نظرية العقد لابن تيمية ص ٢٢١ نشر مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٤٩ .

البابُ الثالث

منهجه في قضايا الدين

منهاجه في قضايا الدين

كان الشيخ ابن تيمية واضحاً كل الوضوح في تطبيق منهجه المعروف في اثبات ـ العقائد الدينية مثل عقائد « وجود الله ، وحدوث العالم عنه ، ووجوب صفات الكمال » ومثل « صلة العبد بربه ، ووجوب الإيمان بالقضاء والقدر » ، إلى غير ذلك من العقائد التي يتحتم على الباحث المدقق أن يستدل لها من القرآن والسنة ، مع آثار السلف الصالح .

والشيخ حين يفعل ذلك ينفي عن هذا العلم كل ما قال به الفلاسفة والمناطقة الذين أدخلوا في دين الله وأصول عقائده ما لم يأت به القرآن ، ولا تكلم به الرسول ، ولا عرفه صحابته الذين أمرنا بأتباع سنتهم ، وهم بذلك أوقعوا الناس في ضلالات وشبهات انحرفت بهم عن سبيل هداية الكتاب والسنة .

ويذكر الشيخ في كتابه « معارج الوصول إلى معرفة أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » يذكر : أن الرسول قد بين أصول الدين الحق الذي أنزل الله به كتابه أحسن بيان ، وأنه دل الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها ـ يعلمون المطالب الإلهية ولا يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدانيته وصفاته، وصدق رسوله وغير ذلك مما يحتاج الى معرفته .

ثـم يقول فيه أيضاً « بل الكتاب والسنة دلا الخلق وهدياهم إلى الآيات والبراهين والأدلة المبينة لأصول الدين ، وهولاء المغالطون ، الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية صاروا ـ إذ صنفوا في أصول الدين

أحزاباً يتكلمون بكلام اختلط فيه الحق بالباطل »[1] .

والشيخ رحمه الله ، يشرح في إحدى رسائله[2] ما يجب الايمان به من العقائد الدينية ، ويتحدث عنها ، ويأتي بأدلتها من الكتاب والسنة ، وذلك فيما يتناوله من الإيمان بالله وصفاته ، والإيمان بكتابه واليوم الآخر وأخباره ، والإيمان بالقضاء والقدر ، والإيمان بكرامات الأولياء وشفاعة الرسول .

---

(١) رسالة معارج الوصول ، ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص ١٦٠ المجلد ١٩ ط الرياض ١٣٨٢ .

(٢) راجع : العقيدة الواسطية .

رأيه في صفات الكمال لله وصفات العلوّ

ومما يتحدث فيه الشيخ في احدى رسائله [1] الاستدلال لثبوت صفات الكمال والعلو لله ويحسن أن نأتي هنا بشيْ مما يتحدث فيه في هذا ، يقول :

١ ـ قوله تعالى (**ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون**) [2] ، يقول الله تعالى : إذا كنتم لا ترضون بأن يشارك المملوك مالكه ، لما في ذلك من النقص والظلم ، فكيف ترضون ذلك لي ، وأنا أحق بالكمال والغنى منكم ؟ وهذا يبين أنه أحق بكل كمال من كل أحد .

٢ ـ قوله تعالى : (**أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون**) [3] .بين الله هنا أن الخلق صفة كمال ، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق ، وأن من عدل هذا بهذا فقد ظلم .

٣ ـ قوله تعالى : (**ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يقدر على شيْ ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهراً هل يستوون**) [4] بين هنا أن كونه مخلوقاً عاجزاً ، صفة نقص ، وأن القدرة والملك والإحسان صفة كمال ، وهذا

(١) راجع : تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال .
(٢) الآية ٢٨ : الروم .
(٣) الآية ١٧ : النحل .
(٤) الآية ٧٥ : النحل .

الله وذلك مخلوق يعبد من دون الله .

هكذا يتحدث الشيخ في اثبات صفات الكمال لله تعالى ، وتنزيهه عن كل نقص ، مستدلاً لذلك بآيات من القرآن ، نهجه في كل معتقداته وتفاسيره .

وفي بيان علو الله تعالى عن خلقه يسير الشيخ أيضاً على نفس النهج الذي سار عليه ، **وفي هذا يقول في إحدى رسائله**[1] : .. ووجوب اثبات العلو لله تعالى ونحوه يتبين من وجوه[2] ، أحدهما : أن يقال : إن القرآن والسنن المستفيضة المتوافرة وكلام السابقين والتابعين ، بل وسائر القرون الثلاثة مملوء بما فيه من اثبات العلو لله على عرشه بأنواع من الدلالات ، ووجوه من الصفات ، وأصناف من العبارات . فتارة يخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة ايام ، ثم استوى على العرش ، وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع من صدور القرآن الكريم .

وتارة يخبر بعروج الأشياء صعودها وارتفاعها إليه كقوله تعالى (**بل رفعه الله إليه**) . الآية ١٥٨ : النساء .

وتارة يخبر بنزولها منه ، أو من عنده كقوله تعالى (**والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق**) الآية ١١٤ : الأنعام (**قل نزله روح القدس من ربك بالحق**) الآية ١٠٢ : النحل .

وتارة يخبرنا بأنه في السماء كقوله تعالى (**أأمنتم مَنْ في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور ، أم أمنتم مَنْ في السماء أن يرسل عليكم حاصبا**) . الآية ١٦ : الملك .

كذلك قال النبي ﷺ «**ألا تأمنوني وأنا أمين مَنْ في السماء**[3]؟» .

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية حـ١ .

(٢) سنكتفي هنا بإيراد بعض ما ذكره الإمام من الوجه الأول ، بمجموعة الرسائل والمسائل .

(٣) صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وقال للجارية التي اشتكى سيدها منها للنبي « **أين الله** » ؟

قالت : في السماء .. قال « **اعتقها فإنها مؤمنة** » [1] .

ومن الناس من يعتبر : استواء الله على العرش ، ووجوده في السماء ، وعروج الأشياء إليه .. يعتبر كل ذلك تجسيماً ، أو تشبيهاً ، ويرون تأويل الآيات والأحاديث التي تدل على : الاستواء والعلو والنزول بما يفيد مرادها .

وابن تيمية لا يعجبه هذا التفسير المجازي ، ويقول : « معلوم باتفاق العقلاء أن المخاطب المبين إذا تكلم بمجاز ، فلا بد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي .

فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بَيَّنَ للناس ما نزل إليهم ، يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه ، كان عليه أن يقربه بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد لا سيما إذاكان باطلاً لا يجوز اعتقاده في الله » [2] .

والشيخ يريد بكلماته هذه ، بأنه ليس في هذه الآيات والأحاديث قرينة تصرفها عن ظواهرها ، ويقول في كتابه « العقيدة الواسطية » عن هذا الأمر :

« إن الواجب علينا أن نؤمن بما وصف الله به نفسه في كتابه ، وبما وصفه به رسوله من غير **تحريف أو تعطيل** ، ولا تمثيل ، مع الإيمان بانه (**ليس كمثله شيءٌ**) كما في كتاب الله ، وهذا هو ما ذهب إليه رجال السلف ، ومنهم : مالك رضي الله عنه الذي قال حين سئل عن استواء الله .. قال : « **الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عنه بدعة** » .

---

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع مجموع الرسائل ج ١ ص ١٩٦ .

رأيـــهُ في النّقـــد

أسس شيخ الإسلام ابن تيمية أعظم مدرسة نقدية في الإسلام ، تميزت بقوة النقد ودقته ، والكتب التي ألفها الشيخ في هذا الباب تكفي لقيام دراسة خاصة عليها ، لأنها ستبرز ما تحتويه هذه الكتب من روائع الفكر ، وأبكار المعاني ، خاصة كتابه المشهور « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية » فقد أودعه الشيخ ألواناً في النقد ، وأساليب الجدل بصورة لا تتوفر في كتاب آخر في هذا المجال ، وكذلك كتابه « الموافقة بين المعقول والمنقول » وكتاب « الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح » وكتابه « السبعينية » الذي كتبه في الرد على ابن سبعين ، واخوانه معتنقي عقيدة وحدة الوجود وكتاب « الصارم المسلول على شاتم الرسول » وكتابه « اقتضاء الصراط المستقيم » .

وفي نقد المنطق لأرسطو ، ألف الشيخ ابن تيمية كتاباً يعتبر من أعظم ما ألف في نقد أرسطو : حتى أن الغزالي ـ وهو ناقد فيلسوف صوفي معروف ـ سماه « معيار العلوم » .

وقد سبق ابن تيمية بهذا الكتاب فلاسفة العصر الحديث من أمثال « بيكون وكانت » وغيرهم ، وتناول ابن تيمية في هذا الكتاب كل جزئية من هذا المنطق ، فحلله ورد عليه .

ولم يكن ابن تيمية متخصصاً بنقد فرقة معينة ، بل أنه وجه سهام نقده الى كل الفرق التي خالفت بفلسفتها الكتاب والسنة لأن كل مذهب عنده فيه من الحق

بمقدار ما وافق فيه الكتاب والسنة ، أما ما وراء ذلك ، فإنه يعتبر في نظر الشيخ خطأ وضلالا عن هدى الكتاب والسنة .

نقد ابن تيمية الفلسفة نقداً شديداً فاقت بمراحل ما نقدها به الغزالي فأبطل كل قضاياها التي جرى وراءها فلاسفة « المعتزلة والأشاعرة والجهمية » بقولهم : إن الله هو علة وجود العالم ، وإن العالم قديم بالزمان ، وإنه لا يعلم إلا ذاته ، وإنه يعلم الأشياء على وجه كلي ، كما ناقشهم في صفات : السمع والبصر والكلام والارادة والمحبة والقدرة التي وصف الله تعالى بها نفسه في كتابه العزيز .. ناقشهم في هذه القضايا ورد عليهم في رسالته « التدمرية » و « الفتوى الحموية »[1] التي وردت اليه من أهل حماة ـ .. رد عليهم رداً مفحماً ، وهو في هذا الرد يسير حسب المنهج الذي يسير عليه في كل بحوثه ، وآرائه .

والمنهج الحق الذي يراه الشيخ في هذه المسائل هو : التعويل على النصوص وحدها ، والايمان بكفايتها ، فمتى صح النص لا يجوز العدول عنه ، ولا معارضته بقياس عقلي ، أو بكشف صوفي ، أو غير ذلك مما يدعيه الناس طرقاً للمعرفة ، بل كل وظيفة العقل ـ الذي اعتمد عليه هؤلاء الفلاسفة ـ في هذه المسائل ، أن يفهم المسلم ما جاءت به النصوص دون أن يبتكر من عنده ـ أي من عقله ـ شيئاً ، لأن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ، وبين للناس كل ما يحتاجون إليه من أمر دينهم ، ولم يكلهم في شيء من ذلك إلى عقولهم ، لا سيما فيما هو من أصول الدين وقضاياه الكبرى ، إذ ليس من المعقول أن يترك ـ وهو الذي علم أمته كل شيء حتى كيفية الوضوء والاستنجاء ـ هذه المسائل ناقصة تحتاج إلى العقل ليتولى تكملتها ، فالعقائد الإيمانية مذكورة ببراهينها في القرآن ، وما على العقل الا أن ينظر في هذه البراهين ليستدل بها ، وليفهم جهة الدلالة فيها ، وليس له أن يبتكر من عنده شيئاً من البراهين .

وابن تيمية يعتقد أن الله عز وجل في كل ما ثبت له من الأسماء والصفات

---

(١) راجع رسالتي : التدمرية والحموية ضمن مجموع فتاوى الإمام ط الرياض .

لا يماثل شيئاً من خلقه ، ولا يماثله شيء ، بل كل ما ثبت له من صفات الكمال فهو مختص به لا يشاركه فيه أحد .. وأن كان هناك من الأسماء ما يطلق على صفات الله كما يطلق على صفات خلقه ، فليس هذا الا محض اشتراك في الاسم لا يقتضي مماثلة صفاته لصفاتهم أصلاً ، فتسميته قادراً ، أو تسمية العبد قادراً لا توجب مماثلة قدرة الله لقدرة العبد ، وكذا تسميته عالماً ومريداً وحياً وسميعاً وبصيراً لا يستلزم أن علمهم كعلمه ، ولا إرادتهم كإرادته .. وهكذا يقال في جميع ما وصف الله به نفسه مما قد يوصف به المخلوق ، فهو يثبت الله صفاته وأسماءه دون تعطيل ولا تأويل ولا نفي ، لكن بدون تكييف لهافهو كما قال سبحانه وتعالى (**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** [1]) .

---

(١) سورة الشورى آية : ١١ .

رأيه في الفقه

كرهه للتعصب والجمود

عرفنا فيما سبق أن ابن تيمية نشأ في أسرة اشتهرت بإمامتها بمذهب ابن حنبل رضي الله عنه وأن ابن تيمية سار على هذا المذهب عقيدة وعملاً وافتاء ، لكنه مع هذا كان يجتهد ولو خالف ذلك آراء ما أجمعت عليه المذاهب الأربعة ومنها مذهب ابن حنبل .

فلم يكن الشيخ ابن تيمية بالرجل الذي يعتنق رأي غيره بدون دليل أو بينة ، فلم يكن يتعصب لرأي ويقف جامداً عليه ، طالما أنه ظهر له وجه من وجوه الخطأ فيه ، بل وطَّن نفسه على أن يكون حراً في تفكيره ، وهذه الحرية تدور دائماً في دائرة الكتاب والسنة ، وما ثبت له عند الصحابة من آثار ، فيتعصب له ، وللحق الذي ظهر له فيه .

لقد خلع الشيخ ابن تيمية عن عنقه ربقة التقليد ، ولم يقيد نفسه بشيء غير القرآن ، وسنة رسوله ﷺ ، وآثار السلف الصالح .

يدلنا على هذا رسائله ، **وكتبه** ، **وآراؤه** التي أعلنها في صراحة وجرأة ، كذلك يدلنا على هذا حياة جهاده وما لقيه من سجن واعتقال أكثر من مرة بسبب آرائه .. حتى لقي ربه وهو سجين بقلعة دمشق . لقد أفتى الشيخ في عدة مسائل باجتهاده كانت مثاراً لهياج هذه المذاهب عليه والى القارئ بعض الأمور التي أفتى فيها باجتهاده والتي كانت محلاً للخلاف مع غيره :

١ ـ القول بوجوب الكفارة في الحلف بالطلاق ، وإن الطلاق الثلاث يلفظ واحد لا يقع الا واحدة ، وأن الحلف بلفظ الطلاق لا يقع به الطلاق اذا حنث ، وليس على الحالف إلا كفارة اليمين [١] .

٢ ـ القول بقصر الصلاة في كل ما يسمى سفراً طويلاً أو قصيراً دون اشتراط مسافة معينة ، كما هو عند بعض الصحابة [٢] وقد جرى له بسبب هذا الرأي محن ومتاعب معروفة .

٣ ـ القول بأن سجود التلاوة لا يشترط له وضوء ، كما يشترط للصلاة [٣] .

٤ ـ القول بأن من أكل في شهر رمضان معتقداً أنه بليل ، فبان الوقت نهاراً ، لا قضاء عليه ، كما هو الصحيح عن عمر بن الخطاب واليه ذهب بعض التابعين وبعض الفقهاء ـ بعدهم[٤] .

٥ ـ القول بأن المتمتع يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة ، كما هو في حق القارن والمنفرد [٥] .

٦ ـ القول بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين ، أي مثل إماء أهل الكتاب[٦] .

٧ ـ القول بجواز بيع الأصل بالعصير ، كالزيتون بالزيت ، والسمسم بالسيرج [٧] .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الصفحات ٥٦ ، ٥٨ ، ٨٣ ، ١٢٦ المجلد ٣٣ ط الرياض ١٣٨٢ هـ ، وراجع مسائل الطلاق كلها السني منها والبدعة بالمجلد ٣٣ نفسه .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٣ المجلد ١٩ .

(٣) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص ٢٦٨ وما بعدها المجلد ٢١ . ط الرياض .

(٤) المرجع السابق ص ٢١٦ ، ٢٢٨ ، المجلد ٢٥ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٥ ، ٣٦ ، المجلد ٢٦ .

(٦) المرجع السابق ص ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، المجلد ٣١ .

(٧) راجع : العقود الدرية لابن عبد الهادي ، وطبقات ابن رجب .

٨ ـ القول بجواز التيمم مع وجود الماء لمن خاف فوات العيد والجمعة ، أو وقت صلاة أخرى من الصلوات المكتوبة اذا استعمل الماء [١].

٩ ـ القول بتوريث المسلم من الكافر الذمي « وهذا القول مال إليه أخيراً ، وله فيه بحث طويل ليس هذا مجاله » [٢] .

١٠ ـ القول بأن المرأة إذا لم يمكنها الاغتسال في البيت ، أو شق عليها النزول إلى الحمام ، لها أن تتيمم وتصلي [٣] .

١١ ـ القول بأنه لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره ، ولا لأقل الطهر بين الحيضتين ، ولا بسن اليأس من الحيض ، لأن ذلك يرجع إلى ما تعرفه كل امرأة عن نفسها ، فهي أدرى بظروفها [٤].

١٢ ـ القول بأن تارك الصلاة عمداً ، لا قضاء عليه [٥] ، ولا يشرع له القضاء ، بل عليه الإكثار من النوافل ، رجاء غفران الله له [٦] .

١٣ ـ القول بأن المائع لا ينجس بوقوع النجاسة فيه إن يتغير قليلاً كان أو كثيراً [٧] ..

---

(١) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، الصفحات من ٤٤٠ ـ ٤٤٢ ، المجلد ٢١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ، المجلد ٣١ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٤٥ ، ٤٥١ ، المجلد ٢١ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، المجلد ١٩ .

(٥) أي من تركها سنوات ، أما من فاتته فريضة ، أو فريضتان ، نسياناً ، أو سهواً ، أو لانشغاله بالنوم ، فعليه الأداء ، وذلك كما روي في الصحيحين أن النبي ﷺ قال : من نام عن صلاة أو نسيها ، فوقها أن يتذكرها ، فإن الله تعالى يقول (وأقم الصلاة لذكري) .

(٦) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية الصفحات ١٨ ، ١٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٩٨ ، المجلد ٢٢ .

(٧) المرجع السابق ص ١٨ ، ١٩ ، المجلد ٢١ .

اختياراته العلمية

كان لابن تيمية آراء كثيرة ، لم يتبع فيها مذهباً فقهياً معيناً ، وإن كانت لا تخرج عن أقوال فقهاء المذاهب الأربعة ، وهذه الآراء ضمنها كتابه « الاختيارات العلمية [1] » وهي تعالج مسائل في العبادات والمعاملات ، والى القارئ نماذج منها :

١ ـ في الزكاة :

سئل هل يجوز نقل زكاة أهل بلد إلى فقراء بلد آخر ؟ .
وهل يجوز نقلها من الريف إلى فقراء أهل المصر الجامع ؟ .

ويردّ ابن تيمية : وإذا نقل الزكاة الى المستحقين بالمصر الجامع (أي الى أهل العاصمة) ، مثل أن يعطي من بالقاهرة من العشور التي بأرض مصر ، فالصحيح جواز ذلك ، فإن سكان المصر إنما يعانون من مزارعهم ـ أي مزارع أهل غير المصر ـ بخلاف النقل من اقليم ، مع حاجة أهل الاقليم المنقول عنه [2] .

وسئل : وهل يجوز اعطاء شيئ من الزكاة لمن لا يقوم بما عليه من طاعة الله والعمل بشرائعه ؟ .

فأجاب : إنه لا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن

(١) راجع : الاختيارات العلمية .
(٢) الاختيارات العلمية ص ٥٨ .

الله فرضها معونة على طاعته ، فمن لا يصلي ـ مثلاً ـ من أهل الحاجات الذين هم من مصارف الزكاة لا يعطى شيئاً ، حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة .

والله تعالى إنما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعته لا في معصيته ، لقوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات [1]) .

لهذا لا يجوز أن يعان بالمباح ، وهي الزكاة التي يستعين بها الفقير على الطعام ، على المعصية ، كمن يعطي اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر ، ويستعين به على الفواحش .

وسئل : هل الذي عليه الزكاة تبرأ ذمته منها إذا أعطاها بنفسه لأحد مصارفها، أو سلمها له وكيله في دفعها ، أو أعطاها للوالي الذي هو بحكم منصبه نائب عن المسلمين جميعاً عادلاً كان أو ظالماً .

فأجاب : يبدأ بدفع الزكاة لولي الأمر العادل ، وإن كان ظالماً لا يصرف الزكاة في المصارف الشرعية ، فينبغي لصاحبها إلا يدفعها إليه ، فإن حصل له ضرر بعدم دفعها إليه ، فإنه يجزئ عنه ، إذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء ، وهم في هذه الحالة ظلموا مستحقيها ، كولي اليتيم ، وناظر الوقف ، إذا قبضا المال وصرفاه في غير مصارفه الشرعية .

٢ ـ في البيع :

سئل عن العقد بين البائع والمشتري لسلعة : هل يتم شرعاً إذا اتخذ المشتري السلعة وسيلة لتحقيق غرض غير شرعي ؟ [2] .

ولو حدث الايجاب والقبول بين البائع والمشتري ؟ .

ويجيب في اختياراته العلمية : « ولا يصح بيع ما قصد به الحرام كعصير

(١) الآية ٩٣ : المائدة .

(٢) هذا ملخص لمعنى السؤال « الكاتب » .

يتخذه المشتري خمراً إذا علم البائع ذلك ـ كمذهب أحمد وغيره ، أو ظُن ، يؤيده أن الأصحاب قالوا : لو ظن الآجر أن المستأجر يستأجر الدار كمعصية لبيع الخمر ونحوه ، لم يجز له أن يؤجره ملك الدار ، ولم تصح الاجازة والبيع والاجارة سواء [1] .

ويرى أبو حنيفة والشافعي صحة العقد بين البائع والمشتري إذا تحقق بينهما ركن الإيجاب والقبول ، أمّا نية السبب أو العرض غير المباح شرعاً، إذا كانت مسترة ، فيترك أمره لله وحده .

ولكن ابن تيمية ـ ومعه ابن حنبل وبعض الفقهاء ـ يرى عدم صحة مثل هذا الضرب من العقود ، ولا يجعل للايجاب والقبول أثراً ، إذا قام الدليل أو القرينة الصحيحة على وجود القصد الآثم .

ورأي ابن تيمية في هذا يساعد على تصحيح الأوضاع الفاسدة التي تسود المجتمع الإسلامي ، ويوافق قول الرسول ﷺ « إنما الاعمال بالنيات » فهو يمنع بيع الشيئ إذا علم صاحبه أن المشتري سيستعمله في معصية الله ، ويكون البائع بمنعه بيع الشيئ ـ قد ساعد على اصلاح المجتمع ..

٣ ـ في الهبة :

في باب الهبة من كتاب « الاختيارات » يقول ابن تيمية : إنه لا يجوز للانسان أن يقبل هدية من شخص ليشفع له عند ذي أمر ، أو ليرفع عنه ظلماً ، أو ليوصل إليه حقه ، أو توليه ولاية يستحقها ، أو يستخدمه في الجند المقاتلة ، وهو مستحق لذلك .

هذا هو رأي ابن تيمية في الهبة ، وقد رد الشيخ بالتفصيل في فتاويه [2] على من رخص من المتأخرين من الفقهاء في قبول الهدية لمثل تلك الأعمال ، وجعلوه

---

(١) راجع : الاختيارات ص ٧٢ .

(٢) راجع : مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨ المجلد ٣١ ط الرياض .

من باب « الجعالة » .. رد الشيخ على هذه الرخصة وقال : وهو مخالف للسنة ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم والأئمة فهو غلط .

وأوضح في حديثه ، أن هذا ليس من باب الجعالة التي رخص بها هؤلاء الفقهاء ، لأن الجعالة يكون فيها نفع للجاعل الباذل يقول « إنما المنفعة لعموم الناس » أعني المسلمين ، فإنه يجب أن يولّى في كل مرتبة أصلح من يقدر عليها ، وهذا واجب على الإمام ، وعلى الأئمة أن يعاونوه في ذلك ، فمن أخذ جُعلاً من شخص معين على ذلك ، أفضى الى أن تطلب هذه الأمور بالعوض ، ونفس طلب الولاية منهي عنه ، فكيف بالعوض .

كما يقرر ابن تيمية أن اجازة قبول الهدية لمثل هذا ينتج عنه ضرر كبير عام ، إذا كان الأمر يتصل بعمل من الأعمال ، وتكون نتيجة هذا « تولية الجاهل والفاسق والفاجر ، ويُترك العالم العادل القادر ، وأن يُرزق في ديوان المقاتلة الفاسق والجبان العاجز عن القتال ، ويترك العدل والشجاع النافع للمسلمين ، وفساد مثل هذا كبير » .

ثم يقول « وإذا أخذ وشفع لمن لا يستحق ، وغيره أولى ، فليس له أن يأخذ ولا يشفع ؛ وتركهما خير ، وإذا أخذ وشفع لمن هو الأحق الأولى ، وترك من لا يستحق ، فحينئذٍ ترك الشفاعة ، والأخذ أضر من الشفاعة ، لمن لا يستحق ، ويقال لهذا الشافع الذي له الحاجة التي تقبل بها الشفاعة : يجب عليك أن تكون ناصحاً لله ورسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم ، ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال ، فكيف إذا كان لك هذا الجاه والمال ؟ !. فأنت عليك أن تنصح المشفوع إليه ، فتبين له من يستحق الولاية ، والاستخدام والعطاء ، ومن لا يستحق ذلك ، وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك ، وتنصح لله ولرسوله بطاعته ، فإن هذا مبدأ من عظمت طاعته ، وتنفع هذا المستحق بمعاونته على ذلك ، كما عليك أن تصلي وتصوم ، وتجاهد في سبيل الله .

وأما الرجل المسموع الكلام ، فإذا أكل قدراً زائداً عن الضيافة الشرعية ، فلا بد له أن يكافئ المطعم بمثل ذلك ، أو لا يأكل القدر الزائد ؛ وإلا فقبوله

الضيافة الزائدة مثل قبوله الهدية ؛ وهو من جنس الشاهد ، والشافع إذا أدى الشهادة ، وقام بالشفاعة ، لضيافة أو جعل ، فإن هذا من أسباب الفساد . والله أعلم [1] » .

فالشيخ الجليل يرى أنه لا يجوز أن يأخذ الشافع هدية ، ليشفع لمن لا يستحق، ويذكر أنه على ذي الجاه والمال أن يساعد المستحق بلا عوض ، وأن ينصح لأولي الأمر بأن يبين لهم من يستحق الولاية والعطاء ، ومن لا يستحق ذلك ، وأن يقوم بواجب نصح المسلمين طاعة لله ولرسوله ، فإن هذا العمل من أعظم الطاعات .

ويخلص من ذلك إلى أن من أسباب الفساد ، أن يقوم الشاهد بأداء الشهادة ، والشافع بالشفاعة نظير ضيافة أو هدية .

(١) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص ٢٨٥-٢٨٨ المجلد ٣١ ط الرياض .

الباب الرابع

آراؤه في قضايا الحياة

في الاجتماع والسياسة

آراؤه في قضايا الحياة

في الاجتماع والسّياسة

كان ابن تيمية رجل اصلاح اجتماعي وسياسي ايضاً ..كان حريصاً على نصرة الحق ، وحريصاً على أن يصل الحق إلى جميع من في المجتمع حتى يتخلص من الظلم الاجتماعي ، ويتحرر من سيطرة الظالمين ، كما كان حريصاً على أن يتمسك الولاة بالحق ، وأن يعملوا به حتى يعم الناس الخير والعدل والأمن ، فيكونون بذلك أهلاً لأن يُسند اليهم شرف القيام بحكم الناس .

كان لابن تيمية آراؤه السديدة فيما يجب أن يقوم عليه المجتمع ، إذا اراد هذا المجتمع أن يكون مجتمعاً سليماً .. وكانت له آراء في السياسة الصالحة التي إذا عرفها الحكام كانوا صالحين ، يحكمون الأمة على أساس من الرحمة والعدل والاحسان ، وفي الجانبين « الاجتماعي والسياسي » سنعرض رأي ابن تيمية ليتعرف القارئ عليهما .

١ ـ في الاجتماع :

يقول الله تعالى (**وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيِّمة** [١]) ويقول جل وعلا (**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**) [٢] .

---

(١) الآية ٥ : البينة .

(٢) الآية ٥٨ : النساء .

فعلى هذين الأساسين « **إخلاص الدين لله وحده ، والعدل في المعاملة** » كان شيخ الاسلام يرى أن المجتمع المسلم يجب أن يقوم عليهما ، ويبين هذا في إحدى رسائله [1] .

أما إخلاص الدين لله : فإن الشيخ يرى أن هذا يعني :

توجيه العبادة لله وحده ، وإفراد الله تعالى وحده بالدعاء والسؤال والذلة والخضوع والمسكنة ، لأنه وحده بيده الأمر كله من ضرر ونفع ، وخير وشر ، وسعادة وشقاء ، واعزاز واذلال .. هذا هو المراد بإخلاص الدين لله .. أما ما يدعيه الناس من أن المراد بهذا هو : أنه لا بد من واسطة بين الله وبين عبادة لقضاء الحاجات ، كأن يستغيث الإنسان بميت ويعتقد فيه القرب من الله ، وأنه قادر بموجب هذه القربى من الله أن يقضي له حاجة من جلب نفع أو دفع ضرر فهذا من أعظم الشرك الذي كفر به المشركون في عهد الرسول ، حيث اتخذوا من أصحاب القبور شفعاء ووسطاء لله ، فاستحقوا بذلك غضب الله ولعنته ، فيكون كافراً ومشركاً بالله ، من أثبت وسائط بين الله وعبادة من أئمة الدين ، أو غيرهم ، كما يكون الحجاب بين الملك ورعيته ، فيجب أن يستتاب ، فإن تاب وإلا قُتل ، وهؤلاء مشبهون لله ، شبهوا الخالق بالمخلوق ، وجعلوا لله أنداداً وذلك بأن الوسائط بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة :

١ ـ إما لإخبارهم إياهم بما لا يعرفونه من أحوال الناس ، ومن قال أن الله لا يعلم أحوال عبادة حتى يخبره بها بعض ملائكته أو أنبيائه أو غيرهم ، فهو كافر بالله العليم السميع البصير .

٢ ـ وإما لأن الملك عاجز عن تدبير رعيته ، ودفع أعدائه ، إلا بأعوان وأنصار ، والله سبحانه ليس له ظهير ولاولي من الذل .

٣ ـ وإما لأن الملك لايرحم رعيته ، ويحسن إليهم إلا بمحرك يحركه ممن

---

(١) راجع : رسالة الواسطة من مجموع الرسائل طبع الخانجي ١٣٢٣ هـ . ص ٤٦ وما بعدها .

حوله ، والله سبحانه هو رب كل شيء ، ومليكه ، وهو أرحم بعبادة من الولدة بولدها ، وكل شيءٌ فبمشيئته ، فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وبهذه الكلمات يقرر الشيخ ابن تيمية أن الوسائط لا تكون بين الله وبين عبده ، وانما تكون بين انسان وآخر .. فالانسان يجوز له أن يتخذ واسطة بينه وبين كبير ذي جاه وسلطان لقضاء حاجة ما يريدها لأن هذا الكبير لا يعرف عن حال صاحب الحاجة شيئاً ، إلا الظاهر .

أما الله تعالى ، فإنه يعلم أحوال العباد ـ ظاهرها وباطنها ـ

وقد تناول ابن تيمية هذه المسألة أيضاً في رسالة « **زيارة القبور والاستنجاد بالقبور** »[1] .

وفي هذه الرسالة يستهل الكلام بقوله « : الذي بعث الله به رسله ، وأنزل به كتبه ، هو : عبادة الله وحده لا شريك له ، واستعانته ، والتوكل عليه ، ودعاؤه لجلب المنافع ، ودفع المضار ، كما قال تعالى (**تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم ، إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا لله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، أن الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون**) وقال تعالى (**وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا**)[2] وقال (**قل أدعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضرَّ عنكم وتحويلا**) .

وبعد ذلك ، يأخذ الشيخ في بيان الأعمال الشركية ، فيذكر :

أن من أتى الى قبر نبي أو صالح يسأله حاجته ويستنجد به ، فهذا شرك صحيح ،

---

(١) ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية من ص ٦٤ـ٧٦ المجلد ٢٧ ط الرياض ١٣٨٢ .

وانظر أيضاً : رسالة الواسطة من مجموع الرسائل ص ٤٦ وما بعدها ط الخانجي ١٣٤٢ هـ .

(٢)

يجب أن يستتاب صاحبه ، فإن تاب ، والا قُتل ، وان قال : أنا أسأله لكونه أقرب الى الله مني ليشفع لي في هذه الأمور ، لأني أتوسل الى الله به ، كما يتوسل الى السلطان بخواصه وأعوانه ، فهذا من أفعال المشركين والنصارى ..

والسؤآل الذي يرى الشيخ ابن تيمية أن « الاسلام لا يمنعه » هو ، أن يدعو الحي للحي ، كأن يقول انسان لآخر : ادع لي . كما كان الصحابة رضوان الله عليهم يطلبون من النبي ﷺ وسلم الدعاء ، فهذا مشروع في الحي ، وأما الميت من الأنبياء والصالحين وغيرهم ، فلم يشرع لنا أن نقول :

ادع لنا ، ولا : اسأل لنا ربك ، فإن هذا لم يفعله أحد من الصحابة والتابعين ، ولا أمر به أحد من الأئمة ، ولا ورد فيه حديث .

بل الذي ثبت في الصحيح ، أنهم لما أجدبوا في زمن عمر رضي الله عنه ، أن المسلمين استسقوا بالعباس ـ أي سألوا الله بالعباس أن ينزل عليهم المطر ـ وقالوا : اللهم انا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقنا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فأسقنا ، فيسقون [1] ..

وكان الرسول ﷺ ميت ويرقد بجوارهم ، فلم يذهبوا إلى قبره ليقولوا له : يا رسول الله ادع لنا ، واستسق لنا ونحن نشتكي إليك مما أصابنا ، أو نحو ذلك ، وكذلك لم يفعل هذا أحد من الصحابة قط ، بل هو بدعة ما أنزل الله بها من سلطان ... » إلى آخر ما قال :

وأما العدل في المعاملة : فيرى ابن تيمية أن المجتمع الذي يتمتع بحياة فاضلة عادلة هو ذلك المجتمع الذي يحكمه رجل يؤمن بالله ورسوله ، يحب دينه ووطنه وأمته ، فكلما عمل ذلك الحاكم على دفع الظلم ، وكافح لإبعاد شبحه عن المجتمع عاش أفراد هذا المجتمع آمنين مطمئنين .. وقد حفظ التاريخ للإمام ابن تيمية كثيراً من المواقف الشجاعة في رفع الظلم ، ومحاربة المنكرات والفساد ،

---

(١) صحيح البخاري .

وإقامة العدل وإشاعة الأمن [١] .

كما يبين ابن تيمية في « رسالة الحسبة[٢] » : واجبات المحتسب ، ومنها : وجوب التزام الناس بأداء الأمانات ، وترك الخيانة والغش والتدليس فيما يتعاملون فيه ، وتسعير عروض التجارة إذا لزم الأمر ، والزام أهل الحرف والصناعات بالعمل فيما يحتاجه الناس .

ويذكر أن النبي ﷺ ، كان يعنى بمحاسبة العمال على المستخرج والمنصرف، ويروي في هذا حديثاً جاء في الصحيحين (أن النبي ﷺ استعمل رجلاً من الأزد يقال له « اللتبية » على الصدقات ، فلما رجع حاسبه فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلي ، فقال النبي ﷺ « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله ، فيقول : هذا لكم وهذا أهدي إليَّ ، أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فينتظر أيهدي إليه أم لا : والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلاً على العمل مما ولانا الله ، فيغل منه شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته ، إن كان بعيراً له رغاء ، وإن كانت بقرة لها لها خوار ، وإن كانت شاة تيعر [٣] ثم رفع يديه الى السماء وقال : **اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت** »[٤] .

ثم يذكر ابن تيمية واجبات غير هذه ، يتعين على الامام أو من يوليهم أمرها ـ القيام بها ، وذلك ضماناً للعدل ، وإبعاداً للظلم عن المجتمع ، «كما تحدث عن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعن وجوب تنفيذ الوالي للعقوبات الشرعية والمالية المنصوص عليها في الشرع الإسلامي على المخالفين في المجتمع الذي لا يأتمر بمعروف ، ولا ينتهي عن منكر حتى يسير المجتمع على جادة الطريق ، ويسوده العدل ، ويتلاشى منه الظلم .

---

(١) راجع : فوات الوفيات ، لصلاح الدين بن شاكر الكتبي ج ١ ص ٥٢ـ٥٤ والبداية والنهاية لابن كثير ج ١٤ ص ٢٩ في حوادث الأعوام ٦٩٩ـ٧٠١ .

(٢) راجع : الحسبة في الإسلام للإمام ابن تيمية طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(٣) تيعر : التي تحدث صوتاً .

(٤) البخاري ومسلم .

٢ ـ في السياسة :

الولايات

ضرورة الإمارة في المجتمع :

يقال : إن الانسان مدني بالطبع ..

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا بد للإنسان من الاجتماع والتعاون مع بني وطنه ، ليحقق لنفسه عناصر الحياة .

ومن سنة الحياة أن يكون لكل إنسان آمر يأمره لما فيه المصلحة وناه ينهاه عما فيه المفسدة ، واهلاك نفسه ، ذلك الآمر الناهي المرشد هو « الحاكم » .

وفي هذا يقول شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابه « السياسة الشرعية » » ويجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين إلا بها ، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس ، حتى قال النبي ﷺ ، « اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم » .

فأوجب النبي ﷺ ، تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع ، ولأن الله واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والعدل ، وإقامة الحج ، والجُمع والأعياد ، ونصر المظلوم ، واقامة الحدود ـ وكل هذا ـ لا يتم إلا بالقوة والإمارة[1] .

والحاكم العادل الذي تختاره الأمة لسياسة حياتها ، وتحقيق الخير لها . يجب أن يعان بالنصح والإرشاد كلما تطلب الأمر ، فقد قال الرسول ﷺ « الدين النصيحة ، الدين النصيحة » قالوا : لمن يا رسول الله ؟ . قال « لله ولكتابه ، ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » [2] .

---

(١) راجع : السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية للإمام ابن تيمية ، نشر دار الكتاب العربي بمصر عام ١٩٥١ ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) راجع : المصدر السابق .

الولاية للأصلح :

ولا بد للوالي من مساعدين يعاونونه في مهام الدولة ، وتصريف شؤونها ، وفي هذه الحالة يتعين على الوالي أن يختار مساعديه من المشهور لهم بالكفاءة والامانة فإنه بمقدار صلاحهم ، تسير الأمور في الأمة على أحسن حال ، وفي هذا الجانب يتحدث ابن تيمية في كتابه « السياسة الشرعية » (١) **فيقول :**

فيجب على ولي الأمر أن يوليَّ على كل عمل من أعمال المسلمين اصلح من يجده لذلك العمل ، قال النبي ﷺ « من ولي من أمر المسلمين شيئاً ، فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه ، فقد خان الله ورسوله » (٢) .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما ، فقد خان الله ورسوله والمسلمين .

وليس له أن يقدم رجلاً لأنه طلب الولاية ، أو لأنه سبق غيره في طلبها ، بل أن طلبه أحرى أن يكون سبباً لمنعه ما طلب ، فقد جاء في الصحيحين أن قوماً دخلوا على رسول الله ﷺ ، فسألوه ولاية ، فقال « إنا لا نولي أمرنا هذا من طلبه » .

وقال لعبد الرحمان بن سمرة يا عبد الرحمان لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وان أعطيتها عن مسألة وُكِلت اليها » (٣) .

ثم يقول : « ولقد دلت سنة رسول الله ﷺ ، على أن الولاية أمانة يجب أداؤها في مواضع مثل ما تقدم ومثل قوله لأبي ذر رضي الله عنه في الامارة « إنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها » (٤)

---

(١) راجع : السياسة الشرعية ، نشر دار الكتاب العربي بمصر عام ١٩٥١ ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) رواه الحاكم في صحيحه .

(٣) البخاري ومسلم .

(٤) رواه المسلم .

ويروي البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « **إذا ضُيعت الأمانة فانتظر الساعة** » قيل : يا رسول الله وما إضاعتها ؟ قال : « **إذا وسد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة** » (1) .

وابن تيمية **يضع مقياساً لصلاحية ولي الأمر** ، متخذاً مقياسه هذا من منهجه العام الذي يسير عليه في كل أموره وهو « الكتاب والسنة » .

ويرى ابن تيمية أن على ولي الأمر أن يختار الصالح للأمر ، والله تعالى يقول (**فاتقوا الله ما استطعتم**) ويقول الرسول ﷺ « **إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم** » .

ثم يقول في هذه الصلاحية أيضاً : إن الولاية لها ركنان : القوة والأمانة ، كما قال تعالى (**إن خير من استأجرت القوي الأمين**) وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام (**إنك اليوم لدينا مكين أمين**) وقال تعالى في صفة جبريل (**إنه لقول رسول كريم . ذي قوة عند ذي العرش مكين . مطاع ثم أمين**) (2) .

هكذا يبين لنا الشيخ المقياس الصحيح الذي يجب أن يتم على أساسه اختيار الوالي ليكون صالحاً لمهام الارشاد ، جديراً بمكان القيادة ، وهو « القوة والأمانة » .

ثم يتحدث الشيخ ـ بعد بيان عنصري القوة والأمانة ـ موضحاً كلاً من هذين العنصرين ، فيحدد ـ أولاً ـ القوة التي تصلح لكل عمل من الأعمال ، لأن القوة ليست واحدة في كل عمل ، **فهي** تختلف من عمل لآخر ، ولنأت بمثلين من قوله في هذا :

---

(1) البخاري ، وانظر : السياسة الشرعية ص ١٤ من مطبوعات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

(2) راجع : السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ص ١٧ من مطبوعات الجامعة بالمدينة المنورة ١٣٧٩ .

القوة في الولاية :

القوة في كل ولاية بحسبها ، فالقوة في إمارة الحرب ، ترجع إلى شجاعة القلب ، وإلى الخبرة بالحروب والمخادعة فيها ، فإن الحرب خدعة ، وإلى القدرة على أنواع القتال .. ونحو ذلك ، كما قال تعالى (**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل** [١]) وقال النبي ﷺ « **ارموا واركبوا ، وإن ترموا أحب الى من أن تركبوا ، ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا** » [٢] .

القوة في الحكم :

« والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب ، والسنة ، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام [٣] » .

مقارنة بين القوة والأمانة :

ثم يعقد الشيخ مقارنة بين القوة والأمانة ، ويبين أهمية كل منهما في مجال العمل ، فيقول : « فالواجب في كل ولاية **الأصلح بحسبها** ، فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة ، والآخر أعظم قوة قدم أنفعهما لتلك الولاية واقلهما ضرراً فيها ، فيقدم في إمارة الحروب : **القوي الشجاع** ، وإن كان فيه فجور ، على الضعيف العاجز ، وإن كان أميناً ... كما سئل الإمام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو ، أحدهما قوى فاجر ، والآخر صالح ضعيف ، مع أيهما يغزو ؟ . فقال : « **أما الفاجر القوي ، فقوته للمسلمين ، وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف ، فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين ، فيغزي مع القوي الفاجر** » وقد قال النبي ﷺ : «**إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**» ، وروي : بأقوام لاأخلاق لهم [٤] .

---

(١) الآية ٦٠ : الأنفال .

(٢) راجع : السياسة الشرعية لابن تيمية ، ص ١٧ من مطبوعات الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٣٧٩ هـ .

(٣) المصدر السابق للإمام ص ١٧ .

(٤) راجع المصدر السابق للإمام ص ١٨ طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٧٩ هـ .

الأمانة :

ومن الأعمال التي يقدم فيها الأمين ، لأن الحاجة فيها الى الأمانة أشد ، ولاية حفظ الأموال ونحوها ، وإن كان يستخرج ممن هي عليهم ، ثم حفظها كاملة لتنفق في مصالح الأمة ، فلا بد في هذه الحالة من « القوة والأمانة » فيجب أن يولي على الأمر : عاملاً قوياً يستخرج المال بقوته ، وكاتباً أمينا يحفظ المال بأمانته ونزاهته .. هذا ما يراه الشيخ ابن تيمية .

ثم يقول الشيخ « وهكذا في سائر الولايات ، إذا لم تتم المصلحة برجل واحد. **جمع بين عدد ، فلا بد من ترجيح الأصلح ، أو تعدد المولى إذا لم تقع الكفاية بواحد تام**[1] .

ولاية القضاء :

ثم تنتقل الى ولاية القضاء ، فنجد أنها تحتاج إلى عناصر « **العلم والتقوى ، والكفاية** » .

أي العلم بالأحكام الشرعية ، وتقوى الله وخشيته ، والكفاية ليكون جديراً بالقيام بمنصب القضاء ، **وفي هذا يقول الشيخ :**

« ويقوم في ولاية القضاء : الأعلم الأورع الاكفأ ، فإن كان أحدهما أعلم ، والآخر أورع ، قدم فيما قد يظهر حكمه ، ويخاف فيه الهوى : الأورع ، وفيما يدق حكمه ، ويخاف فيه الاشتباه . الأعلم ، ففي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال « إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ، ويحب العقل عند حلول الشهوات » .

ويقدم الاكفأ إن كان القضاء يحتاج إلى قوة واعانة للقاضي أكثر من حاجته الى مزيد العلم والورع ، فإن القاضي المطلق يحتاج أن يكون عالماً لا قادراً ،

---

(١) راجع : السياسة الشرعية باب الولايات ص ١٨ من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٧٩ هـ .

بل وكذلك كل والٍ للمسلمين ، فأي صفة من الصفات نقصت ظهر الخلل بسببه ، والكفاءة إما بقهر ورهبة ، وإما باحسان ورغبة ، وفي الحقيقة لا بد منهما » [٢] .

معرفة مقصود الولاية

والمقصود بالولاية ، هو تحقيق المصلحة للناس بالطرق المشروعة ، وأن يراعى إقامة دين الله في الأموال ، فإنه بدون اتباع الدين لا تصلح للناس حال ، ولا يستقيم لهم أمر ، وفي هذا نقرأ لابن تيمية تحت عنوان « معرفة الأصلح » بكتابة السياسة الشرعية .

« **والمهم في هذا الباب معرفة الأصلح** ، وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ، فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر فلهذا لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين ، قدموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد ، وكان من يطلب رئاسة نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاسته ، وقد كانت السنة ، أن الذي يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطب بهم ، هم أمراء الحرب الذين هم نواب ذي السلطان على الجند ، ولهذا لما قدم النبي ﷺ ، أبا بكر في الصلاة قدمه المسلمون في امارة الحرب وغيرها ، وكان النبي ﷺ ، إذا بعث أميراً على حرب كان هو الذي يؤمره للصلاة بأصحابه ، كما استعمل عتاب بن اسيد [٢] على مكة ، وعثمان بن أبي العاص على الطائف ، وعلياً ومعاذاً وأبا موسى على اليمن ، وعمرو بن حزم على نجران وكان نائبه هو الذي يصلي بهم ويقيم فيهم الحدود ، وغيرها مما يفعله أمير الحرب ، وكذلك كان خلفاؤه بعده ومن بعدهم من الملوك الأمويين وبعض العباسيين ، وذلك لأن أهم أمر الدين : « الصلاة والجهاد » ، ولهذا كانت أكثر الأحاديث عن النبي ﷺ في الصلاة والجهاد ، وكان إذا عاد مريضاً يقول « اللهم اشف عبدك يشهد لك

---

(١) راجع : المصدر السابق باب الولايات ص ٢٢ .

(٢) أموي ، استخلفه الرسول على مكة في غزوة حنين ، وهو في سن العشرين .

صلاة ، وينكأ لك [1] عدواً » .

ولما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن قال « **يامعاذ ، إن أهم أمرك عندي الصلاة** » ، وكذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب إلى عماله « إن أهم أموركم عندي الصلاة ، فمن حافظ عليها وحفظها ، حفظ دينه ، ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة » [2] .

إلى أن يقول الشيخ« فالمقصود الواجب بالولايات : اصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرانا مبيناً ، ولم ينفعهم مانعموا به في الدنيا ، واصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم ، ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول : « إنما بعثت عمالي إليكم ليعلموكم كتاب ربكم ، وسنة نبيكم ، ويقيموا بينكم دينكم » ، فلما تغيرت الرعية من وجه ، والرعاة من وجه ، تناقضت الأمور ، فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب الإمكان ، كان من أفضل أهل زمانه ، وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله ، فقد روى « يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة » [3] .

في الأموال :

وبعد أن يتكلم الشيخ عن الأمانة في الولايات يتكلم عن أمانة الأموال واداتها ، وهذه الأمانة يجب اداؤها بنص الكتاب لقوله تعالى (**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها**)[4] ، على ذوي السلطان ونوابه في العطاء أن يؤتوا كل ذي حق حقه ، وعلى جُباة الأموال أن يؤدوا إلى ذوي السلطان ما يجب ايتاؤه إليه ، وكذلك على الرعية يجب أداء ما يجب عليهم من الحقوق المالية ،

---

(١) نكاء الجرح : عبث به بعد تماثله للشفاء .

(٢) راجع : السياسة الشرعية باب الولايات ص ٢٣ ، ٢٤ من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٧٩ هـ .

(٣) راجع : المرجع السابق باب الولايات ص ٢٥ .

(٤) الآية ٥٨ : النساء .

كما يرى أنه ليس من حقوق الرعية أن يطالبوا ولاة الأموال بأكثر مما يستحقونه وإلا كانوا من أولئك الذين قال الله فيهم (**ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن اعطوا منها رضوا ، وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ... الآية**)[1] .

وإذا كان السلطان ظالماً ، فهل للرعية أن يدفعوا له ما يجب عليهم من الأموال ؟ ويجيب الشيخ بأنه إذا كان السلطان ظالماً ، فليس من حق الرعية أن يمتنعوا عن ذلك ، لأن الرسول ﷺ أمر بدفع الأموال للولاة الجائرين ، فقال « **أدوا إليهم الذي لهم ، فإن الله سائلهم عما استرعاهم** »[2] .

وليس للولاة في الأموال أن يقسموها حسب أهوائهم ، لأنهم هم أمناء ونواب ووكلاء ، وليسوا ملاكاً والرسول ﷺ يقول في هذا « إني والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً ، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت »[3] .

وعلى هذا النهج النبوي سار خلفاء رسول الله الراشدين ، وهذا رجل يقول لعمر بن الخطاب : يا أمير المؤمنين ، لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى؟ فيجيبه الفاروق بقوله : أتدري مثلي ومثل هؤلاء ؟ . **إنه كمثل قوم كانوا في سفر فجمعوا مالاً وسلموه إلى واحد ينفقه عليهم ، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم بشيء من أموالهم ؟** ..

ثم ينتقل حديث الشيخ عما يقع فيه كل من الولاة والرعية من الظلم ، حين يأخذ الأولون مالا يحل لهم ، ويمتنع الآخرون عن دفع ما يجب عليهم ، فيبين أنه من المتفق عليه عند الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ـ وبلا خلاف ـ أن كل من فعل محرماً أو ترك واجباً ، استحق العقوبة ، فإن لم تكن مقدرة بالشرع ، كان تعزيزاً يجتهد فيه ولي الأمر ، وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من

---

(١) الآية ٥٨ : التوبة .

(٢) البخاري ومسلم .

(٣) رواه البخاري عن أبي هريرة .

الفقهاء ولا أعلم فيه خلافاً .. الخ[1] .

ثم يتحدث عما يأخذه القائمون على الأموال من مال المسلمين بغير حق ، فيبين : أن لولي الأمر أن يستخرج ذلك منهم ، ومن هذا أيضاً ، الهدايا التي يأخذها الولاة ، والعمال بسبب العمل ، قال الرسول ﷺ : « **هدايا الأمراء غلول** »[2] ، وقال أبو سعيد الخدري : هدايا العمال غلول[3] .

وإذا استرد ولي الأمر ما يكون قد أخذه الولاة والعمال من الرعية بغير وجه حق ، عليهم ردها إلى أصحابها ، أو صرفها في المصالح العامة ، كالإنفاق على الجند أو تجهيزهم السلاح أو نحو ذلك [4]

وجوه صرف الأموال :

وبعد أن يتحدث الشيخ ابن تيمية عن وجوب أداء الأمانة في الأموال ، يتحدث عن وجوه صرف الأموال ، فيبين أن المال يجب أن يقسم حسب مصالح المسلمين كما يلي :ـ

الجنود : لأنهم أهل النصرة والجهاد ، وهم أحق الناس بالفيء ، لأن النصر لا يحصل إلا بهم ـ هذا فيما يختص بمال الفيء ـ أما سائر الأموال العامة ، فهي لجميع المصالح وفاقاً .

ومن المستحقين في الأموال العامة أصحاب الولايات : كالولاة والقضاة ، والعلماء والسعاة على المال جمعاً وحفظاً وقسمة ، ونحو ذلك حتى أئمة الصلاة والمؤذنين ونحو ذلك .

---

(١) راجع السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية للامام ابن تيمية ص ٤١ من مطبوعات الجامعة الإسلامية ...

(٢) غلول : خيانة ، والحديث رواه ابن عياش رضي الله عنهما عن النبي .. راجع المصدر السابق ص ٤٢ .

(٣) العمال : يندرج تحت هذا الاسم : الولاة والحكام .

(٤) ـ أنظر : السياسة الشرعية ص ٤٣ وما بعدها .

ومن المستحقين لها : **ذوو الحاجات** الذين ليس لهم ما يكفيهم ، وعلى ولي الأمر أن يكفيهم شر العوز والسؤال .

وقد اختلف الفقهاء في تقديم ذوي الحاجات في مال الفيء ، فمنهم من قال : يقدمون ، ومنهم من قال : المال استحق بالاسلام ، فيشتركون فيه كما يشترك الورثة في الميراث[(١)]

وقد ذكر ابن‌تيمية أنهم يقدمون ، فإن النبي ﷺ ، كان يقدم ذوي الحاجات في مال بني النضير ، وقد أخذ ابن تيمية من قول الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب في مصارف الأموال أساساً للتوزيع إذ يقول عمر : « ليس لأحد أحق بهذا المال[(٢)] من أحد إنما هو الرجل وسابقته[(٣)] ، والرجل وغناؤه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وحاجته »[(٤)] .

وفي سياق الكلام يشرح ابن تيمية تقسيمات عمر الأربعة لتوزيع الأموال :

الأول : ذوو السوابق ، الذين بسابقتهم حصل المال .

الثاني : من يغني عن المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم المنافع للدين والدنيا .

الثالث : من يبلي بلاء حسناً في دفع الضرر عنهم كالمجاهدين في سبيل الله من الأجناد والعيون ، ومن القصاد والناصحين ونحوهم .

الرابع : ذوو الحاجات .

ثم يقول الشيخ في هؤلاء « وإذا حصل من هؤلاء متبرع فقد أغنى الله به وإلا أعطى ما يكفيه وقدر عمله .. الخ »[(٥)] .

---

(١) ــ راجع : السياسة الشرعية للإمام ص ٤٨ من مطبوعات الجامعة الإسلامية سنة ١٣٧٩ .

(٢) أي الذي حصل عليه المسلمون من الفتح ، ومال الفيء وغير ذلك « الكاتب » .

(٣) أي الذي سبق إلى الإسلام . « الكاتب » .

(٤) راجع : السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٨ من مطبوعات الجامعة الإسلامية .

(٥) راجع : السياسة الشرعية ص ٤٨ من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

ثم يقول عن المؤلفة قلوبهم « لكن يجوز ، بل يجب الإعطاء لتأليف من يحتاج إلى تأليف قلبه ، وقد أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم من الصدقات ، كما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم من الفيء ونحوه وهم السادة المطاعون في عشائرهم ، كما كان النبي ﷺ يعطي : الأقرع ابن حابس سيد بني تميم ، وعلقمة بن علاثة العامري سيد بني كلاب ، وعيينه ابن حصن سيد بني فزاره ، وزيد الخير الطائي سيد بني نبهان ، ومثل : سادات قريش من الطلقاء : كصفوان بن أمية ، وعكرمة بن أبي جهل ، وأبي سفيان ابن حرب ، وسهل بن عمر ، والحارث بن هشام ، وعدد كثير ، وذلك كما ورد في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : بعث علي وهو باليمن بذهبية[1] في تربتها إلى رسول الله ﷺ ، فقسمها رسول الله ﷺ ، بين أربعة نفر : الأقرع بن حابس الحفظي ، وعيينة بن حصن الفزاري ، وعلقمة بن علاثة العامري ، أحد بني كلاب ، وزيد الخير الطائي ، أحد بني نبهان ، قال : فغضبت قريش والأنصار ، فقالوا : يعطى صناديد نجد ويدعنا ، فقال رسول الله ﷺ ، « إني إنما فعلت ذلك لتأليفهم ... ألخ »[2] .

(١) ذهبية : ذهب غير خالص .

(٢) المرجع السابق ص ٤٩-٥٠ .

الحدود والحقوق

يتحدث الشيخ في كتابه « السياسة الشرعية » عن الحدود والواجبات مستلهماً حديثه من قوله تعالى (**وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**) . الآية ٥٨ : النساء .

ويبين الشيخ أمثلة من الحدود والحقوق مثل : حد قطاع الطريق والسراق والزناة ونحوهم فيقول : « ويجب إقامة الحدود على الشريف والوضيع والقوي والضعيف ، ولا يحل تعطيله لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرها ، ولا تحل الشفاعة فيه ، ومن عطله لذلك وهو قادر على إقامته ، فعليه لعنة الله وملائكته والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً »[1] .

ثم يذكر الشيخ الدليل على عظم تعطيل هذه الحدود والحقوق وخطر تعطيلها على المجتمع بشفاعة فيقول « وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ، أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ؟ ، فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد ، قال الرسول ﷺ : « **أتشفع في حد من حدود الله؟ إنما هلك بنو إسرائيل أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ،**

---

(١) راجع : السياسة الشرعية ص ٥٩ من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٧٩ هـ .

والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها »[1] .

ثم يذكر الشيخ أنه لا بأس من قبول الشفاعة في السارق قبل أن يصل الأمر إلى السلطان أو من له القضاء وإلا كان حراماً وإثماً كبيراً ، وفي هذا يقول « روى مالك في الموطأ أن جماعة أمسكوا لصاً ليرفعوه إلى عثمان رضي الله عنه ، فتلقاهم الزبير ، فشفع فيه ، فقالوا : إذا رفع إلى عثمان فأشفع فيه عنده ، فقال : إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع يعني الذي يقبل الشفاعة »[2] .

كما يذكر الشيخ دليلاً آخر في هذا « وكان صفوان بن أمية دائماً على رداء له في مسجد رسول الله ﷺ فجاء لص فسرقه ، فأخذه فأتى به النبي ﷺ ، فأمر بقطع يده ، فقال : يا رسول الله أعلى ردائي تقطع يده؟ أنا أهبه له ، فقال « **فهلا قبل أن تأتيني به عفوت عنه » ثم قطع يده**[3] .

يعني ﷺ ، أنك لو عفوت عنه قبل أن تأتيني به لكان ، فأما أن تأتيني بعد أن رفع إلي وأقمت عليه الحد ، فلا يجوز تعطيل الحد بشفاعة ولا رهبة ولا غير ذلك .

القسم الأول :

ثم يتناول الشيخ في حديثه : عقوبات المحاربين وقطاع الطرق والسراق والزناة ، فيبين واجب السلطان في إقامة الحد عليهم ، فإذا امتنعوا عليه ، فإنه على المسلمين قتالهم باتفاق الفقهاء حتى يقدر عليهم كلهم ، وأن المقصود من قتالهم التمكن منهم لإقامة الحدود عليهم ومنعهم من الفساد .

وكذلك يجب إقامة هذا النوع من الحدود على الناس كافة بلا فرق بين

---

(١) المرجع السابق ونفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق ص ٦٠ .

(٣) راجع : السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ص ٦٠ من مطبوعات الجامعة الإسلامية ١٣٧٩ .

شريف، ووضيع، أو قوي، وضعيف، ولا تحل الشفاعة فيه، ولا تجوز تعطيله بشفاعة، أو غيرها، فإن خطره كبير على المجتمع كله.

من عطل إقامته لذلك ونحوه، وهو قادر على إقامته، كان حرياً بلعنة الله، وملائكته والناس جميعاً، وكان ممن أشترى بآيات الله ثمناً قليلاً، ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً.

وبعد ذلك يتحدث الشيخ عن جرائم «السرقة والزنا وشرب الخمر والقذف» ويبين حد كل جريمة على حدة، وما يتصل بها من ظروف وأحكام **فقهية**»[1].

ثم يتحدث بعد ذلك عن: المعاصي التي ليس فيها حد مقدَّر ويبيِّن الجلد الشرعي لها، وهذه المعاصي يذكرها ابن تيمية بقوله «كالذي يقبِّل الصبي والمرأة الأجنبية، أو يباشر بالإجماع أو يأكل ما لا يحل كالدم والميتة، وأن يقذف الناس بغير الزنا أو يسرق من غير حرز، أو شيئاً يسيراً، أو يخون أمانته، كولاة أموال بيت المال أو الوقوف[2]، ومال اليتيم ونحو ذلك إذا خانوا فيها، وكالوكلاء والشركاء إذا خانوا أو يغش في معاملته، كالذين يغشون في الأطعمة والثبات ونحو ذلك، أو يطفف المكيال والميزان، أو يشهد بالزور أو يلقن شهادة الزور، أو يرتشي أو يتعزى بعزاء[3]، الجاهلية، أو يلبي داعي الجاهلية إلى غير ذلك من أنواع المحرمات.. **فهؤلاء** يعاقبون تعزيراً أو تنكيلاً وتأديباً بقدر ما يراه الوالي على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته، فإذا كان كثيراً زاد في العقوبة، بخلاف ما إذا كان قليلاً، وعلى حسب حال المذنب فإذا كان من المدمنين على الفجور، زِيدَ في عقوبته،

---

(١) المرجع السابق من ص ٦١-١٠٦.

(٢) الوقوف: جمع وقف، وهو المال الذي يقيده المالك لعدم التصرف فيه، ويرصد ريعه لأعمال البر والخير.

(٣) يتعزى: أي يدعو بدعوى الجاهلية كالعصبية ونحوها.

وبخلاف المُقِل من ذلك ، وعلى حسب كبر الذنب وصغره ، فيعاقب من يتعرض لنساء وأولادهم مالا يعاقب من لم يتعرض إلا لمرأة واحدة أو صبي واحداً .

القسم الثاني :

ثم يتحدث عن الحدود والحقوق في قضايا الإعتداء على النفوس بالقتل ، وعلى الأعضاء ، والجسم بالجراح ، وعلى الأعراض ، وكل ما فيه اعتداء على شخص معين[1] .. ثم يذكر قتل النفس الآدمية بغير الحق ، ويبين أحوال القصاص من القاتل أو العفو عنه ، أو أخذ الديه منه حسب مشيئة وليّ المقتول .

ثم يذكر الجراح ، ويبين كيفية القصاص من المعتدي والمساواة في القصاص منه ، بأن تقطع يده أو مفصله أو تشج رأسه ، كما فعل في المجني عليه على أساس السن بالسن والعين بالعين ، كما يقول الله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص .. الآية)[2] .

ثم يذكر انتهاك الأعراض عن طريق السب أو الفعل ، وكيفية القصاص من المعتدي .. الخ ما تكلم فيه من الحدود والحقوق وبيان القصاص فيه .. ويتحدث عن كل ذلك في فصول خاصة ذاكراً النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، وآراء السلف والأئمة[3] .

---

(١) راجع : السياسة الشرعية للإمام ، طبع الجامعة الإسلامية ص ١٠٧ ، ١٠٨ .
(٢) راجع : السياسة الشرعية للامام ص ١٣٩–١٤٩ طبع الجامعة الإسلامية ١٣٧٩ .
(٣) الآية ٤٥ : المائدة .
(٤) المرجع السابق ونفس الصفحات .

ابن تيمية الكاتب الأديب

وابن تيمية لم يكن صاحب رأي وفقه واجتهاد ، ومصلح اجتماعي وسياسي فحسب ، وإنما كان صاحب قلم رصين ، وأسلوب رفيع ، ويظهر ذلك من رسائله التي كتبها ، ونأتي هنا باثنتين منها ، إحداهما التي أرسلها لوالدته وهو محبوس بمصر .. قال فيها رحمه الله :

« **من أحمد ابن تيمية** ، **إلى الوالدة السعيدة** ، أقر الله عينها بنعمة ، وأسبغ عليها جزيل كرمه ، وجعلها من خيار إمائه وخدمه ، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فإنا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ، وهو للحمد أهل ، وهو على كل شيء قدير ، ونسأله أن يصلي على خاتم النبيين ، وإمام المتقين محمد عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً ، كتابي إليكم عن نعم من الله عظيمة ، ومنن كريمة ، وآلاء جسيمة ، نشكر الله عليها ، ونسأله المزيد من فضله ، ونعم الله كلما جاءت في نمو وإزدياد ، وآيادية جلت عن التعداد ، وتعلمون أن مقامنا الساعة في هذه البلاد إنما هو لأمور ضرورية ، متى أهملناها فسد علينا أمر الدين والدنيا ، ولسنا والله مختارين للبعد عنكم ، ولو حملتنا الطيور لسرنا إليكم ، ولكن الغائب عذره معه وأنتم لو اطلعتم على باطن الأمور ، فإنكم ـ ولله الحمد ـ ما تختارون الساعة إلا ذلك ، ولم نعزم على المقام والاستيطان شهراً واحداً ، بل كل يوم نستخير الله لنا ولكم ، وأدعوا لنا بالخير ، فنسأل الله العظيم ، أن يخير لنا ولكم وللمسلمين ما فيه الخيرة في خير وعافية .

ومع هذا فقد فتح الله من أبواب الخير والرحمة والهداية والبركة ما لم يكن يخطر بالبال ، ولا يدور في الخيال ، ونحن في كل وقت مهمومون بالسفر ، مستخيرون الله سبحانه وتعالى ، فلا يظن الظان أنا نؤثر على قربكم شيئاً من أمور الدنيا قط ، بل ولا نؤثر من أمور الدين ما يكون قربكم أرجح منه ، ولكن ثَمَّ أموراً كباراً تخاف الضرر الخاص والعام من أهمالها ، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب .

والمطلوب كثرة الدعاء بالخير ، فإن الله يعلم ولا نعلم ، ويقدر ولا نقدر ، وهو علام الغيوب ، وقد قال النبي ﷺ « من سعادة ابن آدم استخارته الله ورضاه بما يقسم الله له ، ومن شقاء ابن آدم ترك استخارة الله وسخطه بما يقسم الله له » .

والتاجر يكون مسافراً ، فيخاف ضياع بعض ماله ، فيحتاج أن يقيم حتى يستوفيه ، وما نحن فيه أمر يجل عن الوصف ولا حول ولا قوة إلا بالله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته كثيراً كثيراً ، وعلى سائر من في البيت من الكبار والصغار ، وسائر الجيران والأهل والأصحاب واحداً واحداً ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً » .

أما الرسالة الأخرى ، فهي التي وجهها إلى سرجوان ، ملك قبرص .. كان ابن تيمية يعيش في دمشق ، يقلقه ويؤرقه أنين أسارى المسلمين المتصاعد فوق أمواج البحر الأبيض في قبرص ، فيكتب إلى ملك قبرص هذه الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

● من : أحمد ابن تيمية :

إلى : سرجوان عظيم أهل ملته ، ومن تحيط به عنايته من رؤساء الدين ، وعظماء القسيسين ، والرهبان ، والأمراء ، والكتاب وأتباعهم .

سلام على من أتبع الهدى .

أما بعد :

● فانا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ، إله ابراهيم وآل عمران[1] . ونسأله أن يصلي على عباده المصطفين وأنبيائه المرسلين .

ويخص بصلاته وسلامه أولي العزم[2] ، الذين هم سادة الخلق وقادة الأمم ، الذين خصوا بأخذ الميثاق ، وهم : نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ، كما سماهم الله تعالى في كتابه فقال عز وجل :

(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً ، والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كَبُر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب)[3] .

وقال تعالى : (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ، ومنك ، ومن نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ابن مريم ، وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً ، ليسأل الصادقين عن صدقهم ، وأعد للكافرين عذاباً أليماً)[4] .

* * *

---

(١) إنما خص « الامام » رحمه الله بالذكر ابراهيم وآل عمران ، لأن الخليل عليه السلام أبو الأنبياء ، ولأن المقصود بآل عمران « مريم » أم السيد المسيح عليه السلام ـ ومراعاة لقوله تعالى : (إن الله اصطفى آدم ونوحا ، وآل ابراهيم ، وآل عمران على العالمين) .

(٢) العزم هو الصبر على تحمل المشاق ، وإنما سمي هؤلاء أولو العزم لأنهم تحملوا المشاق أكثر من غيرهم .

(٣) الشورى : ١٣ . (٤) الأحزاب : ٧ ، ٨ .

● ونسأله أن يخص بشرائف صلاته وسلامه خاتم المرسلين وخطيبهم إذا وفدوا على ربهم ، وإمامهم إذا اجتمعوا ، شفيع الخلائق يوم القيامة ، نبي الرحمة ونبي الملحمة[1] . الجامع محاسن الأنبياء ، الذي بشر به عبد الله وروحه وكلمته التي ألقاها إلى الصديقة الطاهرة البتول :[2] التي لم يمسها بشر قط : مريم ابنه عمران ـ ذلك مسيح الهدى عيسى بن مريم ، الوجيه في الدنيا والآخرة ، المقرب عند الله ، المنعوت بنعت الجمال والرحمة لما أنجز بنو اسرائيل فيما بعث به موسى من نعت الجلال والشدة ، وبعث الخاتم[3] الجامع بنعت الكمال المشتمل على الشدة على الكفار ، والرحمة بالمؤمنين ، والمحتوي على محاسن الشرائع والمناهج التي كانت قبله ﷺ أجمعين ، وعلى من تبعهم إلى يوم القيامة .

● أما بعد :

فإن الله خلق الخلائق بقدرته ، وأظهر فيهم آثار مشيئته وحكمته ورحمته ، وجعل المقصود الذي خلقوا له فيما أمرهم به ، هو عبادته .

وأصل ذلك هو معرفته ومحبته .فمن هداه الله صراطه المستقيم ، آتاه رحمة وعلماً ومعرفة بأسمائه الحسنى وصفاته العليا ، ورزقه الإنابة إليه ، والوجل لذكره والخشوع له ، والتآليه له[4] ، فحن إليه حنين النسور إلى أوكارها ، وكَلِف بحبه كَلِف الصبيّ بأمه ، لا يعبد إلا إياه رغبة ورهبة ومحبة ،

---

(١) أي الحرب : والنبي ﷺ « نبي ـ أمر بالحرب » . ولكن لا ينبغي أن ننسى أنه نبي الرحمة أيضاً ـ بمثل المعنى الأول القول الكريم : (قاتلوا ـ الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . وبمثل المعنى الثاني القول الكريم : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

(٢) البتول : المرأة المنقطعة عن الأزواج أي : العذراء ، أو المنقطعة إلى ربها تعبده ، وقد يكون المقصود كلا المعنيين هنا ـ ولكن الأول أظهر .

(٣) يقصد محمداً ﷺ .

(٤) التأله : التحنث والتعبد .

وأخلص دينه لمن الدنيا والآخرة له ، رب الأولين والآخرين ، مالك يوم الدين ، خالق ما تبصرون ، وما لا تبصرون ، عالم الغيب والشهادة ، الذي أمْرُه إذا أراد شيئاً أن يقول له كُنْ فيكون . لم يتخذ من دونه انداداً[1] ـ كالذين اتخذوا من دون الله انداداً يحبونهم كحب الله ، والذين آمنوا أشد حباً لله . ولم يشرك بربه أحداً ، ولم يتخذ من دونه ولياً ولا شفيعاً ، لا ملكاً ولا نبياً ولا صديقاً ، فإن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً . لقد أحصاهم وعدهم عدا . وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ـ فهناك اجتباه ربه ، واصطفاه وآتاه رشده ، وهداه لما اختلف فيه من الحق بإذنه ، فإنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

إن الناس كانوا بعد آدم عليه السلام وقبل نوح عليه السلام ، على التوحيد والإخلاص ، كما كان عليه أبوهم آدم أبو البشر ـ عليه السلام ـ حتى ابتدعوا الشرك وعبادة الأوثان بدعة من تلقاء نفوسهم ـ لم ينزل الله بها كتاباً ، ولا أرسل بها رسولاً بشبهات زينها الشياطين من جهة المقاييس الفاسدة ، والفلسفة الحائدة .

قوم منهم : زعموا ، أن التماثيل طلاسم الكواكب السماوية ، والدرجات الفلكية ، والأرواح العلوية .

وقوم : اتخذوها على صورة من كان فيهم من الأنبياء والصالحين[2] .

وقوم : جعلوها لأجل الأرواح السفلية من الجن ، والشياطين .

---

(١) الند : المثل والنظير .

(٢) فسر « ابن عباس » رضي الله عنه القول الكريم : (وقالوا لا تذرن آلهتكم ، ولا تذرن وداً ولا سُواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً) بقوله : هذه أسماء رجال من قوم نوح ، لما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن نصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون عليها أنصاباً ، وسموها بأسمائهم ، ففعلوا فلم يعبدوا ـ حتى إذا هلك أولئك ، ونسى المعلم ـ عبدت .

وقوم : على مذاهب أخر .

وأكثرهم لرؤسائهم مقلدون ، وعن سبيل الهدى ناكبون ، فابتعث الله نبيه نوحاً عليه السلام ـ يدعوهم إلى عباده الله وحده لا شريك له ، وينهاهم عن عبادة ما سواه ، وإن زعموا أنهم يعبدونهم ليتقربوا بهم إلى الله زلفى ويتخذوهم شفعاء ـ فمكست فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ، فلما أعلمه الله أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن ، دعا عليهم فاغرق الله تعالى أهل الأرض بدعوته .

وجاءت الرسل بعده تترى[1] ، إلى أن عم الأرض دين الصابئة والمشركين لما كان النماردة[2] والفراعنة ملوك الأرض شرقاً وغرباً ـ فبعث الله تعالى إمام الحنفاء[3] ، وأساس الملة الخالصة ، والكلمة الباقية : إبراهيم خليل الرحمن .

فدعا الخلق من الشرك إلى الإخلاص ، ونهاهم عن عبادة الكواكب والأصنام ، وقال :

(وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين)[4]

وقال لقومه : (أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ، فإنهم عدو لى إلا رب العالمين ، الذي خلقني فهو يهدين ، والذي هو يطعمني ويسقين ، وإذا مرضت فهو يشفين . والذي يميتني ثم يحيين ، والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين)[5] .

« إنا برآء منكم ومما تعبدون ، من دون الله كفرنا بكم ، وبدا بيننا وبينكم

---

(١) تتوالى .
(٢) النماردة ـ جمع نمروذ ـ بتخفيف الذال إلى الدال ـ والنمرود ـ هو الذي ـ حاجَّ ابراهيم في ربه ان آتاه الله الملك .
(٣) الحنفاء ـ جمع حنيف ـ وهو المسلم .
(٤) الأنعام : ٧٩ .
(٥) الشعراء : ٧٥ـ٨٢ .

العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده)[١] .

● فجعل الله الأنبياء والمرسلين من أهل بيته[٢] ، وجعل لكم منهم خصائص ورفع بعضهم فوق بعض درجات ، وآتى كلاً منهم من الآيات ، ما آمن على مثله البشر .

فجعل لموسى العصا حيَّة حتى ابتلعت ما صنعت السحرة والفلاسفة من الحبال والعصى ، وكانت شيئاً كثيراً . وفلق له البحر حتى صار يابسطِ والماء واقفاً حاجزاً بين اثني عشر طريقاً على عدد الأسباط وأرسل معه القمل والضفادع والدم ، وظلَّل عليه وعلى قومه الغمام الأبيض يسير معهم ، وأنزل عليهم صبيحة كل يوم المنَّ والسلوى ، وإذا عطشوا ضرب موسى بعصاه الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ، قد علم كل أناس مشربهم .

● وبعث بعده أنبياء من بني اسرائيل ، منهم من أحيا الله على يده الموتى .
ومنهم من شفى الله على يده المرضى .
ومنهم من أطلعه على ما شاء من غيبه ،ومنهم من سخر له المخلوقات ، ومنهم من بعثه بأنواع المعجزات .

وهذا مما اتفق عليه جميع أهل الملل ، وفي الكتب التي بأيدي اليهود والنصارى ، والنبوات التي عندهم وأخبار الأنبياء عليهم السلام ، مثل : أشعياء ، وأرمياء ، ودانيال ، وحبقوق ، وداود ، وسليمان ، وغيرهم ـ وكتاب سِفر الملوك[٣] وغيره من الكتب ما فيه معتبر .

● وكانت بنو اسرائيل أمة قاسية عاصية ، تارة يعبدون الأصنام والأوثان ،

---

(١) الممتحنة : ٤ .

(٢) ذلك أن ابراهيم عليه السلام ! وُهب ولدين : اسماعيل وإسحاق أما إسماعيل فلم يكن من ذريته نبي إلا نبينا ﷺ ـ وأما اسحاق فكان من ذريته جميع انبياء بني اسرائيل ـ واسرائيل عليه السلام هو (يعقوب بن إسحاق) .

(٣) أحد أسفار العهد القديم .

وتارة يعبدون الله ، وتارة يقتلون النبيين بغير الحق ، وتارة يستحلون محارم الله بأدنى الحيل .

فلعنوا أولاً على لسان داود ، وكان من خراب بيت المقدس . ما هو معروف عند أهل الملل كلهم .

● ثم بعث الله المسيح ابن مريم رسولاً ، قد خلت من قبله الرسل . وجعله وأمه آية للناس ، ـ حيث خلقه من غير أب إظهاراً لكمال قدرته . وشمول كلمته ، ـ حيث قسم النوع الإنساني الأقسام الأربعة :

فجعل آدم من غير ذكر ولا أنثى .
وخلق زوجة حواء من ذكر بلا أنثى .
وخلق ، المسيح ابن مريم من أنثى بلا ذكر .
وخلق سائرهم من الزوجين الذكر والأنثى .

وآتى عبده المسيح من الآيات البينات ما جرت به سنته ، فأحيا الموتى ، وأبرأ الأكمة والأبرص ، وأنبأ الناس بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم ـ ودعا إلى الله وإلى عبادته ، متبِعاً سنة إخوانه المرسلين ، مصدقاً لمن قبله ، ومبشراً بمن يأتي بعده .

فتفرق الناس في المسيح عليه السلام :

قوم كذبوه وكفروا به ، وزعموا أنه ابن بَغْي ، ورموا أمه بالفرية ، ونسبوه إلى يوسف النجار[1] ، وزعموا أن شريعة التوراة لم ينسخ منها شيء ، وأن الله لم ينسخ ما شرعه .

وقوم : غلوا فيه وزعموا : أنه الله ، وابن الله ، وأن اللاهوت[2]

---

(١) يوسف النجار هذا ـ كان خاطباً لمريم عليها السلام .

(٢) اللاهوت ، والناسوت ، كلمتان معناهما : الله ، والإنسان وزيدت الواو والتاء على كل من اللفظين من باب (زيادة المبنى) تدل على زيادة المعنى .

تدرّع الناسوت ، وأن رب العالمين نزل ، وأنزل ابنه ليصلب ويقتل فداء لخطيئة آدم عليه السلام .

● وتفرقوا في التثليث والإتحاد تفرقاً وتشتتوا تشتتاً لا يقرُّ به عاقل ، ولم يجئ به نقل ، إلا كلمات متشابهات[(١)] في الإنجيل وما قبله من الكتب ، قد بينتها كلمات محكمات في الإنجيل وما قبله ، كلها تنطق بعبودية المسيح وعبادته لله وحده ، ودعائه وتضرعه[(٢)] .

ولما كان أصل الدين : هو الايمان بالله ، ورسله ـ كما قال خاتم النبيين والمرسلين : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أنَّ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله » .

وقال : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم فإنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله »[(٣)] .

كان أمر الدين توحيد الله ، والإقرار برسله . ولهذا كان الصابئون والمشركون كالبراهمة[(٤)] ونحوهم من منكري النبوات مشركين بالله في إقرارهم وعبادتهم ، وفاسدي الاعتقاد في رسله .

فأرباب التثليث في الوحدانية ، والاتحاد في الرسالة ، قد دخل في أصل دينهم من الفساد ما هو بيِّن بفطرة الله التي فطر الناس عليها ، وكتب الله التي أنزلها .

---

(١) كقول العهد الجديد على لسان المسيح : (إذهبوا إلى جميع الأمم ، وعمدوهم باسم الأب والإبن وروح القدس ، الإله الواحد) .

(٢) راجع : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية في أربعة مجلدات .

(٣) الإطراء : المدح .

(٤) جمع برهمي ـ نسبة إلى معبودهم براهما وهم يؤمنون بتناسخ الأرواح ، وهم لهذا يعبدون الحيوان لاعتقادهم أن أرواح آبائهم وأجدادهم حلت فيه .

ولهذا كان عامة رؤسائهم من القيسين والرهبان ، وما يدخل فيهم من البطارقة ، والمطارنة ، والأساقفة ، إذا صار الرجل منهم فاضلاً مميزاً ـ فإنه ينحل عن دينه ـ ويصير منافقاً لملوك أهل دينه ، وعامتهم ، رضي بالرياسة عليهم وبما يناله من الحظوظ ، كالذي كان ببيت المقدس ، الذي يقال له : « ابن البوري » ـ والذي كان بدمشق الذي يقال له : « ابن القف » ـ والذي بقسطنطينية وهو : « البابا » عندهم ـ وخلق كثير من كبار « الباباوات » والمطارنة والأساقفة ـ لما خاطبهم قوم من الفضلاء أقرُّوا لهم بأنهم ليسوا على عقيدة النصارى ، وإنما بقاؤهم على ما هم عليه لأجل العادة والرياسة ، كبقاء الملوك والأغنياء على ملكهم وغناهم ، ولهذا تجد غالب فضلائهم إنما همَّة أحدهم نوع من العلم الرياضي ـ كالمنطق والهيئة والحساب والنجوم ، أو الطبيعي ـ كالطب ومعرفة الأركان . أو التكلم في الإلهيات على طريقة الصائبة الفلاسفة الذين بُعث إليهم إبراهيمُ الخليل عليه السلام ، قد نبذوا دين المسيح والرسل الذين قبله وبعده ، وراء ظهورهم ، وحفظوا رسوم الدين لأجل الملوك والعامة .

وأما الرهبان فاحدثوا من أنواع المكر والحِيل بالعامة ، ما يظهر لكل عاقل ، حتى صنَّف الفضلاء في حيل الرهبان كتباً مثل : النار التي كانت تصنع بقمامة يدهنون خيطاً دقيقاً « بسندروس » ويلقون النار عليه بسرعة فتنزل ـ فيعتقد الجُّهال أنها نزلت من السماء ويأخذونها إلى البحر ، وهي صنعة ذلك الراهب ، يراه الناس عياناً ، وقد اعترف هو وغيره بأنهم يصنعونها .

وقد اتفق أهل الحق من جميع الطوائف على أنه لا تجوز عبادة الله تعالى بشيء ليس له حقيقة .

فلما اختلفت الأحزاب من بينهم هدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، فبُعث النبيُ الذي بشر به المسيح ومن قبله من الأنبياء ـ داعياً إلى ملة إبراهيم ، ودين المرسلين قبله وبعده ، وهو عبادة الله وحده لا شريك له ، وإخلاص الدين كله لله ، وطهَّر الأرض من عبادة الأوثان ، ونزَّه الدين عن

الشرك دقَّة وجِلَّة ، بعدما كانت الأصنام تُعبد في أرض الشام وغيرها في دولة بني اسرائيل . ودولة الذين قالوا : إنا نصارى ؛ وأمر بالإيمان بجميع كتب الله المنزلة كالتوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، وبجميع أنبياء الله من آدم إلى محمد .

قال الله تعالى : (وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ، قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط . وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون . فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم . صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون)[1] .

وأمر الله ذلك الرسول بدعوة الخلق إلى توحيده بالعدل فقال تعالى : (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون)[2] .

وأمره أن تكون صلاتُه وحجه إلى بيت الله الحرام ، الذي بناه خليله ابراهيم ، أبو الأنبياء ، وإمام الحنفاء ، وجعل أمته وسطاً ، فلم يغلو في الأنبياء كغلو من عدلهم[3] بالله ، وجعل فيهم شيئاً من الإلهية ، وعبدهم ، وجعلهم شفعاء ، ولم يجفوا جفاء من آذاهم واستخف بحرماتهم ، وأعرض عن طاعتهم ، بل عزروا الأنبياء : أي عظَّموهم ، ونصروهم ، وآمنوا بما جاءوا به ، وأطاعوهم ، واتبعوهم ، وائتمُّوا بهم ، وأحبوهم ، وأجلُّوهم ، ولم يعبدوا فلم يتكلوا إلا عليه ، ولم يستعينوا إلا به ، مخلصين له الدين حنفاء .

---

(١) البقرة : ١٣٥ـ١٣٨ .
(٢) آل عمران : ٦٤ .
(٣) عدل : بمعنى سوى .

وتوسعت هذه الأمة في الطهارة والنجاسة ، وفي الحلال والحرام ، وفي الأخلاق ، ولم يجردوا الشدة كما فعله الأولون[1] ، ولم يجردوا الرأفة كما فعله الآخرون[2] ، بل عاملوا أعداء الله بالشد ، وعاملوا أولياء الله بالرأفة والرحمة ، وقالوا : في المسيح ما قاله سبحانه وتعالى ، وما قاله المسيح والحواريون ، لا ما ابتدعه الغالون ، والجافون .

وإنما نُبه الداعي لعظيم ملته وأهله ، لِما بلغني ما عنده من الديانة والفضل ، ومحبة العلم ، وطلب المذاكرة . ورأيتِ الشيخ أبا العباس المقدسي : شاكراً من الملك ، من رفقه ولطفه ، وإقباله عليه ، وشاكراً من القسيسين ونحوهم .

ونحن قوم نحب الخير لكل أحد ، ونحب أن يجمع الله لكم خير الدنيا والآخرة ، فإن أعظم ما عُبده الله به نصيحةُ خلقه ، وبذلك بَعث الله الأنبياء والمرسلين . ولا نصيحة أعظم من النصيحة فيما بين العبد وبين ربه ، فإنه لا بد للعبد من لقاء الله ، ولا بد أن الله يحاسب عبده ، كما قال تعالى :

﴿ فلنسألنَّ الذين أرسِل إليهم ولنسألنَّ المرسلين ﴾[3] .

وأما الدنيا فأمرها حقير ، وكبيرها صغير ، وغاية أمَرها يعود إلى الرياسة والمال . وغاية ذي الرياسة أن يكون كفرعون . الذي أغرقه الله في اليَمِّ انتقاماً منه . وغاية ذي المال أن يكون كقارون الذي خسف الله به الأرض ، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة لما آذى نبي الله موسى .

وهذه وصايا المسيح ومن قبله ومن بعده من المرسلين ، كلها تأمر بعبادة الله والتجرد للدار الآخرة ، والإعراض عن زهرة الحياة الدنيا ، ولما كان أمر الدنيا خسيساً ، رأيت أنَّ أعظم ما يُهدى لعظيم قومه : المفاتحة في العلم والدين بالمذاكرة فيما يقرب إلى الله ، والكلام في الفروع مبني على الأصول . وأنتم

---

(١) يعني اليهود .

(٢) يعني النصارى .

(٣) الأعراف : ٦ .

تعلمون أن دين الله لا يكون بهوى النفس ، ولا بعادات الآباء وأهل المدنية ، وإنما ينظر العاقل فيما جاءت به الرسل ، وفي ما اتفق الناس عليه وما اختلفوا فيه ، ويعامل الله تعالى بينه وبين الله تعالى ، بالاعتقاد الصحيح ، والعمل الصالح ، وإن كان لا يمكن الإنسان أن يظهر كل ما في نفسه لكل أحد ، فينتفع هو بذاك القدر .

ولما قدم مقدم المغول غازان[1] وأتباعه إلى دمشق[2] وكان قد انتسب إلى الإسلام ، لكن لم يرض الله ورسوله والمؤمنون بما فعلوه ، حيث لم يلتزموا دين الله .

وقد اجتمعت به وبأمرائه ، وجرى لي معهم فصول يطول شرحها ، لا بد أن تكون قد بلغت الملك .

وقد عرف النصارى كلهم أنّي لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى وأطلقهم غازان وقطلوشاه ، وخاطبت مولاي فيهم ، فسمح بإطلاق المسلمين قال لي : لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس فهؤلاء لا يطلقون ، فقلت له : بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا فإنا نفتكّهم ،ولا ندع أسيراً لا من أهلة الملة ولا من أهل الذمة ، وأطلقنا من النصارى من شاء الله ـ فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله .

وكذلك السبي الذي بأيدينا من النصارى ، يعلم كل أحد إحساننا ورحمتنا ورأفتنا بهم ، كما أوصانا خاتم المرسلين ، حيث قال في آخر حياته : « الصلاة وما ملكت أيمانكم » قال الله تعالى في كتابه :

« ويطعمون الطعام على حبة مسكيناً ويتيماً وأسيراً »[3] .

---

(١) غازان أو (قازان) قائد من قواد المغول .

(٢) من حكمة الله : أن شيخ الاسلام الذي فر به أبوه وهو طفل من العراق من وجه التتار ، يلتقي بهم ويحاربهم وهو كبير في الشام .

(٣) الانسان : ٨ .

والإسلام في عز متزايد ، وخير مترافد فإن النبي ﷺ قد قال : « إن الله يبعث لهذه الأمة فى رأس كل مائة سنة من يجدِّد لها أمر دينها » .

وهذا الدين في إقبال وتجديد ، وأنا ناصح للملك وأصحابه ، والله الذي لا إله إلا هو ، الذي أنزل التوراة ، والإنجيل والفرقان .

وبعث النبي ﷺ كتابه إلى قيصر ، الذي كان ملك النصارى بالشام والبحر إلى قسطنطينية ، وغيرها ، وكان ملكاً فاضلاً ، فلما قرأ كتابه وسأل عن علامته عرف أنه النبي الذي بشر به المسيح ، وهو الذي كان وعد الله به إبراهيم في ابنه إسماعيل ، وجعل يدعو قومه النصارى إلى متابعته ، وأكرم كتابه ، وقبَّله ، ووضعه على عينيه ، وقال : وددت أني أخلص إليه حتى أغسل عن قدميه ، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه .

وأما النجاشي ملك الحبشة النصراني ، فإنه لَمَّا بلغه خبر النبي ﷺ من أصحابه الذين هاجروا إليه ، آمن به وصدَّقه ، وبعث إليه ابنه وأصحابه مهاجرين ، وصلى النبي ﷺ عليه لما مات ، ولما سمع سورة « كهيعص » بكى ، ولما أخبروه عما يقولون في المسيح ، قال : « والله ما يزيد عيسى على هذا مثل هذا العود » وقال : « إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة » .

وكانت سيرة النبي ﷺ : أن من آمن بالله وكتبه ورسله من النصارى ، صار من أمته ، له ما لهم ، وعليه ما عليهم ، وكان له أجران : أجر على إيمانه بالمسيح ، وأجر على أيمانه بمحمد .

ثم المسيح صلوات الله عليه لم يأمر بجهاد ، لا سيما بجهاد الأمة الحنيفية ، ولا الحواريون بعده .

فيا أيها الملك ، كيف تستحل سفك الدماء وسبي الحريم ، وأخذ الأموال بغير حجة من الله ورسله ! ؟

ثم أما يعلم الملك : أن بديارنا من النصارى أهل الذمة والأمان ما لا يحصى عددهم إلا الله ، ومعاملتنا فيهم معروفة[1] ، فكيف يعاملون أسرى المسلمين بهذه المعاملات التي لا يرضى بها ذو مرؤة ، ولا ذو دين[2] ! .

وأنا ما غرضي الساعة إلا مخاطبتكم بالتي هي أحسن ، والمعاونة على النظر في العلم ، وإتباع الحق ، وفعل ما يجب . فإن كان عند الملك من يثق بعقله ودينه فليبحث معه عن أصول العلم ، وحقائق الأديان ، ولا يرضى أن يكون من هؤلاء النصارى المقلدين الذين لا يسمعون ولا يعقلون ، إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً !

وأصل ذلك أن تستعين بالله ، وتسأله الهداية ، وتقول : اللهم أرني الحق حقاً ، وأعنِّي على اتباعه ، وأرني الباطل باطلاً ، وأعنِّي على اجتنابه ، ولا تجعله مستبهما عليَّ فأتبع الهوى .

وقل : اللهم رب جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه

---

(١) راجع ص ١٢٩ من هذا الكتاب .

(٢) هذه هي سياسة الإسلام تجاه أسرى الأعداء .. إنها سياسة تقوم على العدل والسلام والأمن والأمان لجميع الناس ـ مسلمين وغير مسلمين ، فهو يذكر ملك قبرص أن بأيدي المسلمين أسرى كثيرين من أهل الذمة والأمانة ، ولكنهم يعاملون معاملة إنسانية طيبة ، على خلاف معاملة ملك قبرص للأسرى المسلمين ، الذين يعاملون معاملة سيئة .

وبعبارة لطيفة لبقة ، يلفت ابن تيمية نظر ملك قبرص إلى اتباع العلم والحق في معاملة الأسرى المسلمين .

وهكذا يتعامل الإسلام مع غير المسلمين في كل الأمور .. معاملة إنسانية ، عادلة ، رحيمة ..

يختلفون ، اهدني لما اختُلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم .

والكاتب لا يحتمل البسط أكثر من هذا ، لكن أنا ما أريد للملك إلا ما ينفعه في الدنيا والآخرة .[1] .

(١) الرسالة منقولة باختصار من : الرسالة القبرصية .. من ابن تيمية إلى سرجوان ملك قبرص ، تقديم وتحقيق على السيد صبيح المدني ، مطبعة المدني القاهرة ، ١٣٧٩ .

نهايـــة أيّــامه

ثلاث جبهات

كان الشيخ رحمه الله يحارب في ثلاث جبهات ، **الجبهة الأولى** : كان فيها فارساً وبطلاً في ساحة الجهاد التي دخلها ضد التتار ، لينقذ الدين والوطن من أيدي أعداء الإسلام والبشرية ، فهو يلقي بنفسه في ساحة الوغي محارباً ومقاتلاً ومدافعاً .

وهو يخطب الناس يحثهم على القتال ، وبذل النفس لحماية الوطن .

وهو يقنع الحكام والأمراء ليجعلهم يبذلون المال والعدة للمعركة .. لمعركة النصر والسيادة والسلطان للإسلام .

وهو في موقفه في **الجبهة الأولى** يصدق عليه قول الشاعر العربي إبراهيم طوقان في قصيدة له :

عبس الخطــب فابتســم [1]   وطغـــى الهــول فاقتحم
رابط الجأشي والنهـــــى   ثابت القلــب والقـــدم
لم يبـــال الأذى ولـــم   يثنـــــه طارئ الألـــم
نفســـه طـــوع همـــه   وجمـــت دونها الهمـــم

(١) يقصد هنا بالابتسامة : أن المقاتل لم تعرف نفسه اليأس ، رغم الظروف السيئة التي كانت تمر بها البلاد من جراء غذو العدو لها ، فهو يقابل العدو بابتسامة الواثق من نفسه ، المؤمن بالله .

تلتقـــي فــي مزاجهـــا بالأعاصـــــير والحمـــم [1]
تجمـــع الهائـــج الخضـــم إلى الراســـــــخ الأشـــم

والجبهة الثانية : نراه فيها يحارب الظلم والطغيان والأهواء ويشد النكير على من يحكمون بخلاف ما أنزل الله ، وبين رسوله ﷺ .. نراه يحارب كل ذلك بجهده وطاقته ، ليسود المجتمع العدل والخير والأمن .

أما الجبهة الثالثة : فقد كان ميدانها مع خصومه من الفقهاء والمتصوفة .. كان الشيخ يحارب البدع والخرافات والشرك ، ويعمل للقضاء على مظاهرها ليعود المسلمون إلى عقائد الإسلام ومبادئه في صفائها ونقائها وبساطتها وجمالها .

أنكر ابن تيمية على الفقهاء والصوفية ما يعيشون فيه من جمود وتبعية وتقاليد ، فكان يعلن رأيه بصراحة في مسائل يعتبرها الخصوم من مقدسات ما ورثوه عن الآباء والأجداد والبيئة .

كانوا ينظرون إلى هذه الموروثات نظرة تقديس واحترام وتعظيم بحيث ينبغي أن تظل هكذا مقدسة محترمة معظمة أجيالاً متعاقبة دون مساس .

لهذا كان هجوم ابن تيمية لهذه الموروثات الباطلة سبباً فيما أصابه من محن وشدائد ومتاعب ختمت بها نهايته في الحياة ، بالسجن عدة مرات .. ثم الموت .

لكن الشيخ ابن تيمية لم تخل حياته من أنصار ومحبين له وقفوا إلى جانبه اثناء محنة ، يشدون أزره وقت الضيق .

فها هو ذا جمال الدين أبو الحجاج من العلماء الذين عاصروا ابن تيمية يقول « **ما رأيت مثله أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ، ولا أتبع لهما منه** » .

---

(1) إن المقاتل نفسه عزيزة ثائرة ، تدفعها عزتها وإباؤها إلى خوض المعركة بقوة ، فنفسه هنا مشبهة بالأعاصير تقتلع كل ما يواجهها ، وتدفعها ثورتها إلى تدمير أعدائها ، وهي أيضاً مشبهة بالبراكين ، تندفع حممها فتدمر ما حولها .. وهذا ما حدث ، إذ كان من أثر هذه المواقف العظيمةلابن تيمية وغيره من الأبطال المسلمين ، ان نزلت الهزيمة بالتتار في أكثر من موقعة .

وقاضي القضاة أبو عبد الله ابن الحريري يقول إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن هو ؟ .

والشيخ إبراهيم الرقي يقول الشيخ تقي الدين ابن تيمية يؤخذ عنه ، فإن طال عمره ملأ الأرض علماً ، وهو على الحق ، ولا بد من أن يعاديه الناس ، لأنه وارث علم النبوة .

وبشأن جهاد الشيخ مع خصومه ، يذكر ابن رجب وهو ينقل عن الذهبي بعض ما كتبه عنه .. ولقد نصر السنة المحضة ، والطريقة السلفية ، واحتج لها ببراهين ومقدمات ، وأمور لم يُسبق اليها ، وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون ، وهابوا وجسر هو عليها ، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قياماً ، لا مزيد عليه وبدعوه وناظروه وكابروه ، وهو ثابت لا يداهن ولا يماري ، بل يقول الحق المر الذي أداه إليه اجتهاده .. فجرى ـ بينه وبينهم حملات ووقفات ، وكم من نوبة قد رموه عن قوس واحدة فينجيه الله ، فانه دائم الابتهال ، كثير الاستغاثة والاستعانة به ، قوي التوكل ، ثابت الجأش » .

هكذا شهد لابن تيمية ولعلمه وجرأته ودفاعه عن الحق بعض معاصريه من الفقهاء والأئمة الذين أحبوه وناصروه ووقفوا إلى جانبه ، وهي شهادة يكفي أنها تأتي من علماء وفقهاء لهم وزنهم وقدرهم في حساب الشهادة ، ولهم مكانتهم في حساب المعرفة .

المحنة الأولى

مر بنا أن ابن تيمية كان رجل علوم عديدة فياضة ، ومعارف كثيرة ، لا يتقيد في علومه ومعارفه بمذهب أو فكر معين بل كان مجتهداً حـراً يعتمد في آرائه على نصوص الكتاب والسنة النبوية ، وما صح من أصول التشريع الأخرى .

جاءته فتوى من بعض أهل حماة وهي الفتوى المعروفة بـ « **الفتوى الحموية**»[1] يستفتونه فيها عن بعض صفات الله ، وهي تدور حول آيات الله تعالى (**الرحمن على العرش استوى**) (**وجاء ربك والملك صفاً صفاً**) (**يد الله فوق أيديهم**) ، هل هذه الآيات تدل حقاً على أنه استوى على عرشه « وأنه يجيء وينتقل » « وأن له يداً » وكل هذه الآيات تعطي معنى التشبيه والتجسيم ؟ أم يجب تأويل الأولى بأن المراد بها « أنه استولى على العرش » والمراد بالثانية « جاء أمرنا » والمراد بالثالثة « أن قدرته فوق قدرة البشر جميعاً » ؟ .

أجاب الشيخ رحمه الله على الفتوى بما يعتقده ويؤمن به :

أنه يجب علينا أن نؤمن بما جاء في القرآن من هذه الصفات دون تأويل ، لأنَّ تأويلها وبيان المراد منها يعد أمراً فوق طاقتنا ، وينبغي في نفس الوقت تنزيه الله ، بعدم تشبيهه ببعض مخلوقاته في الصفات .

وعلى ذلك فهو يؤمن بأن « **الله استوى على العرش** » ، و « **أن الله يجيء** » و « **أن الله يده فوق أيديهم** » وكل ذلك بلا تعطيل ولا تجسيم ولا تشبيه ، **فهو** (**ليس كمثله شيء**) كما تفيد الآية ١١ من سورة الشورى .

لكن خصومه كانوا يرون ويعتقدون غير ذلك .. كانوا يرون تأويل هذه الآيات وأمثالها لسد باب التجسيم والتشبيه عن الله تعالى .

---

(١) راجع : الفتوى الحموية الكبرى بمجموع **فتاوي** شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص ٥ وما بعدها المجلد (٥) ط الرياض ١٣٨١ هـ .

لهذا ثاروا عليه ، وتحزبوا ضده ، ورموه بالتجسيم والتشبيه ، وقام جماعة منهم بدعوته إلى مجلس القاضي الحنفي جلال الدين ، لكنه رفض الحضور إلى ذلك المجلس ، فشنعوا عليه ، بأن نادوا في البلد ضد رأيه الذي أبانه في الرسالة الحموية .

لكن أحد الأمراء انتصر له ، وأرسل يطلب من قالوا ضده ، فأختفى الكثيرون منهم ، كما ضُرِب بعضُ من ثاروا عليه في البلد فسكت الباقون ، وسكنت الفتنة .

ثم اجتمع الشيخ بالقاضي إمام الدين ، وعنده جماعة من العلماء والفضلاء، باحثوه في الرسالة وناقشوه في مواضع منها فأجاب الشيخ عما سألوه فيه بأحاديث مقنعة مفحمة مؤيدة بالدليل القاطع ، فاقتنع أهل الحق من الحاضرين بما سمعوا منه من الحق وقالوا : **هذا معتقد سلفي جيد** .. وأرسل المجلس بذلك قراراً إلى السلطان ، وكان ذلك بمثابه تاج النصر والعلا على رأس الشيخ ، وانتهت المحنة بسلام [1] ..

(١) راجع : البداية والنهاية لابن كثير ج ٤ ص ٤ وطبقات ابن رجب ج ٢ ص ٣٩٦ .

لم يتركه خصومه بعد أن انتصر عليهم وعادوا مخذولين مهزومين مجروحين. بل أرادوا أن يعكروا عليه صفوه ، وأن يكدروا عليه حياته ، ولا يدعوه وشأنه بعد أن انتصر عليهم .

استطاع خصومه أن يجعلوا السلطان يسأله عن معتقده ، فجمع نائب السلطان : القضاة والعلماء بالقصر، واحضر الشيخ ، وسأله عن معتقده فقرأ عليهم « العقيدة الواسطية » التي جاء سؤالها من أهالي واسط ورد عليها ، فقرأها الشيخ ، فناقشوه وانتهى الأمر إلى : **أن عقيدة الشيخ سنية سلفية** ..ويقال : إن بعضهم أقر العقيدة كُرها ، وبعضهم **وافق عليها باقتناع** .

ويحسن بنا أن نأتي هنا بافتتاحية رسالة « **العقيدة الواسطية** » حيث يقول فيها :

« .. أما بعد فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة ، أهل السنة والجماعة ؛ وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وبالبعث بعد الموت ، والإيمان بالقدر خيره وشره ، ومن الإيمان بالله ، **الإيمان** بما وصف به نفسه في كتابه ، وربما وصفه به رسوله محمد ﷺ ، مـن غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، بل نؤمن بأن الله سبحانه (**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**) ، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته ، ولا يـكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ، لأنه سبحانه لا سمي له ، ولا كفو له ، ولا نِدَّ له ، ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى ، فإنه أعلم بنفسه وبغيره ، وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً من خلقه ، ثم رسله صادقون مصدقون ، بخلاف الذين يقولون عنه ما لا يعلمون ، ولهذا قال (فسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) [1] » .

---

(١) انظر : العقيدة الواسطية بمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الصفحات من ١٢٩- ١٥٩ المجلد ٣ ط الرياض ط ١٣٨١ هـ .
=

وتجددت خصومته بين أعدائه ، فقد عرفنا أن الشيخ ابن تيمية كان يهاجم الطرق الصوفية وسلوكهم في العبادة ، ومن هذه الطرق : الطريقة الأحمدية ، فقد هاجم الشيخ هذه الطريقة وكذب مزاعمهم حين يدعون : أنهم يدخلون النار دون أن تمسهم ويزعمون أن هذه كرامات لهم ، كما هاجم عقيدة الاتحاد والحلول .

حضر جماعة منهم إلى نائب السلطنة يشكونه ليوقف هجومه عليهم ، وعلى مزاعمهم .. فيجيب الشيخ في جرأة وإيمان « هذا لا يمكن ، ولا بد لكل واحد أن يدخل تحت الكتاب والسنة قولاً وفعلاً ، ومن خرج عنهما وجب الإنكار عليه ، ومن أراد منهم أن يدخل النار فليدخل أولا الحمام ويغسل جسده جيداً ، ثم يدخل الى النار بعد ذلك إن كان صادقاً .

« ولو فرض أن أحداً من أهل البدع دخل النار بعد أن يغتسل ، فإن ذلك لا يدل على صلاحه ولا على كرامته ، بل حاله من أحوال الدجاجلة المخالفة للشريعة ، إذا كان صاحبها على السنة ، فما الظن بخلاف ذلك » .

ثم انتهى الأمر إلى أن من خالف أحداً من رجال هذه الطريقة الكتاب والسنة تضرب عنقه (١) .

= وانظر : شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تأليف الشيخ الدكتور محمد خليل هراس الصفحات من ٧ـ٢٣ .

(١) راجع : البداية والنهاية لابن كثير ج ٤ ص ٣٦ .

وكأَنَّ الله أراد أن يختتم حياة هذا الرجل المكافح بما ختم به حياة المصلحين المؤمنين من قبله وما أراد الله كان .

ومرة ثالثة تقوم الفتنة بشأن عقيدته ، ويطلبه السلطان ليحضر إلى القاهرة لسؤاله عما يتحدث به ، وسافر ابن تيمية كطلب السلطان ، وعقد له غداة يوم وصوله مجلس بالقلعة حضره القضاة وأكابر الدولة ، ثم أخذوا في التحقيق معه وسؤاله ، وسأل شمس الدين بن عدنان ، « المدعى عليه » بأنه : **يعتقد أن الله على العرش حقيقة**[1] ، **وأنه يشار إليه بالإشارة الحسية**[2] ، **وأنه يتكلم بحرف وصوت**[3] ، وطلب المدعي أن يعزر ابن تيمية على ذلك وعقد له مجلساً لمحاكمته وسأله القاضي ابن مخلوف : ما تقول يا فقيه ؟ فأخذ الشيخ في حمد الله والثناء عليه ، ثم قال للحضور« من هو الحاكم فيَّ » ؟ . فأشاروا : القاضي هو الحاكم ، فقال الشيخ لابن مخلوف : أنت خصمي ، فكيف تحكم فيَّ ؟ ! . وغضب .. فغضبوا عليه واشتدوا ..[4] .

فخرج من المجلس محبوساً في برج ، حتى محبوه وأنصاره من الحنابلة في مصر والشام ، لم يسلموا من الأذى والبطش والحبس ، وأخذ على بعضهم تعهد بالرجوع عن عقيدة الشيخ التي حوكم بسببها هو وأخوه شرف الدين كما جرت فتن كثيرة بهذا السبب ،

---

(١) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الصفحات ١٣٩-١٤٣ ، ٢٦٠-٢٦٤ ، المجلد ٣ ط الرياض ١٣٨١ .

(٢) وراجع : العقيدة الحموية بمجموع فتاوية الصفحات ١٩٤-٢٢٩ . المجلد ٥ ط الرياض ١٣٨١ .

(٣) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٦٥ المجلد ٥ ط الرياض ١٣٨١ بالفتوى الحموية .

(٤) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الصفحات ٢٦٥ ، ٤٠٣ ، المجلد ٣ ط الرياض ١٣٨١ بالفتوى الحموية .

ولبث الشيخ في السجن عاماً وبضعة أشهر، عرضوا خلال مدة الحبس عليه أن يرجع عن عقيدته ويفرجوا عنه فرفض .

ثم جاء حسام الدين مهنا بن عيسى أمير العرب في ربيع الأول ٧٠٧ هـ وأخرج الشيخ بنفسه من السجن بعد أن أستأذن في ذلك ، وعقدت له مجالس حضرها أكابر الفقهاء ، فصمم الشيخ على موقفه ، وتحير نائب السلطنة والفقهاء والقضاة في أمره [(١)] .

وبعد أن أطلق سراحه ، رفض العودة إلى دمشق ، وفضل الإقامة بالقاهرة يقرئ العلم كعادته ، ويُحدث الناس بعلمه في المساجد والأماكن العامة ، وكان الناس يأتون إليه من كل مكان يستمعون له ويتزودون بالمعرفة والعلم منه ، فانتشرت عقيدته ، وزاعت مبادؤه .

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ج ١٤ ص ٤٥ .

لم يسكت عنه أعداؤه ، ولم يكفوا عن الوشاية والحرب ضده ، لأنه لم يسكت عن الجهر بدعوة التوحيد ، وإظهار بطلان عقائد الشرك والخرافة . فقد تقدم جماعة منهم إلى القاضي ـ أو الحاكم ـ في شوال من نفس السنة ، وذكروا له في شكايتهم أنه يحمل على « **ابن عربي** [1] »وغيره من رجال التصوف في عقيدتهم المعروفة بـ « **وحدة الوجود** »[2] ، واجتمع معه بعض الفقهاء لمناقشته ، وبعد أن تكلم الشيخ بما يعتقده قال بعض الحاضرين : **إنه ليس عليه في هذا شيء وحكموا ببراءته** .. ومع ذلك فقد رأت الدولة أن آراء ابن تيمية غدت مصدر فتن وثورات وقلاقل ، ويغلب على الظن أن هذا الرأي من الدولة كان بإيحاء من « الشيخ نصر المنبجي » عدو ابن تيمية ، فرأت الدولة وجوب وضع حد لهذه الحالة ، حتى تستريح الدولة وتريح الناس ، فكان أن خيره الملك المظفر « ركن الدين بيبرس الجاشنكيز» بين الاقامة في الاسكندرية أو دمشق بشروط معينة ، يلتزم بها أو الحبس ، فاختار الشيخ السجن مردداً قول يوسف عليه السلام (**ربِّ السجن أحب إلي ممّا يدعونني إليه**) .

---

(١) هو صاحب كتاب « الفتوحات الملكية » الذي أثارت موضوعاته كثيراً من القراء ، وأصدر مجلس الشعب المصري قراراً في ١٥ / ٢ / ١٩٧٩ بإتلاف هذا الكتاب ، وعدم تداوله ، وجمعه من الأسواق ، وذلك لما يحتويه من تطرف ، وإشاعة البلبلة في المسلمين ، ولما فيه من خطورة على أفكارهم ، وعقائدهم ... راجع صحيفة الأخبار القاهرية الصادرة في ١٩٧٩/٢/١٦ .

(٢) راجع مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية لعقيدة وحدة الوجود ، والرد على صاحبها ، بمجموع فتاوى ابن تيمية بالصفحات ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ٨٢ ، من ١١٢ـ١١٥ ، ومن ١٣٤ـ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ المجلد ٢ عام ١٣٨١ هـ .
وراجع في غير ذلك من صفحات المجلد ٢ ، رد الإمام ابن تيمية على ابن عربي في معتقداته الشركية ، وعلى معتقدات غيره أمثال : ابن الفارض ، والحلاج ، والتلمساني ..

ومن داخل السجن في مصر أخذ ابن تيمية ينشر دعوته على الناس الذين كانوا يأتون إليه من كل مكان يستفتونه . ويتلقون كلمه الحق منه .

وصار علم ابن تيمية حديثاً على كل لسان . وفقهه غذاء لكل طالب علم ممن كانوا يأتونه . يسألونه الفتاوي ويطلبون أحكام الدين في شؤون الحياة .

ولم تسكت الأصوات المستعدية على ابن تيمية . فقد عادوا ووشوا به من جديد . وسعَوْا لنفيه إلى الاسكندرية . ونجحوا في مساعيهم . ونقل الشيخ الى **سجن آخر** بالاسكندرية .

وفي المنفى الجديد لم يتركه خصومه . فاطلقوا ضده الأكاذيب . فمرة يشيعون أنه قُتل . ومرة أخرى يشيعون أنه مات غرقاً . وكان ذلك بقصد صرف أنظار أنصاره ومحبيه عنه . ولكن الشيخ **لم يعبأ بهذا كله . ولم يفتر جهاده في منفاه الجديد** . بل أخذ يشتغل **بالعلم والفتيا . ويذيع أراءه على الناس . فعرفه نفر كبير . وجاءه مريدون جدد . وأحبوه وظلوا يترددون عليه في محسبه.**

إلى القاهرة

وحدث أن قدم السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون الى السلطنة . فأمر بإحضار الشيخ إلى القاهرة في شوال ٧٠٩ هـ **وأكرمه إكراماً فياضاً** . واجتمع به في مجلس ضم القضاة من مصر والشام ، وأعيان الدولة . ثم استشاره في خصومه ليأخذ بثأره منهم . لكن الشيخ **رفض هذا الانتقام وارتفع عن الجرح الذي اصابه من خصومه أكثر من مرة** . فقال بعض الحاضرين من خصومه : **ما رأينا أفتى من ابن تيمية ، سعينا في دمه ، فلما قدر علينا عفا عنا** ـ راجع تاريخ الوردي ج ٢ ص ٢٦٧ . ابن كثيرج ١٤ ص ٨٧ ـ .

واستمر الشيخ في القاهرة أخذاً نفسه في الاشتغال بالعلم والفتيا . وتعليم الناس الدين الحق في عزم وقوة ، ثم سافر إلى دمشق بعد غيبة عنها سبع سنين . وكانت عودته عام ٧١٢ ـ .

وفي دمشق واصل **نشر دعوة ربه التي آمن بها**، ووقف حياته عليها ومضى يعلِّم الناس من الكتاب والسنة، ويعطي لهم الفتاوى في مختلف الأمور من مذهب السلف.

وحدث أن تعرض الشيخ بالكلام في مسألة **الحلف بالطلاق**[1] ورأى خصومه أن أمره بلغ درجة الخطورة، فسعوا لدى السلطان حتى نجحوا في صدور مرسوم سلطاني عام ٧١٨ بمنع الشيخ من الفتوى، وعقد لذلك مجلس ونودي بذلك في البلد ليكون الناس على بينه من أمورهم.

لكن هذا المرسوم، وهذه الاجراءات لم **تسكته عن الجهر برأيه** لكل من يستفتيه في مسألة الطلاق، واستمر على هذا حتى حبس بالقلعة خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً، ثم أخرج من السجن بعد ذلك، وعاد الى ما كان عليه من الاشتغال بالعلم والفتيا.

وكثرت فتاوى الشيخ للناس في مسألة الطلاق، كما يعتقده **فعقد** له لذلك أكثر من مجلس للتحقيق معه وسؤاله وتوجيه اللوم له، وكان في كل مجلس يؤكدون له منع الافتاء، وينادون بذلك في أنحاء البلاد.

---

(١) راجع هذه الصفحة ٩٤. من هذا الكتاب.
وراجع: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية بالصفحات ٥٦، ٥٨، ٨٣، ١٢٦ المجلد ٣٣ ط الرياض.

نهاية الشيخ

أخذ خصومه يبحثون له عن شيء يحققون به أملهم في القضاء عليه ، فظفروا بفتيا قديمة له في مسألة « **شد الرحال الى قبور الأولياء والصالحين** » [1] . ظفروا بتلك الفتوى ، وجاءوا بها لما يعرفون ما للنبي ﷺ من مكانة مقدسة عند العامة ، فأثاروها وارسلوا بها الى السلطان ، ليثيروه ضده ، وليتخذ قراراً يضع به حد النشاط الشيخ الذي يقلقهم ويقضُّ مضاجعهم :

وكان الشيخ يرى في هذه الفتوى : أن شد الرحال الى أضرحة الأولياء غير مشروع ، وهذا بنص حديث الرسول ﷺ « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » [1] .

ورأى خصوم الشيخ أن هذه الفتوى تنقص من مقامات الأولياء والصالحين، ومخالفة لاتجاهاتهم في **وجوب شد الرحال إلى اضرحة الأولياء لدعوتهم ، والاستشفاع بهم واتخاذهم** وسطاء لهم عند الله ، وذلك حسب ما ورثوه من عادات وتقاليد .

والذيزاد الأمر سوءا ضده ، أن خصومه نقلوا الفتوى إلى الناس **مشوهة مبتورة** .. وعلم الناس بذلك ، فحدثت فتنة ، ورفع الأمر إلى السلطان الذي أصدر عام ٧٢٦ مرسوماً **باعتقال صاحب الفتوى** .

وسر الشيخ بهذا الاعتقال ورحب به ، وتم حبس الشيخ بالقلعة بدمشق ، ثم لحق به أخوه زين لخدمته ، وجماعة من أصحابه المؤمنين به بعد أن لقوا من الإهانة والإساءة ما لقوا ، وبذلك **ضمن خصوم الشيخ إخماد دعوته** ، وأطمأنوا إلى عدم نشرها بأية وسيلة .

---

(١) راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٨٤ وما بعدها المجلد ٢٨ .
وراجع : كتابنا « صراع بين الحق والباطل » من ص ١٠١ــ١٠٨ الطبعة الرابعة نشر دار اللواء بالرياض ١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨ م .

ومن داخل جدران السجن ، أقبل **الشيخ الصابر الراضي بقضاء الله قدره** على عبادة الله ، ومطالعة كتابه الكريم والتأليف ، والرد على مخالفيه ، **وكانت مسألة الطلاق مما كتب فيه ورد على مخالفيه** ، **واستجهلهم** ، **وأظهر أنهم قليلو الصناعة في العلم والمعرفة** .

وسعى الخصوم الألداء من جديد .. وأسفر سعيهم عن حرمان **الشيخ من الكتب والأوراق والأقلام** ، **بل أن نطاق ذلك الحرمان قد أتسع** ، **فشمل المطالعة والقراءة** ، فحملت كتب الشيخ وأوراقه وكل **الأسلحة التي كان يدمر بها معتقدات مخالفيه الباطلة** .. حملت كل تلك الأسلحة إلى خارج السجن لتحفظ في مكتبة العادلية .. وبذلك منع الشيخ من الكتابة .

لكن الشيخ المجاهد الصابر ، لم تضق نفسه ، ولم تضعف عزيمته ، فاضطر الى تدوين آرائه وخواطره بالفحم على الورق المتناثر ـ وقد حفظ التاريخ بعض هذه الكتابات ، كما أنه أقبل على التلاوة والعبادة والتهجد .

ولم تدم هذه المرحلة الأخيرة من حياة الكفاح والنضال التي خاضها الشيخ ، فمرض ، حتى أتاه اليقين بعد أن سجن أكثر من سنتين ، ولم يعلم الناس بمرضه ، ففوجئوا بخبر نعيه .. **فبكوه .. وبكوا العلم الذي جاهد من أجله طوال حياته ولقي الكثير من الإساءات والإهانات من أجله .. ثم دفن معه في التراب إلى الأبد** .

وفاته :

ما كان ابن تيمية بائساً في سجنه ، قانطاً من رحمة الله في غياهب محبسه بل كان يرى أن ما أصابه من المحاكمات والمساءلات والإهانة والسجن ، قدراً من الله ، فيه الخير الكثير فقد وجد الفرص الطيبة لأن يتفرغ لعبادة الله ... ولممارسة العلم وتتبع معاني القرآن ، وقد نقل عن ابن رجب قوله وهو في السجن « وقد فتح الله علي في هذا الحصن في هذه المرة من معاني القرآن ، ومن أصول العلم بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها ، **وقد ندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن** » .

وكان في محبسه في القلعة يقول « **لو بذلت ملء هذه القلعة ذهباً ما عدل عندي شكر هذه النعم** » أو قال « **ما جزيتهم على ما تسببوا لي فيه من الخير** » .

وأخيرا .. آن لابن تيمية .. **ذلك العالم الأواب العابد ، والمجاهد الصادق والمكافح في سبيل الله ، والمدافع عن الوطن الإسلامي ، وفي سبيل إرجاع المسلمين إلى الحكم بكتاب الله وسنة رسوله** .. آن له أن يستريح ويَلقى ربه راضياً مرضياً .. آن له أن ـ يخرج من سجنه رغم أنوف أعدائه .. بل وأن يخرج من الدنيا ، وأن يلفظ متاعها وزخارفها ، ويرتاح أعداؤه منه ، ويرتاح هو نفسه منهم ، ويستقر في مثواه .. في رحاب الله تعالى ، وهو أطيب رحاب ، وأكرم مثوى .

وكانت وفاته ـ كما سجل المؤرخ علم الدين البرزالي ـ ليلة الاثنين ، العشرين من شهر ذي العقدة عام ٧٢٨ هـ ، وهو لا يزال حبيساً بسجن القلعة .

ويروي المؤرخون **أن وفاته كانت من الأحداث التي شغلت الناس في تلك السنة ، وأخذت منهم اهتمامهم** ،ويروي المؤرخون في وصف جنازته ، أنها « **كانت عظيمة ، وأنه لم يتخلف عن الحضور أحد سمع بموته ، كما حضرت النساء الجنازة ، وأن الجميع تزاحموا على الجنازة ، وعلت الأصوات بالبكاء والنحيب ، وانطلقت الألسنة بالثناء عليه والدعاء له** » وقد دُفن ابن تيمية في مقبرة الصوفية إلى جانب أخيه « شرف الدين عبد الله » .

هذا هو ابن تيمية الإمام العالم التقي الورع الذي عاش حياة صاخبة بالرأي والمبدأ والعقيدة .. حياة حافلة بالكفاح والنضال بالسيف .. والقلم .. واللسان .. مع الخصوم من قومه والأعداء من التتار .

تراثــــهُ العِــــلميّ

خلف لنا الإمام ابن تيمية تراثا ضخماً تتناقله الأجيال ، ينبع بالعلم والمعرفة ويفيض بالخير والهدى ، لأنه سار فيه على نهج الكتاب والسنة .

لقد كان ابن تيمية بحراً زاخراً من العلم والمعرفة ، تلقى علوم عصره بالدرس الواسع ، والتمحيص الدقيق ، ثم أحاط معرفة وخبرة بعلوم الكلام والمنطق والتصوف والفلسفة ، ورد على مخالفيه وخصومه برسائل صغيرة ، أو بكتب مطولة ، فترك لنا عدداً ضخماً من المؤلفات قدره من ترجموا له بأنه وصل إلى **خمس مئة مجلد** » .

ويذكر ابن الوردي في تاريخه : أن له في غير مسألة مصنفاً مفرداً ، كمسألة التحليل ، والرد على ابن مظهر الرافضي الحلي في ثلاثة مجلدات كبار ، وتصنيف في الرد على تأسيس التقديس للرازي في سبعة مجلدات .

وكتاب في الرد على المنطق ، وكتاب في الموافقة بين المعقول والمنقول في مجلدين ، وكتاب السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، وكتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام .

وبالرجوع إلى دائرة المعارف الإسلامية نجد ان مادة « ابن تيمية » التي كتبها الأستاذ « محمد بن شنب » ذكر بها أن مؤلفات ابن تيمية وصلت إلى **خمس مئة وذكر ما يأتي** : ـ

١ ـ « رسالة الفرقان بين الحق والباطل » ٢ ـ « معالم الأصول » ـ وهو

تفنيد لقول الفلاسفة والقرامطة الذين يتهمون الأنبياء بالكذب في بعض الأحيان ، ٣ ـ « التبيان في نزول القرآن » ٤ ـ « الوصية في الدين والدنيا » ٥ ـ « رسالة النية في العبادات » ٦ ـ « رسالة العرش » ٧ ـ « الرسالة الكبرى » ٨ ـ « الإرادة والأمر» ٩ ـ « العقيدة الواسطية » ١٠ ـ « المناظرة في العقيدة الواسطية » ١١ ـ « العقيدة الحموية الكبرى » ١٢ ـ « رسالة في الاستغاثة » ١٣ ـ « الإكليل في المتشابه والتأويل» ١٤ ـ « رسالة الحلال » ١٥ ـ « رسالة في زيادة بيت المقدس » ١٦ ـ « رسالة في مراتب الإرادة » ١٧ ـ « رسالة في القضاء والقدر» ١٨ ـ« رسالة في الاحتجاج بالقدر » ١٩ ـ « رسالة في درجات اليقين » ٢٠ ـ « كتاب بيان الهدى من الضلال في أمر الهلال » ٢١ ـ « رسالة في سنة الجمعة » ٢٢ ـ « تفسير المعوذتين » ٢٣ ـ « رسالة في العقود المحرمة » ٢٤ ـ « رسالة في معنى القياس » ٢٥ ـ « رسالة في السماع والرقص » ـ وهي مؤلفة فيما يفعله أرباب الطرق الصوفية في أذكارهم المبتدعة ـ ٢٦ ـ « رسالة في الكلام على الفطرة » ٢٧ ـ « رسالة في الأجوبة عن أحاديث القصاص » ٢٨ ـ « رسالة في رفع الحنفي يديه في الصلاة » ٢٩ ـ « كتاب مناسك الحج » ٣٠ ـ «كتاب الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » ٣١ ـ «كتاب الواسطة بين الخلق والحق » ٣٢ ـ «كتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام » ٣٣ ـ «كتاب التوسل والوسيلة » ٣٤ ـ «كتاب جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمان من أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن » ٣٥ ـ « كتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح » ٣٦ ـ « الرسالة البلعلبكية » ٣٧ ـ « الجوامع في السياسة الإلهية والآيات النبوية » ٣٨ ـ « تفسير سورة النور» ٣٩ ـ «كتاب الصارم المسلوم على شاتم الرسول » ٤٠ ـ « كتاب تحجيل أهل الإنجيل » ـ وهو في الرد على النصرانية ٤١ ـ «كتاب المسألة التعبيرية » ٤٢ ـ كتاب العقيدة التدمرية » ٤٣ ـ « اقتضاء الصراط المستقيم ومجانبة أصحاب الجحيم » ـ وهو في الرد على اليهود والنصارى ـ ٤٤ ـ «كتاب الرد على النصارى » ، ٤٥ ـ «كتاب مسألة الكنائس » ٤٦ ـ «كتاب في الكلام على

حقيقة السلام والإيمان » ٤٧ ـ « العقيدة المراكشية » ٤٨ ـ « كتاب في مسألة العلو » ـ وهو في التحدث عن الله ٤٩ ـ « نقد تأسيس الجهمية » ٥٠ ـ « رسالة في سجود القرآن » ٥١ ـ « رسالة في سجود السهو » ٥٢ ـ « رسالة في أوقات النهي والنزاع في ذوات الأسباب وغيرها » ٥٣ ـ « كتاب أصول الفقه » ٥٤ ـ « كتاب الفرق المبين بين الطلاق واليمين » ٥٥ ـ « مسألة الحلف بالطلاق » ٥٦ ـ « كتاب الفتاوي » ٥٧ ـ « جوامع الكلم الطيب في الأدعية والأذكار » ٥٨ ـ « رسالة العبودية » ٥٩ ـ « رسالة تنوع العبادات » ٦٠ ـ « رسالة في زيارة القبور والا ستنجاد بالمقبور » ٦١ ـ « رسالة المظالم المشتركة » ٦٢ ـ « رسالة الحسبة في الإسلام » .

هذه هي بعض مؤلفات الإمام الراحل ابن تيمية التي تركها لتكون منهلاً عذباً ، ومورداً صافياً نقياً لطلاب العلم والمعرفة ، ومرجعاً هاماً في الأحكام والشرائع ، ومختلف الأمور التي تهم المجتمع الإسلامي المعاصر في كل جانب من جوانب حياته .. ولا عجب ..

فإن ابن تيمية كان وما يزال علماً من أعلام الهدى والحق ، إماماً من أئمة الدين المعدودين .

رحم الله الإمام الجليل ابن تيمية ، وأجزل مثوبته جزاء ما قدم للدين والعلم والأمة الإسلامية من علم وتراث عظيم نافع ، وجعله (مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً) .

١٤ من جمادي الآخرة عام ١٤٠٠ هـ

سعد صادق محمد

١٩ من إبريل عام ١٩٨٠ م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الرابع	١٣١
آراؤه في قضايا الحياة	١٣١
في الاجتماع والسياسة	١٣١
١ ـ في الاجتماع	١٣٣
٢ ـ في السياسة	١٣٨
الولايات	١٣٨
ضرورة الإمارة في المجتمع	١٣٨
الولاية للأصلح	١٣٩
المقياس الصحيح لاختيار الوالي	١٤٠
القوة في الولاية	١٤١
القوة في الحكم	١٤١
مقارنة بين القوة والأمانة	١٤١
الأمانة	١٤٢
ولاية القضاء	١٤٢
معرفة مقصود الولاية	١٤٣
في الأموال	١٤٤
وجوه صرف الأموال	١٤٦
الحدود والحقوق	١٤٩
القسم الأول	١٥٠
القسم الثاني	١٥٢
ابن تيمية الكاتب	١٥٣
نهاية أيامه	١٦٩
ثلاث جبهات	١٦٩
المحنة الأولى	١٧٢

الموضوع	رقم الصفحة